



جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

اختلاف الإمامين الرافعي والنووي في المعتمد من فقه الشافعي
"العبادات انموذجاً"

إعداد الطالب

أنس عبد الله عوده القرعان

إشراف الأستاذ الدكتور

عبد الملك عبد الرحمن السعدي

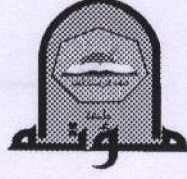
رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة

الماجستير في الشريعة/ قسم الفقه وأصوله

جامعة مؤتة، 2007

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة



MUTAH UNIVERSITY

Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب أنس عبدالله القرعان الموسومة بـ:

اختلاف الإمامين الرافعي والنووي في المعتمد من فقه الشافعي - العبادات
أنموذجاً

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الفقه وأصوله.
القسم: الفقه وأصوله.

التوقيع	التاريخ	مشرفاً ورئيساً
	2007/11/27	أ.د. عبدالله مصطفى الفواز
	2007/11/27	د. بسام عبدالكريم الهلول
	2007/11/27	د. علي محمود الزقيلي
	2007/11/27	د. أحمد شhada الزعبي

عميد الدراسات العليا

أ.د. حسام الدين المبيضين



الإهداء

إلى قرة عينيَّ والديَّ العزيزين - حفظهما الله تعالى -، وأطال في عمرهما.
إلهم كان سندي في دراستي - بعد الله تعالى - إخوتي وأخواتي حفظهم
الله تعالى.

إلى كل السائرين على خطى الإمام المطلبي القرشي محمد بن إدريس
الشافعي أمثال الإمام الرافعي والإمام النووي - رحمهما الله تعالى - .
إلى زملائي أعضاء الهيئة التدريسية في مدرسة العيص الثانوية - مديراً
ومعلمين - .

إلى رفاق الدَّرب الإخوة الأعزاء : طاهر العدينات، محمد الهوامله، أويس
المهايرة، محمد القمول، مهند القواسمة، إبراهيم الرفوع.

أهدي هذا الجهد المتواضع

أنس عبد الله عوده القرعان

الشكر والتقدير

إذا كان شكر النَّاس من شكر الله تعالى، ومن الحق أن يردَّ الحق لأهله، فإني وبكل فخر واعتزاز أتقدم إلى فضيلة أستاذي وشيخي الأستاذ الدكتور عبد المل ك عبد الرحمن السعدي الذي فتح لي أبواب بيته رغم مرضه ومعاناته شافاه الله تعالى وغفاه، فأضفت ملاحظاته وتوجيهاته السديدة دعماً هاماً لرسالتي، فله مني جزيل الشكر والتقدير.

والشكر لجامعتي العظيمة التي أفتخر بها، ولأعضاء هيئة التدريس في كلية الشريعة، وأساتذتي الكرام، فلهم مني جزيل الشكر والامتنان. كما وأتقدم بالشكر الجزيل للسادة أعضاء لجنة المناقشة، الذين أشرف بحضورهم لمناقشة رسالتي.

كما وأسجل شكري للأخ الدكتور أحمد الزعبي الذي لم يبخل عليَّ بعلمه وفضله، فله الشكر والتقدير.

والشكر موصول للأخ فهد الهلالي الذي أمّن لي النسخة المحققة لكتاب المحرّر من جامعة أم القرى بالمملكة العربية السعودية، فجزاه الله خيراً. ولا يفوتني أن أرفع وافر الشكر والتقدير إلى القائمين على شؤون مؤسسة إعمار الطفيلة - رئيساً وأعضاءاً - الذين منحوني شرف الابتعاث لإكمال دراستي في جامعة مؤتة، فلهم مني كل الشكر والتقدير.

أنس عبد الله عوده القرعان

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء.....	أ
الشكر والتقدير.....	ب
فهرس المحتويات.....	ج
قائمة الملاحق.....	ز
الملخص باللغة العربية.....	ح
الملخص باللغة الإنجليزية.....	ط
الفصل الأول: الإطار النظري.....	1
1:1 المقدمة.....	1
2:1 مشكلة الدراسة.....	1
3:1 أهمية الدراسة.....	2
4:1 أهداف الدراسة.....	3
5:1 أسئلة الدراسة.....	3
6:1 الدراسات السابقة.....	3
7:1 منهجية الدراسة.....	4
8:1 هيكلية الدراسة.....	4
الفصل الثاني: في ترجمة الإمامين الرافعي والنووي.....	6
1:2 ترجمة الإمام الرافعي.....	6
1:1:2 حياته الشخصية.....	6
2:1:2 حياته العلمية.....	8
3:1:2 الحالة السياسية.....	13
4:1:2 حالته الاقتصادية وزهده.....	16
5:1:2 الحالة الاجتماعية.....	17

18	2:2 ترجمة الإمام النووي.....
18	1:2:2 حياته الشخصية.....
18	2:2:2 حياته العلمية.....
22	3:2:2 الحالة السياسية.....
25	4:2:2 حالته الاقتصادية وزهده.....
26	5:2:2 الحالة الاجتماعية.....
27	2:3 أبواب اختلاف الإمامين ومصطلحات الشافعية وبيان المعتمد للفتوى.....
27	1:3:2 أسباب اختلاف الإمامين.....
38	2:3:2 مصطلحات الشافعية.....
44	3:3:2 بيان المعتمد من أقوال الشيخين.....
46	الفصل الثالث: في اختلاف الإمامين في كتاب الطهارة.....
46	1:3 اختلافهما في أحكام المياه والنجاسة.....
46	1:1:3 حكم استعمال الماء المشمس في البدن.....
49	2:1:3 الطهارة بالبخار المتصاعد من الماء.....
51	3:1:3 النجاسة التي لا يدركها الطرف.....
53	4:1:3 الماء الكثير إذا تغير بعضه بنجاسة حلت فيه.....
56	5:1:3 النجاسة الجامدة في الماء الجاري.....
58	6:1:3 لو أصاب دم الكلب ثوباً.....
61	7:1:3 الاجتهاد بين النجس والطاهر.....
63	8:1:3 ضبة الذهب بين المجيز والمانع.....
66	2:3 اختلافهما في أحكام الوضوء.....
66	1:2:3 المضمضة والاستنشاق بين الجمع والفصل.....
69	2:2:3 حكم مسح الرقبة في الوضوء.....
71	3:2:3 الدعوات عند أعضاء الوضوء.....
72	4:2:3 نفث اليدين في الوضوء.....

74	5:2:3 موضع التحذيف هل هو من الوجه أو من الرأس؟.....
76	6:2:3 تخليل أصابع الرجلين.....
78	7:2:3 إذا مسح إحدى رجليه في الحضر.....
80	8:2:3 حكم من تيقن أنه بعد طلوع الشمس توضأ وأحدث.....
83	9:2:3 حدُّ مسح اليدين في التيمم.....
87	3:3 اختلافهما في أحكام الغسل والجنابة والاستطابة
87	1:3:3 هل يسمح بباطن العقد على الشعرات في الغسل؟.....
88	2:3:3 حكم قراءة الفاتحة لفاقد الماء والتراب إذا كان جنباً.....
90	3:3:3 مني غير الآدمي بين النجاسة والطهارة.....
91	4:3:3 حكم قراءة القرآن من المصحف للمحدث.....
94	5:3:3 خروج المني من مخرج غير معتاد.....
97	6:3:3 غسل ما على بدنه من أذى.....
100	7:3:3 حكم استقبال الشمس والقمر واستدبارهما.....
103	الفصل الرابع: في اختلاف الإمامين في كتاب الصلاة
103	1:4 اختلافهما في صفة الصلاة
103	1:1:4 هل يشترط أن تكون الآيات بدل الفاتحة متواليات.....
104	2:1:4 وضع اليدين والركبتين والقدمين مع جبهته في الصلاة.....
106	3:1:4 ضمُّ الأصابع في الجلوس للتشهد.....
108	4:1:4 لفظ السَّلام للخروج من الصلاة.....
111	2:4 اختلافهما في الصلوات المسنونة
111	1:2:4 أكثر صلاة الضحى.....
113	2:2:4 الأذان والإقامة للفائتة أو في حالة الجمع.....
116	3:2:4 وقت التكبير لعيد الأضحى لغير الحاج بين البدء والانتهاء...
119	4:2:4 تعلم أدلة القبلة هل هو فرض عين أو كفاية؟.....
121	5:2:4 حكم الصلاة في بطن الوادي.....
124	6:2:4 حكم إقامة صلاة الجماعة في لبلد أو القرية.....

127 7:2:4 قضاء الصَّلَاة وراء إمام خفي كفره.....
129 3:4 اختلافهما في بعض أحكام الجنائز.....
129 1:3:4 حكم غسل الغريق.....
131 2:3:4 حكم الجلوس على القبر.....
	الفصل الخامس: في اختلاف الإمامين في أحكام استعمال الحرير
134 والزكاة والصيام والحج.....
134 1:5 اختلافهما في أحكام استعمال الحرير.....
134 1:1:5 افتراش الحرير للنساء ولبسه.....
136 2:1:5 حكم إلباس الحرير للصبي.....
140 2:5 اختلافهما في بعض أحكام الزكاة والصيام.....
138 1:3:5 الجبران في الزكاة.....
140 2:2:5 حكم استيائك الصائم بعد الزوال.....
143 3:2:5 الصيام عن القريب الميت من مطلق القرابة واستحقاق الإرث
146 4:2:5 حكم الإكراه والنسيان في الصَّيَّام.....
149 3:5 اختلافهما في بعض أحكام الحج.....
149 1:3:5 حكم الطواف بالحجر.....
151 2:3:5 المبيت بمزدلفة والقدر الذي يحصل به المبيت.....
154 الخاتمة.....
158 المراجع.....
166 الملاحق.....

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رمز الملحق
167-166	ملحق الآيات القرآنية	أ
172-168	ملحق الأحاديث النبوية والآثار	ب
174-173	ملحق الأعلام	ج
175	ملحق الأماكن	د

الملخص

اختلاف الإمامين الرافعي والنووي في المعتمد من الفقه الشافعي " العبادات أنموذجاً "

أنس عبد الله عوده القرعان
جامعة مؤتة، 2007م

تناولت هذه الدراسة اختلاف الإمامين الجليلين الرافعي والنووي في المعتمد من الفقه الشافعي، وجاءت مختصة بقسم العبادات، وقد عرضت الدراسة جملة من المسائل الفقهية، موزعة على أبواب الفقه، وقد سبق ذلك ترجمة مختصرة عن حياة الإمامين الجليلين، تضمنت أهم الوقفات الشخصية والعلمية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وبعد تلك المراحل التي مرت بها الدراسة أمكن التعرف على أهم المسائل المفتى بها في الفقه الشافعي، كما وخرجت الدراسة بخلاصة مفادها أن الخلاف لا يقتصر على المذاهب المشهورة، بل وجد ضمن تلك المذاهب المشهورة، وعند اتباع المقلدين لها خلاقات، فأنت تجد أتباع الشافعي يختلفون، وكذلك أتباع مالك، ونحو ذلك، وهذا الاختلاف مرده أسباب عدة، فالمعارف والإدراكات متعددة، وكذا سبل الاجتهاد فإنها متنوعة.

وأخيراً ؛ إنَّ البناء على قواعد من سبقونا، والاهتداء بها، والسير على نهجها، خير من إهمالها، فالمنصف لا يكره التحديث، بل يعرض القديم بصورة حديثة وعصرية، ليسهل الفهم، ويتجنب التعقيد، فتكون هذه دعوة لإكمال ما بدأ، لا للإفادة فقط، بل لمعرفة الأخطاء، وتصويبها في المسـ تقبل، فالكمال لله وحده - U -، ومن قال قد علمت فقد جهل.

Abstract
Doctrinal Dispute Between (Acculturation) Two Imams Ar-Raf'i
And An-Nawawi About Reliance on Ash-Shaf'i Fiqh (Doctrine).
” Islamic Pillars (Ibadat) As An Example “

Anas Abdullah Odeh Al-Qur'an
Mu'tah University - 2007

This study deals with varying opinions between two august imams Ar-Raf'i and An-Nawawi about what is depended on from Shaf'i doctrine, relating to Ibadat section. The study presents a number of doctrinal issues, divided into chapters of doctrine (Fiqh).

The researcher previously stats a brief biography of both august imams which contains the key personal, scientific, political, economical and stations.

After thos stages which passed through this study, the rasearcher was able to know the most important issues of lagally given opinions in Ash-shaf'i doctrine. The study also shows a conclusion that varying opinions not only take place in the famous legal Islamic schools, but they are also withen the same school.

The followers of the famous schools have juristic differences and so do the followers of Shaf'i, Malik, and others separately. Those differeces (varying opinion) are due to many reasons; knowledge and conceptions are numerous, and the ways of juristic reasoning are varied.

At last, to develop the rules set by previous scholars and their followers and to follo the right way are better than to delete those data. A just man never hates updating, but he presents interpretative judgment in a modren way in order to understand easily and to avoid difficulties. This is an invitation to complete what previous others started, not only to give and take advantages, but to know mistakes and to correct them in the future. Perfection be to Allah alone - the Great and Almighty- and that who says know is without knowledge.

الفصل الأول الإطار النظري للدراسة

1.1 مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أفضل المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وصحبه وسلّم.
أما بعد ؛

فقد سخر الله تعالى لهذا الدين علماء أفاضاً، نذروا أنفسهم لخدمته، فصارت جهودهم قبلة اللّسّين، ومحط أنظار العارفين في أمور الشريعة وغيرها من العلوم . وبعد أن استقرت المذاهب الإسلامية على النحو الذي نراه الآن، ظهر على الملأ مذهب عظيم، استمد فكره ونظمه من إمام جليل هو الإمام الشافعي المطليبي رحمه الله تعالى (204هـ، 819م) فتلقى الأئمة هذا المذهب بالقبول، ومن هؤلاء الأئمة الأعلام الإمام أبو القاسم الرافعي (623هـ، 1226م)، والإمام أبو زكريا النووي (676هـ، 1277م) رحمهما الله تعالى، فأخذا على عاتقهما بيان هذا المذهب، وتفصيل أحكامه وشرحه وتنقيحه.

ولمّا كان الاختلاف وتعدد وجهات النظر سمة المنهج العلمي الصحيح المبني على الدليل والتوجيه؛ فقد وقع بين هذين العالمين خلافٌ فيما هو المعتمد من فقه الإمام الشافعي؛ فجاءت هذه الدراسة لتتناول هذا الخلاف والترجيح بحسب الدليل، وجاءت مختصة بقسم العبادات كنموذج¹.

2.1 مشكلة الدراسة

يتبين ممّا سبق أنّ الخلاف لا يقتصر على المذاهب المشهورة، بل وجد ضمن تلك المذاهب، وعند اتباعها المقلدين لها خلافاً؛ فجاءت هذه الدراسة لتسلط

¹ النموذجُ ضمُّ الهمزة ما يدل على صفة الشيء ، وهو معرب، وفي لغة (نَمُوذَجْ) بفتح النون والذال معجمة مفتوحة مطلقاً ، قال الصغاني النموذج مثل الشيء الذي يعمل عليه ، وهو تعريب (نَمُوذَه) وقال الصواب (النَمُوذَجْ) لأنه لا تغيير فيه بزيادة . الفيومي، المصباح المنير، ج2، ص625.

الضوء على بعض الخلافات التي حصلت بين الإمامين الرافعي والنووي فيما هو المعتمد في الفقه الشافعي.

وقد صنّف هذان العلمان الكبيران كتباً عظيمة - في المذهب - أهمها شرحا الوجيز الكبير والصغير، والمحرّر للإمام الرافعي . والمجموع والتحقيق وروضة الطالبين هو اختصار للشرح الكبير، والمنهاج الذي هو اختصار للمحرّر - للإمام النووي.

أمّا كتب الإمام النووي - رحمه الله فقد اعتنى بها العلماء، فطبع المجمع وع أكثر من طبعة، وكذلك المنهاج سواء كان منفرداً أم مع شروحه، وكذلك الحال بروضة الطالبين.

أمّا الإمام الرافعي - رحمه الله - فلم تلق كتبه العناية اللائقة بها، ولم يحفل العلماء بمؤلفاته - على عظمتها - إلاّ متأخراً¹.

3.1 أهمية الدراسة وسبب اختياري للموضوع.

يعتبر مذهب الإمام الشافعي - t - من أعظم هذه المذاهب، وأرسخها قدماً، فقد ترك الإمام الشافعي - t - أحكامه الفقهيّة وترك معها قواعده الأصوليّة، ثمّ جاء تلاميذه وأتباعه، فصنّفوا ودونوا وشرحوا وعلقوا واختصروا، حتّى أصبحت المكتبات تزخر بكتب مذهب الشافعي.

وكلّما أنبغ علماء الشافعيّة وأجلهم بعد الإمام الشافعي - t - شيخا المذهب ومحرراه ومنقحاه، الإمام الرافعي والإمام النووي - رحمهما الله تعالى - فأصبحت الفتوى في المذهب لا تعدو هما - كما هو مقرر وثابت في قواعد مذهب الشافعي -².

وتكمن أهمية الدراسة في الأمور الآتية :

أ. إبراز مكانة الإمامين الرافعي والنووي في الفقه الإسلامي.

ب. لم يسبق لأحد من الباحثين - فيما أعلم - أن تناول هذا الموضوع بالبحث والدراسة المعمّقة.

¹ الزعبي، أحمد، تحقيق الشرح الصغير، ج1، ص هـ.

² الزعبي، أحمد، تحقيق الشرح الصغير، ج1، ص هـ.

السبب لاختيار الموضوع:

أمّا عن سبب اختياري لمثل هذا الموضوع، فإنّه وأثناء مطالعاتي لبعض الكتب الحديثة التي تناولت المدخل لدراسة الفقه الشافعي، قد وقع نظري على توصية ذكرها فضيلة الدكتور أكرم القواسمي يذكر فيها دعوته لطلبة العلم الشرعي التوجه لاستقراء خلاف الرافعي والنووي فيما هو المعتمد من الفقه الشافعي، فوقع ذلك في نفسي، وقمت بمكالمة هاتفية تحدثت فيها مع فضيلته، فشجعتني ودلّني على الطريق، فجزاه الله عني كل الخير، وعندها بدأت وتوكلت على الله تعالى، فهو معيني وحسبي ووكليلي، فنعم المعين والحسيب والوكيل.

4.1 أهداف الدراسة

وتهدف الدراسة إلى ما يأتي :

- أ. بيان المعتمد في الفتوى فيما وقع من خلاف بين الرافعي والنووي.
- ب. بيان مدى إسهامات الرافعي والنووي في تنقيح فقه الشافعي.

5.1 أسئلة الدراسة

تجيب الدراسة عن الأسئلة الآتية :

- أ. لماذا اختار الباحث البحث في مثل هذا الموضوع ؟
- ب. أيُّ الإمامين معتمد في الترجيح في الفقه الشافعي ؟
- ج. ما السبب في وقوع الخلاف بين الرافعي والنووي ؟
- د. ما جدوى البحث في مثل هكذا مواضيع ؟

6.1 الدراسات السابقة

من أهم الدراسات السابقة التي توقفت عليها الدراسة هي :

- أ. المدخل إلى مذهب الإمام الشافعي، لـ (أكرم القواسمي).
- ب. الإمام ابن حجر و أثره في الفقه الشافعي، لـ (أمجد رشيد).

7.1 منهجية الدراسة

أسلك في الدراسة المنهج الآتي :

- أ. اتباع المنهج الاستقرائي في عرض الموضوع.
- ب. الاعتماد على مصنفات الإمامين المعتمدة في الفقه الشافعي.
- ج. اتباع المنهج التحليلي من خلال عرض الأدلة ومناقشتها بأسلوب حسن.
- د. اتباع أسلوب الفقه المقارن في عرض الأدلة ومناقشتها والترجيح بحسب الدليل.
- هـ. نقل النص القرآني كما هو في المصحف الشريف، للدقة في ضبط الشكل للآيات القرآنية الكريمة.
- و. تخريج الأحاديث النبوية الشريفة، وبيان صحتها، وضعفها.
- ز. التزمت الدراسة بأدبيات البحث العلمي، من تحرّي الأمانة العلمية في النقل، والتوثيق، وإسناد الفضل لأهله.
- ح. ألحقت الدراسة بفهارس فنية تخدم البحث، وهي:
 - أ. فهرس الآيات القرآنية.
 - ب. فهرس الأحاديث النبوية والآثار.
 - ت. فهرس الأعلام.
 - ث. فهرس الأماكن.

8.1 هيكلية الدراسة

اقتضى موضوع الدراسة أن يكون في خمسة فصول وخاتمة:

الفصل الأول: أدبيات الدراسة: واشتمل على المقدمة، ومشكلة الدراسة، وأهمية الدراسة وسبب اختيار الموضوع، ثم أهداف الدراسة، وأسئلة الدراسة، ومنهجية الدراسة، وهيكلية الدراسة.

الفصل الثاني: في ترجمة الإمامين الرافعي و النووي، وأسباب اختلاف الإمامين ومصطلحاتهما في الترجيح وبيان المعتمد للفتوى، حيث اشتمل على ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول والثاني ترجمة الشيخين الرافعي والنووي من

الناحية: الشخصية، والعلمية، والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية،
وتتاول المبحث الثالث أسباب اختلاف الإمامين، ومصطلحات الشافعية،
وبيان المعتمد للفتوى من قولهما.

الفصل الثالث: خصص للمسائل المختلف فيها بين الإمامين في كتاب الطهارة،
واشتمل على ثلاثة مباحث، الأول: اختلافهما في أحكام المياه والنجاسة،
والثاني: اختلافهما في أحكام الوضوء، والثالث: اختلافهما في أحكام الغسل
والجنابة والإستطابة.

الفصل الرابع: وخصص للمسائل المختلف فيها بين الإمامين في كتاب الصلاة،
واشتمل على مبحثين : الأول: اختلافهما في أركان الصلاة، والثاني:
اختلافهما في سنن الصلاة وشرائطها.

الفصل الخامس: خصص للمسائل المختلف فيها بين الإمامين في أحكام استعمال
الحرير والصيام والجنائز والزكاة والحج واشتمل على ثلاثة مباحث :
الأول: اختلافهما في أحكام الحرير، والثاني: اختلافهما في بعض أحكام
الصيام، والثالث: اختلافهما في بعض أحكام الجنائز والزكاة والحج.
أمّا الخاتمة، فقد اشتملت على أهم النتائج والتوصيات.

وأخيراً؛ لا أدعي العصمة، فالعصمة لا تتبغي إلاّ للأنبياء - عليهم
الصلاة والسلام- فإن أصبت فمن الله تعالى وتوفيقه لي، وإن زلت فمن نفسي
والشيطان، وأرجو من الله تعالى أن أكون قد وصلت إلى نتيجة مثمرة تغني البحث،
وتفيد القارئ، وترشده إلى منابع الحق والصواب.

(رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي
عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ)¹.

و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

¹ سورة النمل، آية (19).

الفصل الثاني

في ترجمة الإمامين الرافعي والنووي وأسباب اختلاف الإمامين ومصطلحات الشافعية وبيان المعتمد للفتوى

1:2 ترجمة الإمام الرافعي:

1:1:2 حياته الشخصية:

اسمه ونسبه:

هو شيخ الإسلام عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن الفضل القزويني الرافعي الشافعي، أبو القاسم، إمام الدين¹، والمتتبع لكتب الطبقات يجد أن هناك خلاف في نسبة الإمام الرافعي، نجلها في ثلاث روايات هي:

الرواية الأولى: ذهب الإمام النووي في ترجمته إلى أن الرافعي منسوب إلى قزوين² وهي إحدى المدائن بأصبهان يقال لها باب الجنة، والرافعي نسبة لرافعان : بلدة من بلاد قزوين³.

الرواية الثانية: ذهب الإسنوي في طبقاته نقلاً عن قاضي القضاة جلال الدين القزويني⁴ أنه قال: "إن رافعان بالعجمي مثل الرافعي بالعربي، فإن الألف والنون في

الإسنوي، جمال الدين عبد الرحيم م (772هـ) طبقات الشافعية، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط1، 1987، دار الكتب العلمية، بيروت، ج 1، ص281 الحسيني، أبو بكر بن هداية الله، طبقات الشافعية، تحقيق: عادل نونهض، ط 3، 1982، بيروت، دار الآفاق العربية، ص218، 219.

² قزوين فتح القاف مدينة كبيرة في عراق العجم ، وهي مدينة مشهورة بينها وبين الري سبعة وعشرون فرسخاً. الحموي، ياقوت بن عبد الله (626هـ)، معجم البلدان، ط1، بيروت، دار الفكر، ج4، ص342.

النووي، محيي الدين بن شرف النووي، تهذيب الأسماء واللغات، (د.ط.)، (د.ت.)، بيروت، دار الكتب العلمية، ج2، ص264-265.

محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد بن محمد بن عبد الكريم بن الحسن بن علي بن إبراهيم بن علي بن أحمد بن دلف - بالفاء بن أبي دلف العجلي ، مولده بالموصل في شعبان سنة ست وستين وستمائة، ولي الخطابة بدمشق ثم القضاء ، توفي بدمشق في جمادى الأولى سنة تسع وثلاثين وسبعمائة ؛ ابن قاضي شهبة، أبو بكر بن أحمد (851هـ)، طبقات

آخر الاسم عند العجم كالنسبة في آخره عند العرب، فرافعان نسبة إلى رافع، قال :
ثم انه ليس بنواحي قزوين بلدة يقال لها رافعان، ولا رافع، بل هو منسوب إلى جدّ
له، يقال له: رافع¹.

الرواية الثالثة: أنه منسوب إلى الصحابي رافع بن خديج t²، وحكى ابن
كثير³ قولاً أنه منسوب إلى أبي رافع مولى النبي - ٢ - ٤.

الترجيح:

تطرّق الإمام الرافعي في توينه بعد حديث طويل لهذا الأمر بقوله : "...ويقع
في قلبي أنا من ولد أبي رافع مولى رسول الله - ٢ -"⁵، لذا فإنّ الطالب يرى
صحة نسبة الإمام الرافعي لأبي رافع - t - .

الشافعيّة، تحقيق: الحافظ عبد العليم،، ط1، 1407، بيروت، عالم الكتب، ج 2، ص286-
288.

¹ الإسني، طبقات الشافعيّة، ج1، ص281.

² هو الصحابي الجليل رافع بن خديج بن رافع بن عدي الأنصاري الخزرجي المدني، صحب
النبي صلى الله عليه وسلم شهد أحداً وما بعدها من المشاهد، روى عدداً من الأحاديث، وكان
من المفتين في المدينة زمن معاوية بن أبي سفيان، توفي سنة 73هـ، وله ست وثمانون سنة .
العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق : علي محمد البجاوي،
ط1، 1412هـ، بيروت، دار الجيل، ج1، ص436.

³ ابن كثير، عماد الدّين إسماعيل (776هـ) طبقات الشافعيّة، تحقيق : عبد الحفيظ منصور، ط 1،
2004، بنغازي، دار المدار الإسلامي، ج2، ص246.

⁴ هو الصحابي الجليل إبراهيم، وقيل اسمه أسلم، مولى رسول الله ٢، كان قبظياً، وكان للعباس
رضي الله عنه، فوهبه النبي، أسلم بمكة، وشهد أحداً، والخندق، وفتح مصر، روى عدداً من
الأحاديث، توفي سنة أربعين ابن الأثير، علي بن محمد الجزري (630هـ)، أسد الغابة في
معرفة الصحابة، (د.ط)، 1970، مطبعة الشعب، ج1، ص52.

⁵ الرافعي، التدوين، ج1، ص113.

ولادته ووفاته:

ولد الإمام الرافعي في أواخر شهر شوال سنة (555هـ، 1160م)¹، وقد نص على ذلك بنفسه في كتابة "التدوين" في فصل وقت ولادة والده فقال: "ولدت في أواخر العاشر من شهور سنة خمس وخمسين وخمسمائة"².

أمّا مكان ولادته، فقد ولد في قزوين التي ينسب إليها، وتربى في حجر والده محمد بن عبد الكريم (580هـ، 1184م) الذي كان فقيهاً شافعيّاً، ثم أخذ العلم عن عدد من أكابر علماء عصره حتى أضحى مرجع الشافعية في زمانه، فدرّس وأفتى وأملّى، وكان ورعاً زاهداً، توفي رحمه الله تعالى - بعد عمر حافل قضاهما في نشر العلم، وانتقل إلى جوار ربه في السادس من ذي القعدة سنة (623هـ، 1226م) عن عمر بلغ ثمانية وستين عاماً وك انت وفاته في قزوين، رحمه الله تعالى رحمة واسعة³.

2:1:2 حياته العلميّة:

المتتبع لحياة الإمام الرافعي العلميّة يجدها حافلة بالإنجازات، وسنتطرق لأهم هذه المحطات على شكل نقاط رئيسة أهمها:

شيوخ الإمام الرافعي:

أخذ الإمام الرافعي العلم من شيوخه الثقات، فأتسع علمه، وتفتحت مداركه، حتى لمع نجمه، وذاع صيته، وصار علماً يحتذى به، ومن أبرز هؤلاء العلماء:

1. والد الرافعي:

أبو الفضل، محمد بن عبد الكريم بن الفضل، والد الإمام الرافعي، تفقه ببلده قزوين على ملكداد بن علي وغيره، ثم قدم بغداد فتفقه بالنظامية على أبي منصور

ذكر بعض أصحاب الطبقات أن ولادته كانت سنة (557هـ)، لكن الصحيح ما ذكرناه، وهو أن ولادته كانت سنة (555هـ)، لأنه قد ذكر ذلك بنفسه.

²الرافعي، عبد الكريم بن محمد (623هـ) لتدوين في أخبار قزوين، ط 1، 1987، بيروت، دار الكتب العلمية، ج1، ص330.

³الإسنوي، طبقات الشافعية، ج1، ص281.

الرزاز، ثم رحل إلى نيسابور فتفقه بنظاميتها على : محمد بن يحيى، وقد ترجم الرافعي أيضاً لوالده في كتابه الأمالي فقال : "والدي رحمه الله تعالى ممن خصّ بعفة الذّيل، وحسن السيرة، والجد في العلم والعبادة،¹. توفي في شهر رمضان سنة ثمانين وخمسائة، وهو في السبعين من عمره².

2. أبو الفتح بن البطي:

هو أبو الفتح بن البطي الحاجب محمد بن عبد الباقي بن أحمد بن سليمان البغدادي مسند العراق وله سبع وثمانون سنة، قال ابن النجار: كان حريصاً على نشر العلم، صدوقاً أخذت عنه مسموعاته شراء ونسخاً، ووفقاً. توفي يوم الخميس سابع وعشرين جمادى الأولى سنة أربع وستين وخمسائة³.

2. أبو سليمان الزبيري:

هو أحمد بن حسونة بن حاجي أبو سليمان الزبيري، إمام نسيب متقن، فقيه مناظر، عارف بالعربية، شاعر، وروى سنن أبي عبد الله بن ماجه عن أبي منصور المقومي بالإجازة.

توفي رحمه الله تعالى سنة أربع وستين وخمسائة، وهو ابن ست وثمانين، وكانت ولادته في المحرم، سنة ثمانين وأربعمائة⁴.

3. أبو العلاء الهمداني:

الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن سهل العطار : شيخ همدان، وإمام العراقيين في القراءات، وله باع في التفسير والحديث والأنساب والتواريخ، له عدة

¹ الإسنوي، طبقات الشافعية، ج1، ص281.

² الإسنوي، طبقات الشافعية، ج1، ص281.

³ الذهبي، محمد بن أحمد (748هـ)، سير أعلام الذهبي، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم، ط9، 1413هـ، بيروت، مؤسسة الرسالة، ج20، ص481-484.

السبكي، تاج الدين عبد الوها ب السبكي (771هـ)، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق : محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو، (د.ط)، (د.ت)، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ج8، ص283.

تصانيف منها: زاد المسير في التفسير وغيره، وقد ولد سنة ثمان وثمانين وأربعمائة، وتوفي سنة تسع وستين وخمسمائة¹.

4. عبد الله بن أبي الفتوح:

عبد الله بن أبي الفتوح بن عمران أبو حامد، تفقه عليه جماعة، في أول عوده من خراسان، وفي آخر أمره وعمره حين تولى التدريس في مدرسة القاضي عمر بن عبد الحميد المالكي، وسمع الكثير، بقزوين وبغداد، وبنيسابور، وغيرهما، توفي رحمه الله تعالى سنة خمس وثمانين وخمسمائة، في ذي القعدة².

تلاميذ الإمام الرافعي:

قد كان للإمام الرافعي تلاميذ أنجب، استنوا بسنة أستاذهم، و اقتدوا بعلم إمامهم، نذكر منهم :

1. أحمد بن الخليل المهلب:

هو أحمد بن الخليل بن سعادة بن جعفر بن عيسى المهلب، قاضي القضاة شمس الدين، أبو العباس، الخوي، ولد بخوي في شوال سنة ثلاث وثمانين وخمسمائة، قرأ الفقه على الإمام الرافعي، وكان فقيهاً، إماماً، توفي في شعبان سنة سبع³.

2. المنذري :

عبد العظيم عبد القوي بن عبد الله ، أبو محمد، زكي الدين المنذري، عالم بالحديث والعربية، له عدة مؤلفات منها : الترغيب والترهيب، والتكملة لوفيات النقلة، ومختصر صحيح مسلم، تولى مشيخة دار الحديث الكاملية بالقاهرة، ولد رحمه الله تعالى سنة ست وخمسين وستمائة بمصر⁴.

¹ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج21، ص40-46.

² السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج8، ص283.

³ ابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية، ج2، ص70.

⁴ ابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية، ج2، ص111-112.

كتبه وجهوده في المذهب :

برز في أواخر القرن السادس الهجري الإمام الرافعي ليقوم بجهد ضخم تمثل في تنقيح¹ المذهب الشافعي، فكانت هذه المرحلة - وكما وصفها محمد الزحيلي - حيث قال: "..... قد امتاز القرن السابع بميزة خاصة بالنسبة للمذهب الشافعي، وهو أنه بلغ رتبة الكمال في هذا القرن، وتبوأ كُتبه الأوج، وظهر فيه أئمة أعلام وصلوا إلى القمة، وتمت فيه حركة التدقيق والتحقيق لآراء المذهب وأقوال أئمة و الأصحاب فيه...."².

وبعد هذا التقديم نوجز أهم المصنفات النافعة للإمام الرافعي، التي خدم فيها مذهبه وهو المذهب الشافعي، والتي تدل على سعة اطلاعه ورسوخ قدمه في المذهب، من أبرزها:

1. كتاب العزيز شرح الوجيز، ويسمى أيضاً بالشرح الكبير، وهو موسوعة فقهية ضخمة، وهو مطبوع محقق³.
2. كتاب الشرح الصغير، وهو في الفقه دون الشرح الكبير⁴، وهو مطبوع محقق⁵.

¹ **التنقيح لغة** التهذيب، جاء في مختار الصحاح: "تنقيح الشعر تهذيبه...". الرّازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، تحقيق: محمود خاطر، ط 1، 995 بيروت، مكتبة بيروت، ج 1، ص 88. كما يرى الباحث أن المعنى الشرعي للتنقيح لا يخرج عن المعنى اللغوي له.

² الزحيلي، محمد، القاضي البيضاوي، ط 1، 1988، دمشق، دار القلم، ص 80.

³ طبعته دار الكتب العلميّة، بيروت، طبعة أولى، استغرقت (13) مجلداً، وقد قام بتحقيقه : عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض.

⁴ المقصود بـ (دون الشرح الكبير) أي أنه أصغر حجماً، فهو اختصار لما في الشرح الكبير. ⁵ قام كل من أحمد شحادة الزعبي، ومأمون الساكت، وعبد القادر العمري، ومحمد نجيب البيك، بتحقيق كتاب الشرح الصغير، أما صلاح كحيل، فقد حالت الظروف دون تمكنه من إكمال القسم الرابع من التحقيق، وقدمت هذه الرسائل الثلاث لنيل درجة الماجستير في الفقه من قسم الشريعة في جامعة الجنان اللبنانية في طرابلس، وقد نوقشت هذه الرسائل الثلاث ما بين عامي 2000 - 2001 ميلادية وأجيزت.

3. كتاب المحرّر، وهو مأخوذ من كتاب الوجيز للإمام الغزالي، ويعتبر المحرّر من الكتب المعتمدة في تحقيق قول المذهب، وهو مطبوع محقق¹.
4. شرح المسند للشافعي، قال في أوله: ابتدأت في إملائه في رجب سنة ثنتي عشرة وستمئة، وهو عقب فراغ الشرح الكبير قال عنه الذهبي: يظهر عليه اعتناء قوي بالحديث وفنونه في شرح المسند.
- المحمود في الفقه، ولم يتمه، قال السبكي: "ذكر لي أنه في غاية البسط، وأنه وصل فيه إلى أثناء الصلاة في ثمان مجلدات"².
6. الإيجاز في أخطار الحجاز، ذكر انه أوراق يسيرة، ذكر فيها مباحث وفوائد خطرت له في سفره إلى الحج.
- اللاذنيب، وهو مجلد يتعلق بالتعليق على الوجيز للغزالي، كالدقائد ق للمنهاج، وهو محقق.
8. الأمالي الشارحة على مفردات الفاتحة، وهو ثلاثون مجلساً أملاها أحاديث بأسانيداً عن أشياخه على سورة الفاتحة وتكلم عليها.
9. التدوين في أخبار قزوين، وهو كتاب مطبوع متداول بين أهل العلم في أربع مجلدات³.
- سؤالا. العيين في مناقب الغوث أبي العلمين، والمعني به السيد أحمد الرفاعي - t - .

ثناء العلماء عليه:

قد كان للإمام الرفاعي الحظ الوافر من ثناء العلماء عليه بذكر صفاته وأخلاقه، فأخذت الكتب والتراجم تزخر بالثناء عليه، ولا شك أن هذا الثناء لا يكون إلا لمن كانت له الريادة في الفقه والعلم.

ولما كان لزاماً عليّ أن أذكر مواطن الثناء عليه، فأني أقتصر على ذكر بعضها على شكل نقاط:

¹ حققه محمد عبد الرحيم بن محمد علي سلطان العلماء، ويقع التحقيق في ثلاثة مجلدات.

² السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج8، ص282.

³ الكتاب طبعته دار الكتب العلمية في بيروت عام 1987، وقام بتحقيقه عزيز الله العطاردي.

1. الإمام الذهبي هو شيخ الشافعية عالم العجم والعرب كان من العلماء العاملين، يُذكر عنه تعبد ونُسك وأحوال وتواضع، انتهت إليه معرفة المذهب¹.
2. الإمام النووي: "الرافعي من الصالحين المتمكّنين، كانت له كرامات كثيرة ظاهرة"².
3. ابن السبكي: "كان الإمام الرافعي متضلّعاً من علوم الشريعة، تفسيراً وحديثاً و أصولاً..... أمّا الفقه فهو فيه عمدة المحققين، وأستاذ المصنفين"³.

3:1:2 الحالة السياسيّة.

عاش الإمام الرافعي - رحمه الله - في الفترة ما بين سنة (555 - 623هـ)، (1160م - 1226م)، وهي فترة مر فيها على قزوين وما حولها أحداث جسام. ويمكن حصر الكلام على الحالة السياسية في هذه الفترة في الأمور الآتية⁴:
أولاً: حالة الخلافة والخلفاء:

ففي هذه الفترة كانت الخلافة العباسية في بغداد للمستنجد بالله يوسف (555-566هـ)، (1160م - 1170م)، ثمّ المستضيء بأمر الله تعالى الحسن (566-575هـ)، (1170م - 1179م)، ثمّ الناصر الدين الله أحمد (575-622هـ)، (1179م - 1225م)، ثمّ الظاهر بأمر الله محمد (622-623هـ)، (1225م - 1226م)، ثمّ المستنصر بالله منصور (رجب

¹ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج22، ص252.

² النووي، تهذيب الأسماء واللغات، ج2، ص264.

³ السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج8، ص282.

⁴ استعنت في سرد هذه الأحداث بترجمة محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، للإمام الرافعي في كتابه المحرّر، ج1، ص 18-20.

623هـ، 1226م)، وكان الخلفاء في هذه الفترة في حالة ضعف شديدة حيث أنهم لا يملكون من الأمر شيئاً إلا مباركة المنتصرين، والاعتراف بالغالب من السلاطين¹.

ثانياً: الحالة السياسية للدول المجاورة:

أ. ففي جنوب قزوين كانت الدولة الغزنوية المستقلة في بلاد الأفغان والبنجاب، وكان آخر ملوكها الملك خسرو ملك "تاج الدولة" (555-582هـ)، (1160م - 1186م)،

ب. في الغرب والجنوب الغربي من قزوين استقل سلاجقة الكرمان تحت طغرل شاه محيي الدين (551هـ-1156م)، ومنافسوه بهرام شاه، وأرسلان الثاني (563هـ-1167م)، وهي دولة مستقلة لا علاقة لها بالخلافة العباسية.

ج. في شمال قزوين كانت سلاجقة كردستان تحت سليمان شاه (554هـ، 1159م)، ثم أرسلان شاه (556هـ، 1160م)، ثم طغرل الثاني (573هـ، 1177م).

د. وفي الشمال الشرقي من قزوين كانت أتابكية أذربيجان تحت شمس الدين ايلدجز (531هـ، 1177م)، ثم محمد البهلوان جهان (568هـ، 1172م)، ثم قزل - أرسلان عثمان (581هـ، 1185م)، ثم أبو بكر (587هـ، 1191م)، ثم مظر الدين أوزبك (607-622هـ)، (1210م-1225م).

هـ. وفي أقصى الجنوب الشرقي دولة المغول وكان أول خروجهم في سنة (568) من بلادهم إلى نواحي الترك بقيادة جنكيزخان الذي مات سنة (624هـ، 1226م).

ومن هذه الدول المستقلة الدولة الخوارزمية وكانت تابعة للخلافة العباسية².

¹السيوطي، عبد الرحم بن أبي بكر، تاريخ الخلفاء، تحقيق : محمد محيي الدين، ط1، 1952، مصر، مطبعة السعادة، ج 1، ص384-397فوزي، فاروق ، الخلافة العباسية - السقوط والانهايار -، ط1، 1998 ، عمان، دار الشروق، ص247 وما بعدها.

²السيوطي، تاريخ الخلفاء، ج1، ص384-397.

ثالثاً: قزوين والأحداث التي مرت عليها:

في سنة (560هـ، 1164م) بنى الإسماعيلية قلعة قرب قزوين، ولم يستطع شمس الدين ايلدجز أن ينكر عليهم اتقاء لشرهم، فطمعوا في أكثر من ذلك وتقدموا بعد ذلك إلى قزوين فحاصروها وقاتلهم أهلها قتالاً شديداً. وفي سنة (572هـ، 1176م) جدد صدر الدين، وزير السلطان السلجوقي أرسلان الثاني بناء سورها بالآجر.

وفي سنة (590هـ، 1193م) استولى خوارزم شاه على بلاد الجبل كلها وما حولها، ونازعه فيها القصاب وزير الخليفة الناصر فغلبه خوارزم شاه وقتله، ثم توفي خوارزم شاه في سنة (597هـ، 1200م) وصار ملكه لابنه علاء الدين، ثم تغلب والي البهلوان على بلاد الجبل، ونصبوا أربك بن مولاهم البهلوان ملكاً عليها، ولكنهم ما لبثوا أن عزلوه وأعلنوا الخطبة لجلال الدين خوارزم شاه. وفي سنة (617هـ، 1220م) وصل إليها التتار فاعتصم أهلها منهم بمدينةهم، فقاتلوهم وجدوا في قتالهم، ودخلوها عنوة بالسيف، فاقتتلوا هم وأهل البلد في باطنه حتى صاروا يقتتلون بالسكاكين، فقتل من الفريقين ما لا يحصى، ثم فارقوا قزوين. وقد عايش الإمام الرافعي بعض هذه الأحداث، وكان يجلس المجاهدين، ويحرص على تشجيعهم وحث الروح المعنوية فيهم، ولما غزا جلال الدين خوارزم شاه الكرج¹ بتقليس² سنة (623هـ، 1226م)، وكانوا كفاراً عتاةً، وقتل بسيفه حتى جمد الدم على يده، ذهب إليه الإمام الرافعي مهنئاً له قائلاً: "هات يدك التي جمد عليها الدم حتى أقبلها"، فقال له خوارزم شاه: "لا، بل أنا أقبل يدك"، وقبل يد الإمام الرافعي³.

¹ الكُرجُ: جبل من النصارى كانوا يسكنون في جبال القيق، وقويت شوكتهم، احتلوا تقليس حتى

أخرجهم منها خوارزم شاه جلال الدين الحموي، معجم البلدان، ج4، ص446.

² تَقْلِيس: (بفتح التاء وكسرهما)، بلدة بأرمينية. الحموي، معجم البلدان، ج2، ص35.

³ ابن كثير، إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، (د.ط)، (د.ت)، بيروت، مكتبة المعارف، ج13، ص89؛ السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج8، ص284.

وأخيراً، لم يظهر للباحث ما يبين مشاركة الإمام الرافعي في الحياة السياسيّة، كما لم يظهر عليه آثار المعارضة في عصره، على عكس ما كان عليه خلفه الإمام النووي، وستأتي ترجمته لاحقاً.

4:1:2 حالته الاقتصاديّة وزهده.

كان الوضع الاقتصادي الذي عاش فيه الإمام الرافعي أحسن حالاً من عهد خلفه الإمام النووي، فقد حرص خلفاء بني العباس إلى تحسين الوضع الاقتصادي للناس، حتى أن الظاهر بأمر الله (622-623هـ)، (1225م-1226م)، أحسن إلى الرعية، وأبطل المكوس، وأزال المظالم، وفرّق الأموال¹.

ثم سار المستنصر بالله منصور بن الظاهر بأمر الله (623 — 640هـ)، (1226م-1242م) على نهج والده، فكان راغباً في فعل الخير، مجتهداً في تكثير البرو له في ذلك آثار جميلة وأنشأ المدرسة المستنصرية، ورتب فيها الرواتب الحسنة لأهل العلم².

بعد عرض ملامح العصر الذي عاشه الإمام الرافعي، واستقراء حياته ونشأته، تبين للدراسة ما كان عليه من الزهد والورع، فهو لم يستغل مكانته العلميّة آنذاك لمآرب شخصيّة، بل كان على قدر كبير من التورع والتقى، نقياً طاهر الذيل مراقباً لله تعالى، له السيرة الرضيّة المرضيّة، والطريقة الزكيّة، والكرامات الباهرة، حتى ذكر أنه فقد في بعض الليالي ما يسرّجّه عليه وقت التصنيف³.

والمتتبع لأمالي الإمام الرافعي يتبين له مدى زهده في الدنيا، وطمعه في ما عند الله تعالى لأنه خير وأبقى، فكان مما أملاه قوله⁴:

إن كنت في اليُسْر فاحمد من حباك به	فليس حقاً قضى لكنه الجود
أو كنت في العسر فاحمد كذاك إذ	ما فوق ذلك مصروف ومردود

¹ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ج1، ص395.

² السيوطي، تاريخ الخلفاء، ج1، ص397.

³ فأضاءت له شجرة في البيت. السيوطي، تاريخ الخلفاء، ج8، ص283.

⁴ معوّض، مقدمة كتاب العزيز، ص415.

5:1:2 الحالة الاجتماعية.

كان العباسيون منفتحين أكثر من غيرهم على الحضارات الأخرى، فالتقت حضارة العرب مع حضارة الفرس، فأننتجت حركة علمية واجتماعية عظيمة، أفاد منها كلا الطرفين، وغيرهم.

وكانت اللغة العربية هي السائدة، وتوسعت الفتوحات الإسلامية، وانتشر الإسلام مع نجاح الدعوة الإسلامية، ونجاح الثورة العباسية في خراسان وإيران، بسبب مبادئ الثورة، فقد كان من أهم مبادئ المساواة والتعايش بين الشعوب، حتى اصطبغ المشرق بصبغة إسلامية واضحة، واتخذ طابعاً عربياً واضحاً في لغته وثقافته¹.

ولكن سرعان ما تطرق الضعف إلى الدولة القوية، كان من أهمها؛ عوامل خارجية تمثلت بتهديد المغول لحدود الدولة الإسلامية، وعوامل داخلية تمثلت بضعف بعض الخلفاء، وانشغالهم بمتاع الدنيا، والتكالب على السلطة، فيستعين الضعيف بالقوي، وهكذا².

وكان المجتمع يتكون من سكان مدن وأرياف وخيام، ومن مختلف القوميات والشعوب، والجند من عناصر مختلفة، وكانت هناك طبقات أهمها:

الأولى: الخلفاء والأمراء (الطبقة الممتازة).

الثانية: الولاة والقادة (أصحاب النفوذ).

الثالثة: أثريا الناس من الزُّراع أو التجار (الطبقة الوسطى)³.

¹ محمود وآخرون، حسن أحمد و أحمليراهيم، العالم الإسلامي في العصر العباسي، ط 1، 1995، القاهرة، دار الفكر العربي، ص181.

² الخضري، محمد بك، تاريخ الأمم الإسلامية، ط1، 1994، بيروت، دار الفكر ، ص305.

³ محمود، العالم الإسلامي في العصر العباسي، ص177.

2:2 ترجمة الإمام النووي:

1:2:2 حياته الشخصية:

اسمه و نسبه :

هو الإمام أبو زكريا، محيي الدين، يحيى بن شرف مُري، بن حسن بن حسين بن محمد بن جمعة بن حزام، النَّوويّ ثمّ الدمشقي الفقيه الشافعي¹. ومحيي الدين لقبه، وسبب هذا اللقب؛ لأنه حرر مذهب الإمام الشافعي t، وأبو زكريا كنيته، وليس ذلك لوجود ولد له بهذا الاسم؛ لأنه لم يتزوج أصلاً، بل هو من باب التيمن بالأنبياء، عليهم السلام، فقد كان سيدنا يحيى بن زكريا يكنى بـ "أبي زكريا".

والنَّووي نسبة إلى نوى، قرية في حوران من أعمال دمشق، وهي مسقط رأسه، والدمشقي نسبة إلى دمشق، فقد أقام فيها نحواً من ثمان وعشرين سنة². ولادته ووفاته:

ولد الإمام النَّووي في الشهر الأول من المحرم، سنة إحدى وثلاثين وستمائة، وتوفي في ليلة الأربعاء رابع عشر شهر رجب سنة ست وسبعين وستمائة، ودفن ببلده رضي الله عنه³.

2:2:2 حياته العلمية:

تابع الإمام النووي سلفه الإمام الرافعي فكانت له بصمات واضحة على المذهب، فصار نتاجاً هاماً من نتاجات الفقه الشافعي، وسنمر على هذه المحطات على شكل نقاط رئيسة:

¹الإسنوي، طبقات الشافعية، ج 1، ص266الحسيني، طبقات الشافعية، ص 225-226؛ ابن كثير، طبقات الشافعية، ج 2، ص825.

²السيوطي، حلال الدين أبو الفضل، المنهاج السوي في ترجمة الإمام النَّووي، تحقيق :أحمد شفيق، ط2، 1994، بيروت، دار ابن حزم، ص25-26.

³الإسنوي، طبقات الشافعية، ج 1، ص266الحسيني، طبقات الشافعية، ص 225-226؛ ابن كثير، طبقات الشافعية، ج 2، ص825.

شيوخ الإمام النووي:

كما هو دأب طلبة العلم يأخذون العلم من أهله، وينهلون من سلفهم، فقد كان للإمام النووي مشايخ أخذ عنهم العلم والمعرفة، فكان من أبرزهم :

1. أبو شامة:

هو عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان بن أبي بكر، الشيخ الإمام العلامة ذو الفنون المتنوعة ،الحافظ المحدث الفقيه المؤرخ ، شيخ دار الحديث الأشرفية، ومدرس الركنية وصاحب المصنفات العديدة المفيدة ، له اختصار تاريخ دمشق في مجلدات كثيرة ،وله شرح الشاطبية ، ولد بدمشق في أحد الربيعين سنة تسع وتسعين وخمسائة (599هـ، 1202م) وختم القرآن وله دون عشر سنين ، توفي رحمه الله تعالى في رمضان سنة (665هـ، 1226م) خمس وستين وستمائة¹

2. الكمال سلار الأربلي:

هو الكمال سلار بن الحسن بن عمر بن سعيد الأربلي الشافعي، مفتي الشام ومفيده، شيخ الأصحاب ومفيد الطلاب، تفقه على يده خلق كثير، منهم النووي، توفي سنة (670هـ، 1271م) سبعين وستمائة².

3. عبد الرحمن بن نوح المقدسي:

هو شمس الدين، عبد الرحمن بن نوح المقدسي، الفقيه الشافعي، مدرّس الرواحية بدمشق، تفقه على ابن الصلاح، توفي سنة (654هـ، 1256م) أربع وخمسين وستمائة.

4. إسحاق المغربي :

الكمال إسحاق بن أحمد بن عثمان، أحد مشايخ الشافعية، أخذ عنه الشيخ محيي الدين النووي وغيره، وكان مدرّساً بالرواحية³ ، توفي في ذي القعدة سنة (578هـ، 1182م) ثمان وسبعين وخمسائة.

¹ ابن قاضي شهبه، طبقات الشافعية، ج2، ص134.

² ابن كثير، طبقات الشافعية، ج12، ص262.

³ المدرسة الرواحية: هي مدرسة ملاصقة للمسجد الاموي من جهة الشرق، بناها زكي الدين بن رواحة الحموي التاجر المتوفى سنة (622هـ، 1225م)، السيوطي، المنهاج السّوي، ص15.

تلاميذ الإمام النووي:

قد تتلمذ على يده خلقٌ كثيرٌ من الصعب التعريف بكل من نهل من منهل العذب، وسأقتصر على ذكر بعضهم:

1. ابن العطار:

هو إبراهيم إسحاق بن العطار الدمشقي ، من كبار تلاميذ النووي وضابط مصنفاته، وكان ديناً ورعاً كان يأخذ على شيخه في الدرس ، فقل له في ذلك فقال: لا يسقط الثمر من الشجرة إلا بهز الأفنان أو التقطت بالبنان ، مات سنة إحدى وتسعين وستمائة وهو ابن ثمان وثمانين سنة¹.

2. ابن النقيب:

محمد بن أبي بكر بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن محمد بن حمدان ، الشيخ العالم المدرس القاضي شمس الدين ابن النقيب ، ولد تقريباً سنة اثنتين وستين وستمائة أخذ أشياء من الفقه عن الشيخ محيي الدين النووي وخدمه ، توفي في ذي القعدة سنة خمس وأربعين وسبعمائة، ودفن بالصالحية².

3. الحافظ المزني:

أبو عبد الرحمن الشيخ جمال الدين الحافظ المزني من تلاميذ النووي ، كان فقيهاً عالماً بالمذهب، متبحراً في الأصول شهيراً في الأدب عالماً في الحديث حافظاً الأسانيد فلما مات النووي خلف مبيضين ؛ أحدهما: تهذيب الأسماء واللغات، والثاني: طبقات الفقهاء الملخصة من طبقات ابن الصلاح ، فبيضهما الحافظ المذكور ورتبهما وعلق عليهما، ومنها الفتاوى المشهورة للنووي، مات سنة سبع وثمانين وستمائة³.

الشيرازي، إبراهيم بن علي، طبقات الفقهاء (476هـ)، تحقيق: خليل الميس، (د.ط.)، (د.ت. بيروت، دار القلم، ج1، ص269.

² ابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية، ج3، ص51-52.

³ الشيرازي، طبقات الفقهاء، ج1، ص269.

كتبه وجهوده في المذهب :

كان جهد الإمام النووي امتداداً لجهد سلفه الإمام الرافعي ومكملاً له، فأصبحت مصنفاتهما الفقهية تمثل وحدة واحدة، تشكل حلقة بالغة الأهمية في سلسلة مصنفات المذهب في الفروع¹، ومن هذه المصنفات العظيمة:

1. روضة الطالبين، وهو اختصار لكتاب العزيز شرح الوجيز للرافعي.
2. منهاج الطالبين وعمدة المفتين، وهو اختصار لكتاب المحرر للرافعي.
3. المجموع، وهو موسوعة في الفقه المقارن، شرح فيه الإمام النووي كتاب المذهب لأبي إسحاق الشيرازي²، ولكن المنية وافته قبل إتمامه، وقد طبع عدة طبعات³.

¹ القواسمي، أكرم ، المدخل إلى مذهب الشافعي، ط1، 2003، عمان، دار النفائس، ص379.

² إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز آبادي الشافعي، نزيل بغداد، ولد في سنة ثلاث وتسعين وثلاث مائة، كان يضرب المثل بفصاحته وقوة مناظرته، توفي ليلة الحادي والعشرين من جمادى الآخرة، سنة ست وسبعين وأربع مائة ببغداد الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 18، ص452-461.

³ وتصنّفه بهذا العمل الجليل أحد الأئمة الأعلام وهو الإمام السبكي (ت756هـ)، وقد قام الإمام الفقيه بالتكملة الأولى (لشرح المذهب) من حيث انتهى الإمام النووي عند أول المعاملات، فعالجته المنية ووافاه الأجل بعد أن أتم ثلاثة أجزاء، فأصبح عدد أجزائه اثني عشر جزءاً بقي هذا التراث الإسلامي قرابة ستة قرون من الزمان مخطوطات أثرية في دور الكتب العامة في الشرق والغرب، وظل الأمر على هذا الحال الذي انتهى الإمام السبكي فيه إلى باب المراجعة من كتاب البيوع.

ثم قيض الله تعالى صفوة من كبار علماء الأزهر منهم الإمام محمد المراغي، ومحمد الأحمد - طيب الله ثراهما - بالعمل الجاد بإحياء كتاب المجموع، فتم بحمد الله وتوفيقه طبع الكتاب للمرة الأولى، غير أن الهمم قد فترت، ولم يواصل العلماء جهدهم لتكملة شرح المذهب، فأصبحت الحاجة ماسة إلى تكملة كتاب المجموع على نهج الإمامين النووي والسبكي طيب الله ثراهما، فسخر الله تعالى لهذا العمل الكبير الأستاذ محمد نجيب المطيعي، فأعاد طباعة الكتاب، وحققه تحقيقاً دقيقاً، وقدم منهجاً لعمله، فاستعان بمعظم المراجع الكبرى للفقه، حتى جاءت تكملة نموذجاً ممتازاً، وأتم شرح المذهب خمسة أجزاء من الثالث عشر حتى السابع عشر والملزومة الأولى من الجزء الثامن عشر.

4. المنهاج في شرح صحيح مسلم، وهو مطبوع.
5. تهذيب الأسماء واللغات، ويقع في ثلاث مجلدات¹.
6. رياض الصالحين، ويقع في مجلد.
7. خلاصة الأحكام من مهمات السنة وقواعد الإسلام، وهو مطبوع ومحقق، يقع في مجلدين².

ثناء العلماء عليه:

- أثنى العلماء على الإمام النووي، حتى صار صيته يحتل مكانه مرموقة في مذهبه، فكان من ثناء العلماء عليه:
1. السبكي: "هو أستاذ المتأخرين وحُجّة على اللاحقين، ما رأت الأعين أزهد منه في يقظة ولا منام، ولا عاينت أكثر أتباعاً منه لطرق السالفين من أمة محمد عليه أفضل الصلاة والسلام"³.
 2. ابن العطار: "أوجد عصره وفريد دهره، الصّوام القوّام، الزاهد في الدنيا، الراغب في الآخرة، صاحب الأخلاق الرضيّة والمحاسن السنيّة، العلم الربّاني المتفق على عمله وأمانته جلالته وزهده، وورعه وعبادته، وصيانته في أقواله وأفعاله وحالاته، له الكرامات الواضحة"⁴.
 3. الحسيني: "كان محرراً للمذهب ومنقحه، ذا التصانيف المشهورة المفيدة المباركة.... وجدّ في طلب العلم حتى فاق أقرانه وأهل زمانه"⁵.

3:2:2 الحالة السياسيّة.

تتسم هذه الفترة التي عاش فيها الإمام النووي بكثرة الأحداث السياسيّة، فقد طرأ على العالم الإسلامي في هذا القرن، القرن السابع الهجري، تغييرات عديدة من

¹ سبق التعريف به وترجمته، ص 1.

² قام بتحقيقه أحمد محمد عبدالعال سليمان.

³ السبكي، طبقات الشافعيّة الكبرى، ج 8، ص 397.

⁴ السيوطي، المنهاج السّوي، ص 30.

⁵ الحسيني، طبقات الشافعيّة، ص 226.

فتن داخلية، وحروب خارجية، وأهمها الحرب التتارية، مما أدى إلى تدهور الكيان السياسي الإسلامي، وانتشار الفساد في أنحاء المجتمع.

ويمكن حصر الكلام على الحالة السياسية في هذه الفترة في الأمور الآتية:

أولاً: حالة الخلافة والخلفاء:

كانت الشام بصورة خاصة مسرحاً للفتن والمنازعات، والغزو والحصار، وفوضى الحكم على البلاد، وكان الناس يتألمون أشد الألم من هذه الفتن، التي تحد من شوكتهم في نظر الأعداء.

فقد وقعت بين الملك عز الدين أيك الصالي التركي، وبين الناصر الأيوبي، عدة وقائع عندما تمردت بلاد الشام على عز الدين، وملكها الناصر الأيوبي، وانتهت الوقائع بعقد الصلح بينهما عام (651هـ، 1253م) أن يكون للمصريين إلى الأردن، وغزة، والقدس، ونابلس، وللناصر ما وراء ذلك¹.

ثانياً: التهديد الخارجي:

ازداد خطر التتار في هذه الحقبة من التاريخ، فخرّبوا بغداد، وأزالوا الخلافة العباسية منها، وهموا بالزحف على بلاد الشام، ودهم هولاء التتار مدينة حلب وخرّبها وقتل أهلها، وهدم قلعتها، ولوى عنان فرسه إلى دمشق، وكان عليها الملك الناصر الأيوبي، ففر الناصر، واستسلمت دمشق للفتح، وبعث هولاء خطاباً إلى سيف الدين قطز الذي تولى ملك مصر، استعداداً لمواجهة التتار، يطلب إليه الطاعة والاستسلام، فما كان من قطز إلا أن قتل رسل هولاء، ولمّ شعث أمرائه، وأعد العدة لنزالهم وقتالهم، وخرج للقاء التتار بجيوشه الجرارة الزاحفة، والتقى بهم في معركة عين جالوت، في الخامس والعشرين من رمضان سنة (658هـ، 1259م)، فنصره الله نصراً عظيماً، ودخل السلطان دمشق منتصراً، وتضاعف شكر المسلمين لله تعالى على هذا النصر.

ولكنّ الخلاف والفرقة سرعان ما أفسدت وحدة المجاهدين، فقتل على إثرها الملك قطز، على يد قائد الجيش ركن الدين بيبرس، بسبب نزاع دب بينهما، وزاد

¹ السيوطي، المنهاج السوي، ص 71-74؛ عبد العال، مقدمة كتاب خلاصة الأحكام للنووي،

الأمر سوءً معاودة التتار الزحف على بلاد الشام، فنهبوا وقتلوا وسلبوا، هذا إلى تضخم نفوذ الفرنجة في إماراتهم الشامية، ومع هذا قابل بيبرس كل ذلك بقلب ثابت، وعزيمة قوية، فجرد جيشاً قوياً لبلاد الشام، فأخضع أمراءها وأوقع بالتتار، وردهم عنها مدحورين، وأذل الفرنجة، وأضعف من نفوذهم¹.

ثالثاً: الشام والأحداث التي مرت عليها:

بعد هذا السرد الموجز لحوادث تلك الفترة الزمنية من القرن السابع الهجري، التي أصيب فيها أهل الشام بالغلاء الفاحش، ففي سنة (659هـ، 1260م)، كثر تغير الدول، ومتولي الحكم بالشام، فكان الشام أول السنة إلى نصف صفر في مملكة الناصر يوسف بن محمد بن غازي بن صلاح الدين بن أيوب بن شادي، ثم صار في مملكة التتار إلى الخامس والعشرين من رمضان، ثم صار في سلطنة الملك الظاهر بيبرس².

قد كان لهذه الأحداث ولغيرها آثار سلبية على كيان الدولة الإسلامية بشكل عام، وعلى بلاد الشام بشكل خاص، نتج عنه الفوضى وعدم الاستقرار السياسي، وابتلي الناس بغلاء فاحش طال جميع الأشياء من المأكّل والملبس وغيرهما، فأصبح الشام في وضع لا يحسد عليه.

عاش الإمام النووي بعض هذه الأحداث — كما هو دأب العلماء العاملين — لم يكن بمعزل عن مجتمعه، بل كان يتلمس احتياجاتهم، ويقضي مصالحهم، وقد توافرت في النووي صفات العالم الناصح الذي يُجاهد في سبيل الله بلسانه، ويقوم بفريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فهو مخلصٌ في مناصحته، وليس له أيّ غرض خاص أو مصلحة شخصية، شجاعٌ لا يخشى في الله لومة لائم، وكان يملك البيان والحجة لتأييد دعواه.

¹ ابن كثير، البداية والنهاية، ج13، ص221؛ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ج1، ص403.

² السيوطي، المنهاج السّوي، ص 71-74؛ عبد العال، مقدمة كتاب خلاصة الأحكام للنووي، ج1، ص41.

وكان الناس يرجعون إليه في الملمات والخطوب ويستفتونه، فكان يُقبل عليهم ويسعى لحل مشكلاتهم، كما في قضية الحوطة على بساتين الشام:

لما ورد دمشق من مصر السلطان الملك الظاهر بيبرس بعد قتال التتار وإجلائهم عن البلاد، زعم له وكيل بيت المال أن كثيراً من بساتين الشام من أملاك الدولة، فأمر الملك بالحوطة عليها، أي بحجزها وتكليف واضعي اليد على شيء منها إثبات ملكيته وإبراز وثائقه، فلجأ الناس إلى الشيخ في دار الحديث، فكتب إلى الملك كتاباً جاء فيه "وقد لحق المسلمين بسبب هذه الحوطة على أملاكهم أنواع من الضرر لا يمكن التعبير عنها، وطلب منهم إثبات لا يلزمهم، فهذه الحوطة لا تحل عند أحد من علماء المسلمين، بل من في يده شيء فهو ملكه لا يحل الاعتراض عليه ولا يكلف إثباته" فغضب السلطان من هذه الجرأة عليه وأمر بقطع رواتبه وعزله عن مناصبه، فقالوا له: إنه ليس للشيخ راتب، وليس له منصب.

فلما رأى الشيخ أن الكتاب لم يفد، مشى بنفسه إليه وقابله وكلمه كلاماً شديداً، وأراد السلطان أن يبطش به فصرف الله قلبه عن ذلك وحمل الشيخ منه، وأبطل السلطان أمر الحوطة وخلص الله الناس من شرّها¹.

4:2:2 حالته الاقتصادية.

كانت الظروف التي عاشها الإمام النووي أشدّ قسوة من تلك التي عاشها سلفه الإمام الرافعي، حيث ضيق العيش، وضعف الحال، وغلاء الأسعار، وقلة الغلات والنبات، وهلاك المواشي².

وفي ظل هذه الظروف الصعبة، لم يعيش الإمام النووي بمعزل عن شعبه وأمتة، أو أن يستغل علمه ومكانته العظيمة في قلوب الناس، بل كان على جانب كبير من الزهد والتقشف والاقتصاد في العيش والصبر على خشونته، فكان - رحمه الله تعالى - لا يدخل الحمام ولا يأكل من فواكه دمشق لما في بساتينها من الشبه في

¹ السيوطي، المنهاج السوي، ص 71-74.

² السيوطي، المنهاج السوي، ص 69.

ضمانه والحيلة فيه، وكان لا يأكل إلا أكلةً واحدةً في اليوم والليلّة بعد العشاء الآخرة، ولا يشرب إلا شربةً واحدةً عند السّحر، ولا يشرب الماء المبرد، ولم يتزوج قط¹.

وقد تولى الإمام النووي مشيخة دار الحديث الأشرفيّة، ولم يتناول من معلومها فلساً، ولم يقبل من أحد هديّة إلا نادراً، وإنّما كان يتقوّت ممّا يأتيه من أبيه من نوى من كعك وقطين، وكان يلبس ثوباً ورانياً وعمامةً سختيانيّة².

5:2:2 الحالة الاجتماعيّة.

كان المجتمع الذي يعيش فيه الإمام النووي يتكون من عدة طبقات، أكثرهم المسلمون، ولم يخل من أقليات مسيحية ويهوديّة لها الحرية والأمن، وممارسة شعائر عقيدتها، وحتى تقلد المناصب والتجارة.

وكانت اللغة العربيّة هي السائدة، ونتيجة للضعف العام، والتفرقة وعدم التمسك بالشرعيّة الإسلاميّة، فشا في المجتمع شرب الخمر، وانتشار الحانات، وظهرت موجة الانحلال، وانتشار الرذيلة، مما أدى إلى ضعف المسلمين، وجعلهم نهباً لأعدائهم، وسيطرته عليهم³.

وكان المجتمع يتكون من سكان مدن وقرى وخيام، ومن مختلف القوميات والشعوب، والجند من عناصر مختلفة، وكانت هناك طبقات أهمها:

1طبقات الخفاء، وتسمى الطبقة الخاصة وتتكون من الخليفة نفسه، والوزير، وأقربائهم، وقواد الجيش والأمراء، ورجال الدين البارزين وتوابعهم، وكانت هذه الطبقة تعيش في رفاهيّة مفرطة، يسكنون أرقى القصور المزخرفة الجدران، والمذهبة السقوف، لكنّ الخوف كان يسود الخليفة من وزيره أو قواد جيشه، حيث كان في أغلب الأحيان كدمية، ليس له حول ولا قوة.

¹ الإسنوي، طبقات الشافعيّة، ج1، ص266؛ ابن كثير، طبقات الشافعيّة، ج2، ص827.

² الإسنوي، طبقات الشافعيّة، ج1، ص266؛ ابن كثير، طبقات الشافعيّة، ج2، ص827.

³ عبد العال، مقدمة كتاب خلاصة الأحكام للنووي، ج1، ص41.

2. طبقة العلماء وهم فريقان:

الفريق الأول: يستنزف الحكام، ويوافقهم حقاً وباطلاً، وهؤلاء ليس لهم في المجتمع وزن ولا قوة.

الفريق الثاني: ينصحون الولاة ويحذرونهم، بل كانوا يزلزلون الأرض تحت أقدامهم، ويكشفون للشعب مساوئهم، ولا أظن الإمام الذوي إلا واحداً منهم، ولهذا كان الخلفاء يحسبون لهم ألف حساب، ويحاولون إرضاءهم.

طبقة الشعراء والأدباء وذوي الفنون المختلفة : حيث اكتسبوا الأموال الطائلة بسبب تقربهم من الخلفاء أو الوزراء أو الولاة.

4. طبقة العامة: وهم السواد الأعظم، وتتكون من:

أ. التجار، حيث كانت لكبارهم منزلة كبيرة.

ب. الفلاحون، الذين أثقلت كواهلهم بالضرائب والإتاوات.

ج. أصحاب الصناعات في المدن والقرى¹.

3:2 أسباب اختلاف الإمامين ومصطلحات الشافعية وبيان المعتمد للفتوى.

1:3:2 أسباب اختلاف الإمامين.

التعريف بالاختلاف لغةً واصطلاحاً:

1. تعريف الاختلاف لغةً:

الاختلاف لغةً: مصدر اختلف، والاختلاف نقيض الاتفاق، واختلف الأمران

لم يتفقا، وكل ما لم يتساو فقد اختلف . والخلاف المضادة، وخالفه إلى الشيء عصاه إليه، أو قصده بعد أن نهاه عنه².

¹ السيوطي، المنهاج السوي، ص 73-74؛ لابدوس، ابرا، مَدُن إسلامية في عهد المماليك،

ترجمة: علي ماضي، ط 1، 1987، بيروت، الأهلية للنشر والتوزيع، ص 86-218.

ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، ط 1، (د.ت)، بيروت، دار صادر، مادة خلف،

ج 9، ص 82 الفيروز آبادي، مجد الدين، القا موس المحيط، (د.ط)، (د.ت)، بيروت، دار

المعرفة، فصل الخاء، باب الفاء، مادة خلف، ج 3، ص 136-137.

2. تعريف الاختلاف اصطلاحاً:

يستعمل الاختلاف عند الفقهاء بمعناه اللغوي، ويمكن لنا أن نعرف الاختلاف بقولنا: هو ما تعددت فيه آراء العلماء والمجتهدين في المسائل التي لم يرد فيها دليل قطعي من الشارع¹.

الألفاظ ذات الصلة:

أ. الخلاف:

فرّق الفقهاء بين الاختلاف و الخلاف بأن الأول يستعمل في قول بُني على دليل، والثاني فيما لا ليل عليه، فالقول المرجوح في مقابلة الراجح يقال له خلاف، لا اختلاف، وخلاصة القول هنا : هو ثبوت الضعف في جانب الخلاف، كمخالفة الإجماع، وعدم ضعف جانبه في الاختلاف².

وقد وقع في كلام بعض الأصوليين والفقهاء عدم اعتبار هذا الفرق، بل يستعملون أحياناً اللفظين بمعنى واحد، جاء في الموافقات تحت عنوان (مراعاة الخلاف)، ويقصد به ما فيه أدلة مختلف فيها³.

وفي اصطلاح الفقهاء مثل ذلك، حيث جاء في الفتاوى الهندية : "إن اختلف المتقدمون على قولين، ثم أجمع من بعدهم على أحد هذين القولين، فهذا الإجماع هل يرفع الخلاف المتقدم؟"⁴، فما عبّر عنه أولاً بالاختلاف، عبّر عنه ثانياً بالخلاف، فهما شيء واحد بنظره.

¹ الخفيف، علي، أسباب اختلاف الفقهاء، ط2، 1996، القاهرة، دار الفكر العربي، ص15.

² السيواسي، محمد عبد الواحد (ت681هـ)، شرح فتح القدير، ط2، بيروت، دار الفكر، ج7، ص301-302، صكفي، علاء الدين، الدر المختار شرح تنوير الأبصار للتمرتاشي، ط2،

1386، بيروت، دار الفكر، ج5، ص403.

³ الشاطبي، إبراهيم بن موسى (ت790هـ) الموافقات، تحقيق : عبد الله دراز، (د.ت)، (د.ط)، بيروت، دار المعرفة، ج4، ص151.

⁴ نظام وجماعة من علماء الهند، الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، ط4، 1986، بيروت، لبنان، ج3، ص312.

ب. الفرقة، والتفرّق:

الافتراق و التفرق والفرقة بمعنى أن يكون كل مجموعة من الناس وحدهم، ففي القاموس: "الفريق القطيع من الغنم، والفريقة قطعة من الغنم، تتفرق عنها، فتذهب تحت الليل عن جماعتها"¹، فهذه الألفاظ أخص من الاختلاف.

أسباب اختلاف الإمامين:

إن تهذيب المذهب من قبل الإمامين الجليلين كما أشرنا إليه سابقاً، أوجد بينهما اختلافاً في بعض المسائل التي سنناقشها، وقد جاء الاختلاف بناءً على حرصهما في بيان رأي الإمام الشافعي، وما هو المعتمد للفتوى في فقهه، ومع ذلك فإن مواطن الاختلاف بينهما قليلة ويسيرة مقارنة بمواطن الاتفاق، وهذه الأسباب لا تقتصر على خلاف الرافعي والنووي فقط، بل هي أسباب مشتركة، تنطبق عليهما وعلى غيرهما من الفقهاء، ويمكن لنا أن نجمل أسباب الاختلاف بينهما في نقاط، أهمها:

1. عدم بلوغ الدليل للفقيه .

بلوغ الدليل للفقيه، وعدم بلوغه لآخر قد يكون سبباً من أسباب الاختلاف في الحكم، ومن الأمثلة على ذلك كثيرة منها:

الجنب الفاقد للماء:

اختلف العلماء في حكم هذه المسألة إلى رأيين هما:

أ. أن الجنب لا يتيمم وإن لم يجد الماء، وبه قال عمر وابن مسعود والنخعي².

واستدلوا بعموم قوله تعالى: (وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا)³.

وجه الدلالة أن آية الوضوء قد أمرت الجنب بالتطهر، ولم تذكر أن عليه التيمم.

¹ الفيروز آبادي، القاموس المحيط، فصل الفاء، باب القاف، ج3، ص275.

² النووي، يحيى بن شرف، المجموع شرح المذهب، تحقيق محمد المطيعي، ط 1، 2001، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ج2، ص166.

³ سورة المائدة، الآية (6).

ب. أن الجنب شأنه شأن غيره يتيمم عند عدم الماء، واليه ذهب جمهور الفقهاء¹.

واستدلوا بحديث عمّار بن ياسر - t - جاء فيه: "بعثني رسول الله - ﷺ - في حاجة فأجنبني فلم أجد الماء ، فتمرغت في الصعيد كما تتمرغ الدابة، ثم أتيت النبي ﷺ فذكرت ذلك له . فقال إنما كان يكفيك أن تقول بيدك هكذا ، ثم ضرب بيديه الأرض ضربة واحدة، ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه"².

وجه الدلالة: أن الحديث بين جواز التيمم للجنب عند فقد الماء، وفيه دلالة على صحة الاجتهاد في زمن النبي ﷺ بحضرته وبغير حضرته، ولكن لا يكون حكماً إلا بعد إقراره له - ﷺ -³.

فتبين لنا بعد ذلك أن خلاف عمر ومن وافقه سببه عدم بلوغ الدليل إليهم، ولو بلغهم لما خالفوا، بل نقل بعض الفقهاء رجوعهم عن رأيهم هذا إلى مذهب الجمهور، فتلخص لنا من ذلك أن الفقيه لا يعدو الاستدلال بدليل خاص في مسألة بعينها إلا لدليل آخر يراه أرجح منه، أو لأن ذلك الدليل لم يبلغه⁴، فإذا بلغه عاد إليه قطعاً⁵.

المرغيناني، علي بن أبي بكر (ت593هـ) الهداية شرح بداية المبتدي، ط 1، 1990، بيروت، دار الكتب العلمية، ج 1، ص7 للدسوقي، محمد عرفة، حاشية الدسوقي، تحقيق : محمد عيش، (د.ط.)، (د.ت.)، بيروت، دار الفكر، ج1، ص54 للنووي، المجموع، ج 1، ص166 ابن قدامة، عبد الله بن أحمد، المغني، ط 1، 1405، بيروت، دار الفكر، ج 1، ص154.

²مسلم، أبو الحسين بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق محمد عبد الباقي، (د.ط.)، (د.ت.)، بيروت، دار التراث العربي، باب التيمم، حديث رقم (368)، ج1، ص280.

³النووي، يحيى بن شرف المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، ط 2، 1392، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ج4، ص63.

⁴هاشم جميل، عبد الله، مسائل من الفقه المقارن، ط1، 1989، بغداد، دار الحكمة، ج1، ص31.

⁵ومثاله من المسائل المعروضة لاحقاً، مسألة الأذان والإقامة للفائتة، ص114.

2. نسيان الفقيه للدليل أو الغفلة عنه .

قد يبلغ الدليل إلى الفقيه فينساه لمروره بظرفٍ عصيبٍ أو نحو ذلك، فيعمد إلى الاستدلال بدليل آخر في الوقت الذي يكون استدلاله بالدليل الذي نسيه أولى، فيكون هذا النسيان سبباً للاختلاف في الحكم، لكن إذا ذُكر الفقيه بما نسيه فإنه سيعود إليه قطعاً، وهذا قد يعرض في القرآن فضلاً عن السنة.

مثاله: خبر موت النبي ٢ .

لَمَّا تَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ٢ ذَهَلَ الْمُسْلِمُونَ، وَانْقَسَمَ الْمُسْلِمُونَ إِلَى فَرِيقَيْنِ:

1. ويتزعمه سيدنا عمر t حيث قام خطيباً في الناس، وقد استعظم وفاته ٢ وتوعد من يقول ذلك¹.

واستدل بقوله تعالى: (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا)².

ووجهة نظره في ذلك: أنه كان يظن أن رسول الله ٢ سيكون آخر أمته وفاة، ليكون شاهداً على أعمالهم، أخذاً بظاهر الآية الكريمة.

2. ويتزعمه سيدنا أبو بكر الصديق - t - حيث أكد وفاة النبي - ٢ - فهو بشر³.

وأستدل سيدنا أبو بكر الصديق - t - لما ذهب إليه بأدلة منها:

1. بقوله تعالى: (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ)⁴.

¹ ابن حزم، علي بن أحمد (456هـ) لإحكام في أصول الأحكام، ط 1، 1404هـ، القاهرة، دار الحديث، ج 2، ص 245 لطبري، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك، ط 1، 1407هـ، بيروت، دار الكتب العلميّة، ج 2، ص 233.

² سورة البقرة، الآية (143).

³ ابن حزم، لإحكام في أصول الأحكام، ج 2، ص 245 لطبري، تاريخ الأمم والملوك، ج 2، ص 233 ابن هشام، عبد الملك المعافري (ت 213هـ) السيرة النبويّة، تقديم وتعليق : طه سعد، (د.ط)، 1975، ج 6، ص 75.

⁴ سورة آل عمران، الآية (144).

2. وبقوله تعالى: (إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ) ¹.

وجه الدلالة فيهما: أن الآيتين أخبرتا بموت النبي — ٢ — ووفاته، فكان ذلك دليلاً على صحة ما ذهب إليه أبو بكر الصديق ² t.

فتلخص لنا بعد ذلك أن سيدنا عمر — t — تذكر ما كان نسيه واثاب إلى رشد، وأيقن أنه — ٢ — قد توفي وسقط السيف من يده، ووقع على الأرض لا تحمله قدماء، وقال: "كأنني والله لم أكن قرأتها قط" ³.

3. الاختلاف في وجوه الجمع بين الأدلة .

قد يعرض للفقهاء أكثر من دليل في مسألة واحدة، فيحاول التوفيق بينهما أو إزالة التعارض بوجه من الوجوه، بينما يسلك فقيه آخر وجهاً غير الوجه الذي سلكه الفقيه الأول، فيحصل بسبب ذلك الاختلاف عند استنباط الحكم، وهذا يحصل في القرآن الكريم أيضاً فضلاً عن السنة ⁴.

مثاله: نكاح الكتابيات .

أصول المسألة:

قد ورد في المسألة أدلة نذكر منها:

1. قوله تعالى: (وَلَا تَتَّخِذُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنَ) ⁵.

2. قوله تعالى: (وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ) ⁶.

¹ سورة الزمر، الآية (30).

² القرطبي، محمد بن أحمد، تفسير القرطبي (671هـ)، تحقيق: أحمد عبد العليم، ط 2، 1372، القاهرة، دار الشعب، ج 15، ص 254.

³ ابن هشام، السيرة النبوية، ج 6، ص 75. ومثاله من المسائل المعروضة لاحقاً، مسألة آيات بدل الفاتحة لغير القادر عليها، ص 104.

⁴ هاشم جميل، مسائل من الفقه المقارن، ج 1، ص 32.

⁵ سورة البقرة، الآية (221).

⁶ سورة المائدة، الآية (5).

وبناءً على ما سبق فقد اختلف العلماء في نكاح الكتابيات إلى رأيين:

أ. أفتى ابن عمر - رضي الله عنهما - بعدم جواز نكاح الكتابيات¹.

ووجهة نظره في ذلك ما يأتي:

1. أدخل ابن عمر الكتابيات ضمن المشركات، حتى قال: (لا أعلم شركاً أعظم من أن تقول المرأة أن عيسى ربها)².

2. حكم ابن عمر أن الآية الثانية منسوخة بالتّي قبلها، وهكذا ظنّ ابن عمر التعارض بين الآيتين، فسلك مسلك النسخ، لإزالة التعارض³.

ب. ذهب جمهور الفقهاء إلى إباحة الزواج بالكتابيات⁴.

واستدل الجمهور على ما ذهبوا إليه بما يأتي:

1. أخذاً بعموم آية المائدة، فقد إباحة الزواج بالكتابيات.

2. جعل الجمهور الآية الثانية مخصصة لعموم الأولى، فسلّكوا بذلك مسلك التخصيص⁵.

4. توهم وقوع النسخ بين الأدلة .

قد يظن بعض الفقهاء أن دليلاً من الأدلة قد نسخ، فيتوقف عن الحكم

بموجبه، بينما يثبت غيره بأنّ النسخ غير موجود، ويستمر على العمل بما يقتضيه^ه الدليل، وحينئذ يحصل الخلاف.

مثاله: المسح على الخفين في الوضوء .

حيث اختلف الفقهاء في حكم هذه المسألة إلى رأيين هما:

ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد (235هـ) مصنف ابن أبي شيبة، تحقيق : كمال الحوت،

ط1، 1409هـ، الرياض، مكتبة الراشد، ج3، ص475.

² ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، ج2، ص248.

³ ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، ج2، ص248.

⁴ المرغيناني، الهداية، ج2، ص207 الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج2، ص267؛ النووي، يحيى

بن شرف، روضة الطالبين، تحقيق : عادل عبد الموجو و علي معوض،، ط3، 2006،

بيروت، دار الكتب العلميّة، ج5، ص472؛ ابن قدامه، المغني، ج7، ص99.

⁵ ومثاله من المسائل المعروضة لاحقاً، مسألة الطهارة بالبخر المتصاعد من الماء، ص50.

الرأي الأول: أن المسح على الخفين غير جائز، واليه ذهب الإمامية و
الاباضية¹.

واستدلوا إلى ما ذهبوا إليه بعموم قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ
فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ)².

وجه الدلالة: (وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ)، فقد بينت الآية صفة الوضوء
المشروع، ولم تذكر المسح على الخفين، أمّا جواز المسح فإنه قد نسخ بآية الوضوء؛
لأنه - ٢ - لم يمسح على الخفين بعد نزول المائدة³.

الرأي الثاني: أن المسح على الخفين في الوضوء جائز شرعاً، وبه قال
جمهور الفقهاء⁴.

واستدل الجمهور على ما ذهبوا إليه بما يأتي:

1. حديث عروة بن المغيرة عن أبيه المغيرة بن شعبة عن رسول الله - ٢ - " أنه
خرج لحاجته، فاتبعه المغيرة بإدواة فيها ماء، فصب عليه حين فرغ من حاجته،
فتوضأ، ومسح على الخفين"⁵.
- وجه الدلالة: " ومسح على الخفين "، فقد دلّ الحديث على جواز المسح على
الخفين، وسواء أكان المسح في السفر أم في الحضر، لحاجة أم لغيرها⁶.

العالملي، السيد محمد جواد (ت1226هـ)، مفتاح الكرامة في شرح قواعد العلامة، أشرف
على التحقيق: علي أصغر، ط 1، 1996، بيروت، دار التراث، ج 1، ص433؛ اطفيش، محمد
بن يوسف، شرح كتاب النيل وشفاء العليل، ط 1، 1986، عُمان، وزارة التراث القومي
والثقافة، ج1، ص74.

² سورة المائدة، الآية (6).

³ النّحاس، أحمد بن محمد المرادي، النّاسخ والمنسوخ، ط1، 1407، الكويت، مكتبة الفلاح،
ج1، ص377.

⁴ المرغيناني، الهداية، ج 1، ص29 للدسوقي، حاشية الدسوقي، ج 1، ص141؛ النووي،
المجموع، ج1، ص266؛ ابن قدامة، المغني، ج1، ص174.

⁵ مسلم، صحيح مسلم، باب المسح على الخفين، حديث رقم (274)، ج1، ص228.

⁶ النووي، مسلم بشرح النووي، ج3، ص164.

3. حديث جرير البجلي - t - : " أنه توضأ ومسح على خفيه ف قيل : تفعل هذا ؟ فقال : نعم رأيت رسول الله - ٢ - بال ثم توضأ ومسح على خفيه"¹.

وجه الدلالة: قوله "ومسح على خفيه"، وإسلام جرير - t - كان بعد نزول أية المائدة، فإسلامه كان قبل موته - ٢ - ببسير، فلو كان هناك نسخ لما مسح على خفيه².

3. أن جريراً - t - مثبت للمسح على الخفين³، وغيره نافي، والمثبت مقدم على النافي⁴.

4. أجمع من يعتد بإجماعه على أن كل من أكمل طهارته، ثم لبس الخفين وأحدث، له أن يمسح عليهما⁵.

5. مدى صلاحية الدليل للاحتجاج به .

قد يحتج بحديث يحسبه صالحاً للاحتجاج به، فإذا دقق النظر فيه فقيه آخر، تبين له أن في الحديث ضعفاً لم يطلع على ضعفه الأول، فيذهب حينئذ إلى الاحتجاج بأدلة أخرى⁶، فيكون هذا من أسباب الاختلاف⁷.

¹ مسلم، صحيح مسلم، حديث رقم (272)، ج1، ص227.

² النحاس، الناسخ والمنسوخ، ج1، ص379.

³ قد أثبت المسح على الخفين من أصحاب رسول الله - ٢ - جماعة كثيرة، ومنهم من قال بعد المائدة بممن أثبت المسح : أبو بكر ، ولي بن أبي طالب ، وسعد بن أبي وقاص ، وبلال، وعمر بن أمية الضمري وصفوان بن عسال المرادي ، وحذيفة، وبريدة، وخزيمة بن ثابت، وسهل بن سعد، وأسامة بن زيد، وسلمان، والمغيرة بن شعبة y. النحاس، الناسخ والمنسوخ، ج1، ص 378.

⁴ النحاس، الناسخ والمنسوخ، ج1، ص378.

⁵ ابن المنذر، محمد بن إبراهيم، الإجماع، تحقيق فؤاد عبد الباقي، ط3، 1402هـ، الإسكندرية، دار الدعوة، ج1، ص33.

⁶ الخفيف، أسباب اختلاف الفقهاء، ص44.

⁷ ولعل أغلب المسائل المعروضة لاحقاً، هي من هذا القبيل، ومن أمثلته مسألة الماء المشمس، ص47.

6. الاختلاف في أقوال الشافعي .

كثرة الاختلاف في أقوال الشافعي بين آرائه في القديم وبين آرائه في الجديد؛ إذ قد يكون له في المسألة الواحدة ثلاثة أقوال، وقد حصل في هذا الاختلاف حيوية في مذهبه¹، وضع المجتهدين بعده أمام آراء مختلفة يختارون منها ما يرونه الأجدر بالأخذ والتطبيق وفق الظروف والأحوال².

7. كثرة المصنفات في فقه الشافعية .

بعد مضي ما يقرب من أربعة قرون (204هـ - 676هـ) على وفاة الإمام الشافعي مؤسس المذهب، أصبحت مدونات فقه الشافعية كثيرة جداً، وقد أقام مصنفوها في بقاع متباعدة ما بين النيل غرباً إلى بلاد ما وراء النهر وبلاد السند شرقاً، فكان من الطبيعي أن يوجد في تلك المصنفات الفقهية - الكثيرة في عددها، والمتفاوتة في أحجامها - عدد غير قليل من التخریجات المخالفة لأصول المذهب، أو الاستنباطات المرجوحة، أو الاجتهادات الشاذة ونحو ذلك، فأصبحت الحاجة ملحة للقيام بعملية تهذيب لتلك المصنفات الكثيرة³.

وفي الإشارة لهذا السبب قال الإمام النووي في مقدمة كتابه روضة الطالبين: ".... وكانت مصنفات أصحابنا - رحمهم الله - في نهاية من الكثرة فصارت منتشرات، مع ما هي عليه من الاختلاف في الاختبارات، فصار لا يحقق المذهب من أجل ذلك إلا أفراد من الموفقين الغواصين المطلعين أصحاب الهمم العاليات، فوفق الله - ي - من متأخري أصحابنا من جمع هذه الطرق المختلفة، ونقح المذهب أحسن تنقيح، وجمع منتشره بعبارات وجيزات، وحوى جميع ما وقع له من الكتب المشهورات، وهو الإمام الجليل المبرز المتضلع من علم المذهب أبو

الزلمي، مصطفى إبراهيم، أسباب اختلاف الفقهاء في الأحكام الشرعية، ط 1، 2005، الأردن،

دار وائل للنشر، ص 37. الرستاق، محمد سميعي، القديم والجديد من أقوال الإمام الشافعي

من خلال كتاب "منهاج الطالبين"، ط 1، 2005، بيروت، دار ابن حزم، ص 10.

² ومثاله من المسائل المعروضة لاحقاً، مسألة النجاسة الجامدة في الماء الجاري، ص 57.

³ القواسمي، المدخل إلى دراسة الفقه الشافعي، ص 373-374.

القاسم الرافعي ذو التحقيقات، فأتى في كتابه " شرح الوجيز " بما لا كبير مزيد عليه من الاستيعاب مع الإيجاز والإتقان وإيضاح العبارات....¹.

وقد لخص لنا شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - أسباب اختلاف الفقهاء، فذكر منها عشرة أسباب، وأوصلها بعضهم إلى ستة عشر سبباً، وقد رأيت من المناسب ذكرها، لما لها من صلة مباشرة بموضوعنا، ولتمام الفائدة، فإنني أذكرها على سبيل الاختصار وهي²:

السبب الأول: تعارض الأدلة في نظر المجتهد.

السبب الثاني: الجهل بالدليل.

السبب الثالث: الاختلاف في صحة نقل الحديث بعد بلوغه إلى كل مجتهد.

السبب الرابع: الاختلاف في نوع الدليل هل يحتج به أو لا ؟

السبب الخامس: الاختلاف في قاعدة من الأصول ينبني عليها في الفروع، كحمل المطلق على المقيد.

السبب السادس: الاختلاف في القراءات في القرآن الكريم، فيأخذ مجتهد بقراءة، ويأخذ غيره بأخرى.

السبب السابع: اختلاف الرواية في ألفاظ الحديث.

السبب الثامن: اختلاف وجه الإعراب مع اتفاق القراءة في الرواية.

السبب التاسع: كون النص ظني الدلالة، وهو ما كان محتملاً لأكثر من معنى.

السبب العاشر: الاختلاف في هل اللفظ على العموم أو الخصوص.

السبب الحادي عشر: الاختلاف في حمل اللفظ على الحقيقة أو على المجاز.

السبب الثاني عشر: الاختلاف هل في الكلام مضمّر أو لا ؟

السبب الثالث عشر: الاختلاف هل الحكم منسوخ أو لا ؟

النووي، روضة الطالبين، ج 1، ص 112-113. ومثاله من المسائل المعروضة لاحقاً، مسألة الماء الكثير إذا تغير بعضه بنجاسة حلت فيه، ص54.

ابن تيمية، أحمد، رفع الملام عن الأئمة الأعلام، ط 5، 1396هـ، مكة المكرمة، مؤسسة مكة للطباعة والإعلام، ص 11-49. الحفناوي، محمد إبراهيم، تبصرة النجباء بحقيقة الاجتهاد والتقليد والإفتاء، ط1، 1995، القاهرة، دار الحديث، ص11-22.

السبب الرابع عشر: الاختلاف في حمل الأمر على الوجوب أو على الندب.
السبب الخامس عشر: الاختلاف في حمل النهي على التحريم أو على الكراهة.
السبب السادس عشر: الاختلاف في فعل النبي ٢ هل يحمل على الوجوب أو على الندب أو على الإباحة.

2:3:2 مصطلحات الشافعية.

جاء في المعجم الوسيط تحت مادة صلح : اصطلاح القوم: زال ما بينهم من خلاف، وعلى الأمر :تعارفوا عليه واتفقوا...والاصطلاح مصدر اصطلاح، وهو اتفاق طائفة على شيء مخصوص، ولكل علم اصطلاحاته¹.

وعلماء الشافعية كما يرى القواسمي : "كغيرهم من العلماء استعملوا في مصنفاتهم مصطلحات خاصة بهم، أرادوا بها معاني محددة؛ وفقه هذه المصطلحات مهم جداً لكل دارس للمذهب الشافعي، لأنه إذا لم يعرف المقصود من كلٍّ منها، لن يستطيع خلال قراءته في مصنفات الشافعية أن يفهم اجتهاداتهم وأدلتهم ويُميّز بينها على الوجه الذي قصدوه، ولا يعرف الراجح من المرجوح، أو المعتمد والمفتى به من المتروك"²، ومن هذه المصطلحات³ :
أ. مصطلحات نسبة الأقوال لأصحابها :

1. النص:

وهو القول المنصوص عليه في كتب الإمام الشافعي، وسُمي نصّاً؛ لأنه مرفوع القدر بتتصيص الإمام عليه، ويقابله القول المخرّج⁴.

¹ مذكور، ابراهيم، المعجم الوسيط، ط3، 1994، بيروت، دار صادر، ج1، ص520.

² القواسمي، المدخل إلى دراسة الفقه الشافعي، ص502-503.

³ وقد استعنت برسالة مراد الغوانمة والموسومة بـ " المسائل المفتى بها على القديم عند الشافعية" في عرض هذه المصطلحات . وهي رسالة ماجستير، نوقشت في الجامعة الأردنية، وقام بالإشراف عليها سري الكيلاني، 2004.

⁴ الأنصاري، زكريا (926هـ) أسألتني المطالب شرح روض الطالب، علّق عليه : محمد تامر، ط1، 2002، بيروت، دار الكتب العلمية، ج1، ص9.

2. المنصوص:

وهو أعم استعمالاً من النص، فقد يعبر به عن نص الإمام الشافعي رحمه الله تعالى نفسه أو قوله أو عن الوجه، ويكون المراد حينئذ بالمنصوص الراجح أو المعتمد¹.

3. القول:

وهو قول الشافعي -في- الأم إما القديم أو الجديد، ويستخدمونه بقولهم : وهو قوله في "الأم" أو قوله في "المختصر"².

4. الطرق:

يطلق على اختلاف الأصحاب في حكاية المذهب في مسألة مع ينة، فيقول بعضهم: في المسألة قولان أو وجهان، ويقول الآخر: فيها قول واحد أو وجه واحد³.

5. الطريق:

يطلق على القول المعتمد في المذهب من خلال حكاية القولين أو الجزم بأحدهما⁴.

6. الأوجه:

يطلق على أقوال الأصحاب المنسوبة إليهم والتي استنبطوها من أصول الإمام الشافعي أو من قواعده، ولا يجتهدون في بعضها وإن لم يأخذوه من أصله، وقد يستعمل هذا المصطلح في موضع الطرق وعكسه والسبب في ذلك أن الطرق والوجوه تشترك في كونها من كلام الأصحاب⁵.

7. التخريج:

بيّن الخطيب الشربيني مصطلح التخريج فقال : "...والتخريج أن يجيب الشافعي بحكمين مختلفين في صورتين متشابهتين ولم يظهر ما يصلح للفرق بينهما،

¹ الأنصاري، أسنى المطالب، ج1، ص9.

² المصدر نفسه، نفس الجزء والصفحة.

³ المصدر نفسه، ج1، ص20.

⁴ المصدر نفسه، نفس الجزء والصفحة.

⁵ المصدر نفسه، ج1، ص22.

فينقل الأصحاب جوابه في كل صورة إلى الأخرى، فيحصل في كل صورة منهما قولان: منصوص ومُخرَج، المنصوص في هذه هو المخرَج في تلك، والمنصوص في تلك هو المخرَج في هذه، فيقال فيهما قولان بالنقل والتخريج.

والغالب في مثل هذا عدم إطباق الأصحاب على التخريج، بل منهم من يُخرَج، ومنهم من يبدي فرقاً بين الصورتين، والأصح أن القول المخرَج لا يُنسب للشافعي؛ لأنه ربما روجع فيه، فذكر فارقاً¹.

ب. مصطلحات الترجيح:

1. المذهب:

يطلق على بيان المعتمد من أحد القولين أو القولين أو الوجهين المحكيين².

2. الأظهر:

يطلق على أحد قولي الإمام الشافعي في مسألة ما، ويكون مشعراً بظهور مقابلة وقوة الخلاف وذلك لقوة مدركه³.

3. المشهور:

يطلق على أحد قولي الإمام الشافعي رحمه الله تعالى، ويكون مشعراً بغرابة مقابله وذلك لضعف مدركه⁴.

4. الأصح:

يطلق على الراجح من الوجهين أو الأوجه، ويكون مشعراً بقوة الخلاف في المسألة⁵.

¹ الشربيني، محمد الخطيب، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، تحقيق عبد

الموجود وعلي معوض، ط1، 2006، بيروت، دار الكتب العلميّة، ج1، ص12.

² الأنصاري، أسنى المطالب، ج1، ص21.

³ المصدر نفسه، نفس الجزء والصفحة.

⁴ المصدر نفسه، نفس الجزء والصفحة.

⁵ المصدر نفسه، نفس الجزء والصفحة.

5. الصحيح:

يطلق على الراجح من الوجهين أو الأوجه ويكون مشعراً بفساد مقابله وذلك لضعف مداركه¹.

6. الأشبه:

يطلق فيما لو كان في المسألة حكمان مبنيان على قياسين لكن علة أحدهما أقوى، فيكون الحكم المبني عليها أقوى شَبَهاً بالعلة².

7. الأقرب:

يطلق على الوجه الذي يكون أقرب إلى نص الإمام الشافعي - t -³.

8. الأقوم:

هو القول السليم من المعارضة، فإذا جاء الترجيح بهذا اللفظ علم أنه لا خلاف ولا معارض له⁴.

9. الاختيار:

هو القول الذي استند بطله المجتهد من الأدلة الأصولية ويكون خارجاً من المذهب وليس نقلاً عن صاحب المذهب⁵.

ج. مصطلحات المراد من أئمة الشافعية:

1. الإمام⁶: هو إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك الجويني شيخ الإمام الغزالي⁷.

2. الشيخان⁸: هما الرافعي والنووي، وقد سبقت ترجمتهما.

¹ الأنصاري، أسنى المطالب، ج1، ص22.

² المصدر نفسه، ج1، ص23.

³ المصدر نفسه، نفس الجزء والصفحة.

⁴ الظفيري، مريم، مصطلحات المذاهب الفقهية، ط1، 2002، بيروت، دار ابن حزم، ص276.

⁵ الأنصاري، أسنى المطالب، ج1، ص23.

⁶ المصدر نفسه، نفس الجزء والصفحة.

⁷ عبد الملك بن عبدالله بن يوسف، ولد في محرم سنة (419هـ)، وتفقّه على والده، توفي سنة

رحمه الله تعالى سنة (478هـ)، بنيسابور؛ ابن كثير، طبقات الشافعية، ج1، ص447.

⁸ الأنصاري، أسنى المطالب، ج1، ص23.

3. الشيوخ¹: هم الرافعي والنووي والسبكي².
4. القاضي³: هو القاضي حسين⁴.
5. القاضيان⁵: هما الروياني⁶ والماوردي⁷.
6. الشارح معروفاً أو الشارح المحقق: هو الجلال المحلي (ت864هـ)، وهو أحد الذين شرحوا المنهاج للنووي⁸.
7. شارح: المراد به واحد من الشراح لأي كتاب⁹.
8. الشارح شيخنا¹⁰: هو شيخ الإسلام زكريا الأنصاري¹¹.

¹ الأنصاري، أسنى المطالب، ج1، ص23.

هو تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي، ولد سنة (683هـ)، كان أديباً شاعراً ومن كبار أهل العلم، توفي سنة (750هـ). الإسنوي، طبقات الشافعية، ج1، ص350.

³ الأنصاري، أسنى المطالب، ج1، ص23.

⁴ هو أبو علي بن محمد بن أحمد المروزي، من كبار أصحاب القفال، كان يلقب بحبر الأئمة، توفي سنة (462هـ). الحسيني، طبقات الشافعية، ص163-164.

⁵ الأنصاري، أسنى المطالب، ج1، ص23.

⁶ هو القاضي العلامة فخر الإسلام شيخ الشافعية أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد بن محمد الروياني الطبري الشافعي، مولده في آخر سنة (415هـ) وتفقّه ببخارى مدة، وكان ذا جاه عريض وحشمة وافرة وقبول تام في الفقه، توفي سنة (501هـ). الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج19، ص260-262.

⁷ أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري الماوردي الشافعي صاحب التصانيف، حدث عنه أبو بكر الخطيب ووثقه وقال مات في ربيع الأول سنة خمسين وأربع مئة، وقد بلغ ستاً وثمانين سنة، وولي القضاء في بلدان شتى. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج18، ص64.

⁸ معوض، مقدمة كتاب العزيز، ص92.

⁹ المصدر نفسه، نفس الجزء والصفحة.

¹⁰ المصدر نفسه، نفس الجزء والصفحة.

¹¹ هو زين الدين زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري السنيكي ثم القاهري الأزهري الشافعي، ولد سنة (824هـ)، وتوفي سنة (926هـ) بـإيدروس، عبد القادر، النور السافر عن أخبار القرن العاشر، ط1، 1985، بيروت، دار الكتب العلمية، ج1، ص63.

9. **العراقيون**¹: هي طائفة من علماء الشافعية و إحدى الجماعتين اللتين اعتنتا و
واشتهرتا بنقل المذهب، وكانت بزعامة الشيخ أبي حامد الاسفراييني².
10. **الخراسانيون**³: وهي الطائفة الثانية، حيث كانت بزعامة القفال المروزي⁴.
11. **الأصحاب**: يطلق على المتقدمين من علماء الشافعية وهو أصحاب الوجه غالباً
وهو من كانوا قبل الأربعمائة⁵.
12. **المتأخرون**: هم من كانوا بعد الأربعمائة⁶.
13. **العراقيان**⁷: هما الإمام الأعظم أبو حنيفة⁸ و الإمام ابن أبي ليلى⁹.
14. **الكوفيون**: هم الإمام أبو حنيفة وابن أبي ليلى واتباعهما¹⁰.
15. **مستنبط الوجه أو صاحب الوجه** : يطلق على مجتهد المذهب، كالشيخ أبي حامد
الاسفراييني والقفال المروزي، وهو ارفع قدراً من مجتهد الفتوى¹¹.

¹ الأنصاري، أسنى المطالب، ج1، ص23.

² هو أحمد بن محمد، ولد سنة (344هـ)، درس على ابن المرزبان، فلماً مات لازم الداركي
حتى انتهت إليه رئاسة هذه الطائفة ببغداد. الحسيني، طبقات الشافعية، ص127-128.

³ الأنصاري، أسنى المطالب، ج1، ص24.

⁴ هو أبو بكر عبد الله ، المعروف بالقفال، ولد سنة (327هـ)، كان يعمل بالأقفال، فلما بلغ
الثلاثين اشتغل بالعلم ، توفي سنة (417هـ). الحسيني، طبقات الشافعية، ص134-135.

⁵ الأنصاري، أسنى المطالب، ج1، ص21.

⁶ المصدر نفسه، نفس الجزء والصفحة.

⁷ المصدر نفسه، ج1، ص25.

⁸ أبو حنيفة نعمان بن ثابت رضي الله عنه ، ولد سنة (80هـ) ومات ببغداد في رجب أو
شعبان سنة (150هـ) هو ابن سبعين سنة وروى حرمة قال : سمعت الشافعي يقول : من
أراد أن يتبحر في الفقه فهو عيال على أبي حنيفة. الشيرازي، طبقات الفقهاء، ج1، ص87.

⁹ محمد بن عبد الرحم الأنصاري، القاضي الكوفي، صدوق سيء الحفظ، توفي سنة (148).
ابن حجر، شهاب الدين (852هـ)، تهذيب التهذيب، ط 3، 1995، بيروت، لبنان، ج 2،
ص194-195.

¹⁰ الأنصاري، أسنى المطالب، ج1، ص25.

¹¹ المصدر نفسه، ج1، ص22.

16. مجتهد الفتوى: هو الذي يقدر على ترجيح بعض أقوال إمامه على بعض، كالإمام الرافعي والنووي¹.

3:3:2 بيان المعتمد من أقوال الشيوخ.

قد تصدّى لهذه المسألة عدد كبير من المتأخرين، كان منهم الإمام ابن حجر الهيتمي² فهو يشير إلى هذا الأمر بقوله: "...إنَّ الكتب المتقدمة على الشيوخ (يعني الرافعي والنووي) تند بشيء منها إلا بعد مزيد الفحص والتحري حتى يغلب على الظن أنه المذهب، ولا يغتر بتتابع كتب متعددة على حكم واحد ... أن المعتمد ما اتفقا عليه، مالم يجمع متعقبو كلامهما على أنه سهو ... فإن اختلفا فالمصنّف (يعني مصنف كتاب منهاج الطالبين أي النووي)، فإن وجد للرافعي ترجيح دونه فهو..."³. فيتضح لنا مما سبق أن المحققين مجمعون على أن المعتمد ما اتفقا عليه الشيوخ، فإن اختلفا ولم يوجد لهما مرجح أو وجد ولكن على السواء، فالمعتمد ما قاله النووي، وإن وجد لأحدهما دون الآخر فالمعتمد ذو الترجيح⁴. ولما كانت بعض مصنفات الإمام النووي جاءت اختصاراً لبعض مصنفات الإمام الرافعي فهي ليست على درجة واحدة في المذهب عند تخالفها، بل جاءت مرتبة على النحو الآتي:

1. كلام التحقيق.

2. ثم المجموع.

¹ الأنصاري، أسنى المطالب، ج1، ص22.

هو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الهيتمي الأنصاري، ولد سنة (909)، تلقى العلم في الأزهر، ومات بمكة سنة (974هـ). الزركلي، الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعمرين والمستشرقين، ط 2، 1984، بيروت، دار العلم للملايين، ج1، ص234.

ابن³ حجر، أحمد بن محمد، تحفة المحتاج بشرح المنهاج، ط 1، 2001، بيروت، دار الكتب العلمية، ج1، ص20-21.

النووي، يحيى بن شرف، روضة الطالبين، تحقيق :عادل عبد الموجو دوعي معوض، ط 1، 1992، بيروت، دار الكتب العلمية، ج1، ص13-14 .

3. ثم التنقيح ، وهذا الثلاثة لم يكملها الإمام النووي.

4. ثم يليها ما هو مختصر من كلام غيره كالروضة.

5. ثم المنهاج.

6. ثم فتاواه.

7. ثم شرح مسلم.

8. ثم تصحيح التتبيه¹.

أُقْتَبِسَ هُنَا نَصاً لِلدَّكْتُور هَيْتُو جَاءَ فِيهِ : "...وَمِمَّنْ يَلْحَقُ هَذِهِ الطَّبَقَةَ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ² — الْإِمَامَانِ الْكَبِيرَانِ، وَالْعُلَمَانِ الْمَشْهُورَانِ، الْإِمَامُ الرَّافِعِيُّ وَالْإِمَامُ النَّوَوِيُّ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا — وَهُمَا وَ إِنْ كَانَا مُتَأَخِّرِينَ...إِلَّا أَنَّهُمَا قَدْ أَبْدَيَا فِي بَابِ التَّرْجِيحِ، وَالْقُدْرَةِ عَلَى النَّظَرِ فِي الْوُجُوهِ، مَا يَجْعَلُهُمَا مُتَقَدِّمِينَ عَلَى غَيْرِهِمَا مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ"³.

¹ ابن حجر، تحفة المحتاج، ج 1، ص20؛ أبو عبدالله، حسين عبدالله، إثم العيين في بعض اختلاف الشيخين: ابن حجر الهيتمي والشمس الرملي، ط1، 1996، دار الفكر المعاصر، بيروت، ص10.

² يقصد بالطبقة هنا النوع الرابع من أنواع المجتهدين ، وهم مجتهدو الفتوى والترجيح عند الشافعية، ولا يكون المجتهد كذلك إلا إذا كان فقيه النفس، حافظاً للمذهب، عارفاً بأقوال الأصحاب وأوجههم، مدركاً لتعليقاتهم و أدلتهم، متمرساً بأدلة المذهب، يتمكن من تحرير المذهب، يتمكن من تحرير المسائل وتقريرها، وترجيح بعض الأقوال على بعضها الآخر ؛ هيتو، محمد حسن، الاجتهاد وطبقات مجتهدي الشافعية، ط 1، 1988، بيروت، مؤسسة الرسالة، ص48.

³ هيتو، الاجتهاد وطبقات مجتهدي الشافعية، ص49.

الفصل الثالث

في اختلاف الإمامين في كتاب الطهارة

1:3 اختلافهما في أحكام المياه والنجاسة.

1:1:3 حكم استعمال الماء المشمس في البدن.

اختلف الشيخان في حكم هذه المسألة على النحو الآتي:

الرأي الأول: كراهة استعمال الماء المشمس في البدن — أي للوضوء أو الغسل —، وإليه ذهب الإمام الرافعي، وهو اختيار الإمام النووي في المنهاج، وقد عبّر عنه بالمشهور، وقيدت الكراهة بأمرين هما:

أ) يجري التشميس في الأواني المنطبعة، كالحديد، والرصاص، والنحاس، لأن الشمس إذا أثرت فيها استخرجت منها زهومة تعلو الماء، ومنها يتولد المحذور.

ب. أن يتفق في البلاد المفرطة الحرارة دون الباردة المعتدلة، فإن تأثير الشمس فيها ضعيف¹.

الأدلة ومناقشتها:

أدلة هذا الرأي ومناقشتها:

استدل لهذا الرأي بأدلة عدة منها:

1. ما رواه البيهقي: أنه - e - قال لعائشة وقد سخنت ماءً بالشمس: "يا حميراء لا تقعلي فإنه يورث البرص"².

الرافعي، أبو القاسم عبد الكريم م بن محمد (623هـ) الشرح الصغير على كتاب الوجيز - كتاب الطهارة * دراسة وتحقيق أحمد شحادة بشير الزعبي، أشرف عليها: عبد الناصر أبو البصل، ط 1، 1997 طرابلس، جامعة الجنان، ج 1، ص 21 الرافعي، العزيز، ج 1، ص 20- 21 للرافعي، أبو القاسم عبد الكريم م بن محمد (623هـ)، المحرر في الفقه الشافعي، دراسة وتحقيق: محمد عبد الرحيم محمد علي سلطان العلماء، ط 1، 1998، مكة، جامعة أم القرى، ج 1، ص 8.

² البيهقي، أحمد بن الحسين (ت 458هـ) السنن الكبرى، تحقيق: محمد عطا، (د . ط)، 1994 مكة المكرمة، دار الباز، ج 1، ص 6. والحديث لا يصح بوجه من الوجوه، لأن فيه خالد بن اسماعيل كان يضع الحديث. الزيلعي، نصب الراية، ج 1، ص 102.

ويجاب عنه: أن الحديث جاء من عدة طرق وكلها لا تصح، فبعضها فيها راو متروك يضع الحديث، وهو خالد بن إسماعيل، وآخر فيه البخري، وهو أشعر من الأول، وآخر فيه الأعشم، وهو منكر الحديث¹.

2. ما رواه الإمام الشافعي عن عمر - t - أنه كان يكره الاغتسال بالماء المشمس، وقال: "أنه يورث البرص"².

ويجاب عنه : أن الحديث جاء من طريق إبراهيم ابن أبي يحيى، عن صدقة ابن عبد الله ، عن أبي الزبير، عن جابر، عن عمر، وصدقة ضعيف، وأكثر أهل الحديث ضعفوا ابن أبي يحيى، إلا الشافعي فإنه كان يحتج به مطلقاً³.

3. لأن فيه ضرراً؛ فالشمس بحدتها تفصل من المنطبع زُهومة تعلو الماء، فإذا لاقت البدن خيف عليه البرص⁴.

ويجاب عنه: بأن ذلك لا يصلح دليلاً للمخالف، فلم يثبت ذلك عن الأطباء بوجه صحيح⁵.

الرأي الثاني: أن الشمس لا أصل لكراهته، ولم يثبت عن الأطباء فيه شيء، فالصواب الجزم بأنه لا كراهة فيه، وإليه ذهب النووي في التحقيق والمجموع والروضة والفتاوى، وقد عبّر عنه بالمختار⁶.

¹الجرجاني، عبد الله بن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق يحيى مختار، ط 3، 1988، بيروت، دار الفكر، ج 3، ص42، ابن حجر، أحمد بن علي (852هـ)، تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، صححه عبد الله اليماني، بيروت، دار المعرفة، ج1، ص20.

² البيهقي، السنن الكبرى، ج1، ص6.

³ ابن حجر، تلخيص الحبير، ج1، ص23.

⁴ الرافعي، العزيز، ج1، ص21.

⁵ النووي، المجموع، ج1، ص87.

النووي، يحيى بن شرف، التحقيق، تحقيق : عادل عبد الموجود و علي معوض، ط1، 1992، بيروت، دار الجيل، ص34 النووي، المجموع، ج 1، ص87؛ النووي، روضة الطالبين، ج1، ص20؛ النووي، يحيى بن شرف، الفتاوى المعروف بـ "المنثورات وعيون المسائل المهمات، تحقيق: عبد القادر عطا، ط 2، (د.ت)، بيروت، دار الأرقم، ص 20؛ الرافعي، سالم

أدلة هذا الرأي ومناقشتها:

استدل لهذا الرأي بأدلة عدة منها:

1 بمطلق آيات الوضوء والغسل ، حيث لم تفرّق بين ماء مشمس من غيره، ولأن اسم الماء يشمل، ولا دليل يصح على كراهته¹.

ويعترض عليه: بأن الآيات جاءت مطلقة، وقيدت بالأحاديث السابقة.

ويرد عليه: أن الضعيف لا يقوى على معارضة الصحيح.

2 عدم الكراهة هو الموافق للدليل ولنص الأم، فإن الإمام الـ شافعي قال: "لا أكرهه إلا أن يكون من جهة الطب"²، أي إنما أكرهه شرعاً حيث يقتضي الطب محذوراً فيه، ولم يثبت الأطباء فيه شيئاً³.

ويرد عليه: بأننا لا نسلم بقوله - يعني النووي -، لأنها شهادة نفي لا يرد

بها قول الشافعي، ويكفي في إثباته إخبار ابن عمر - t - الذي هو أعرف بالطب من غيره، وتمسكه به من حيث انه خبر لا تقليد، والمثبت مقدّم على النافي⁴.

ويعترض عليه قولهم أن ابن عمر - t - أعرف بالطب من غيره فيه

نظر، فلا يصلح دليلاً للمخالف.

توجيه الخلاف مع الترجيح:

ترى الدرانة المسألة تحتاج إلى رأي طبي ينهي الخلاف، ويرجـ ح أحد

الرأيين على الآخر، وبعد الاطلاع والبحث تبين أن أهل الاختصاص يرون أنه : لا

يوجد ما يؤكد ضرر استعمال الماء المشمس ولا علاقة له بالبرص، لأن البرص قد

عبدالغني، مختصر المجموع شرح المذهب، ط 1، 1995 لعدة، مكتبة السّوادي للتوزيع، ج 1، ص39.

¹ النووي، المجموع، ج1، ص87.

² الشافعي محمد بن إدريس (204هـ)، الأم، ط2، 1393هـ، بيروت، دار المعرفة، ج 1، ص3.

³ النووي، المجموع، ج1، ص88.

⁴ جابر، طارق يوسف، شيخ الإسلام زكريا الأنصاري وأثره في الفقه الشافعي، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 2004، ص214.

يكون وراثياً، وقد يكون نفسياً¹. فكان المعتمد للفتوى هو رأي الإمام النووي الثاني وهو عدم كراهة الوضوء بالماء المشمس، لأسباب أهمها:
أ. عدم ورود حديث صحيح ينهى عن الوضوء بالماء المشمس.
ب. عدم تأثير الماء المشمس في جسد الإنسان، كما يرى أهل الطب.
ج. أن الأصل بقاء ما كان على ما كان².

2:1:3 الطهارة بالبخار المتصاعد من الماء.

لو غلى الماء، فارتفع من غليانه بخار أو رشح، فهل تصح الطهارة به أو لا ؟
اختلف الشيخان في حكم هذه المسألة إلى رأيين هما:
الرأي الأول: إنَّ الطهارة ببخار الماء المتصاعد منه لا يجوز، و إليه ذهب الإمام الرافعي في الصغير³.
أدلة هذا الرأي ومناقشتها:
استدل الإمام الرافعي لما ذهب إليه بأدلة منها:

1. قوله تعالى: (وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا)⁴.

وجه الدلالة: إنَّ الله تعالى تعبدنا بالطهارة بالماء الطهور المطلق، والمتبخر منه طاهرٌ غير مطهر، لأنه ليس ماء، ولذا يقال : بخار الماء، أو رشح الماء، كمال يقال: ماءُ الورد ونحوه، فلا يُذكر إلا مقيداً، فلا تجوز الطهارة به⁵.
2. إن لفظ الإمام الشافعي يقتضي أنه لا تجوز الطهارة به، لأنه عرق، وقد نازع فيه عامة الأصحاب، وقالوا: انه يسمى بخاراً ولا يسمى ماءً على الإطلاق⁶.

¹ المحمّدي، علي محمد، بحوث فقهية في مسائل طبيّة معاصرة ط1، 2005، بيروت، دار البشائر، ص87.

² النووي، المجموع، ج1، ص87؛ النووي، روضة الطالبين، ج1، ص120.

³ الرافعي، الشرح الصغير على الوجيز، ج1، ص10.

⁴ سورة الفرقان، آية (48).

⁵ الرافعي، الشرح الصغير على الوجيز، ج1، ص10.

⁶ المصدر نفسه.

ويجاب عنهما: إنَّ رشح الماء أو بخاره ماء حقيقة، فهو ماءٌ مطلق، لأنه متولد منه، فيأخذ حكمه في جواز الطهارة به¹.

ولابد من الإشارة هنا : أن الإمام النووي ذكر في كتابه الروضة وجهين للبخار المتصاعد من الماء المغلي، ولم يرجح أحدهما على الآخر².

الرأي الثاني: أن الأصح هو جواز الطهارة بالبخار المتصاعد من الماء، وإليه ذهب الإمام النووي³.

دليل هذا الرأي:

أستدل الإمام النووي بحديث أبي سعيد الخدري - t - أن النبي r قال: "إنَّ الماء طهور لا ينجسه شيء"⁴.

وجه الدلالة: قوله r " الماء طهور"، فالجملة اسمية تفيد الاستقرار والثبوت، فالماء طهورٌ، وكذا بخار الماء ورشحه، لأنه من نفس الماء⁵.

ويعترض عليه: إنَّ الله تعالى تعبدنا بالطهارة بالماء الطهور المطلق، والمتبخر منه طاهرٌ غير مطهر، لأنه ليس ماء، ولذا يقال : بخار الماء، أو رشح الماء، كمال يقال: ماءُ الورد ونحوه، فلا يُذكر إلا مقيداً، فلا تجوز الطهارة به⁶.

الترجيح:

بعد عرض ما تقدّم يتبين للدراسة رجحان ما ذهب إليه الإمام النووي، وهو جواز الطهارة بالبخار المتصاعد من الماء، ويكون هو المعتمد للفتوى؛ وذلك لقوة

¹ النووي، المجموع، ج1، ص26.

² النووي، روضة الطالبين، ج1، ص 122.

³ النووي، التحقيق، ص30؛ النووي، المجموع، ج1، ص26؛ النووي، الفتاوى، ص29.

⁴ قال أبو عيسى: "هذا حديث حسن وقد جود أبو أسامة هذا الحديث"، فلم يرو أحد حديث أبي سعيد في بئر بضاعة أحسن مما روى أبو أسامة". الترمذي، محمد بن عيسى، الجامع الصحيح سنن الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر، (د. ط)، (د. ت)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، كتاب الطهارة، باب ما جاء في الماء لا ينجسه شيء، حديث رقم (66)، ج1، ص95.

⁵ الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص46.

⁶ الرافعي، الشرح الصغير على الوجيز، ج1، ص10.

دليله، وهو أنَّ الماء المتولد من البخار ماء حقيقة، ولأنه لم يثبت عن النبي - ٢ - فيه نهْيٌ، أمّا الآية التي استدل بها الإمام الرافعي، فإنّها تصلح دليلاً قوياً للإمام النووي، ذلك أن بخار الماء ماء حقيقة، تحوّل من حالته السائلة الى حالته الغازية، فإذا ما لامس الاسطح أو الاجسام الباردة تحوّل الى حالته الاصلية، فهو ماء حقيقة، وكذا الأمر في حمامات البخار¹.

3:1:3 النجاسة التي لا يدركها الطرفُ.

صورة المسألة:

نقطة الخمر والبول التي لا تبصر، والذبابة تقع على النجاسة ثمّ تطير عنها، هل تؤثر كالنجاسة المدركة أو يعفى عنها؟
قبل ذكر الخلاف بين الشيخين في حكم هذه المسألة، نسوق اختلاف الأصحاب، فقد اختلف الأصحاب في حكم هذه المسألة على سبعة طرق:
أحدهما: أنَّ في تأثيرها في الماء والثوب قولين.
والثاني: أنَّها تؤثر فيهما بلا خلاف.
والثالث: لا تؤثر فيهما بلا خلاف.
والرابع: تؤثر في الماء والثوب قولان.
والخامس: تؤثر في الثوب والماء قولان.
والسادس: تؤثر في الماء دون الثوب بلا خلاف.
والسابع: تؤثر في الثوب دون الماء بلا خلاف².
بعد عرض اختلاف الأصحاب، فقد اختلف الشيخان في حكم هذه المسألة إلى رأيين هما:

الرأي الأول: أنَّها تؤثر، وإليه ذهب الإمام الرافعي في كتابه العزيز، فهو يقول معقّباً على كلام الإمام الغزالي: "...ثمّ القول فيه بالعفو اختيار القول المنقول

¹ النووي، التحقيق، ص30؛ النووي، المجموع، ج1، ص26؛ النووي، الفتاوى، ص29.

² الرافعي، العزيز، ج1، ص48.

في عدم تأثير هذه النجاسة في الماء والثوب جميعاً، وظاهر المذهب عند المعظم خلافة¹.

الأدلة ومناقشتها:

أدلة هذا الرأي ومناقشتها:

استدل الإمام الرافعي لما ذهب إليه أن الظواهر المقتضية لاحتساب النجاسة عامة تتناول التي يدركها الطرف والتي لا يدركها، فقليل النجاسة وكثيرها سواء في حكم هذه المسألة².

ويجاب عنه: أن الاحتراز عن مثل هذه النجاسات التي لا يدركها الطرف متعذر، فأشبه دم البراغيث، فلا يدخل تحت التكليف للتحفظ عنه³.

الرأي الثاني: أن الأصح هو العفو فيها، وإليه ذهب الإمام النووي، وهو اختيار الإمام الغزالي، واكتفى الإمام الرافعي في المد رر بنقله على أنه قول دون ترجيحه⁴.

أدلة هذا الرأي:

استدل الإمام النووي لما ذهب إليه بأدلة منها:

1. قوله تعالى: (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا) ⁵.

2. قوله تعالى: (وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ) ⁶.

¹ الرافعي، العزيز، ج1، ص49.

² المصدر نفسه، ج1، ص48.

³ الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص54.

⁴ النووي، المجموع، ج1، ص39 النووي، روضة الطالبين، ج1، ص132؛ الشربيني، مغني

المحتاج، ج1، ص54؛ الرافعي، العزيز شرح الوجيز، ج1، ص48.

⁵ سورة البقرة، آية (286).

⁶ سورة الحج، آية (87).

وجه الدلالة: أن الشارع الحكيم لا يطلب من المكلف بما يشق عليه مشقة لا يقدر معها على العمل، وإنما يطلبه بما تتسع له قدرته عادة، ولو كان قاصداً للمشقة لما كان مريداً لليسر ولا للتخفيف، وكان مريداً للحرص والعسر، وذلك باطل¹.
3. حديث أبي سعيد الخدري - t - أن النبي r قال: "إن الماء طهور لا ينجسه شيء"².
وجه الدلالة: أن النبي r - بين أن الماء طهور، فلا ينجسه ما لا يغير أوصافه لقلته وتفاهته.

الترجيح:

بعد عرض ما تقدّم يتبين للباحث رجحان ما ذهب إليه الإمام النووي، فيكون هو المعتمد للفتوى، ذلك لأن أحكام الإسلام مبنية على التيسر والمسامحة، لا المشقة بتكاليفه، ولأن مثل هذه النجاسات لا يمكن الاحتراز عنها³.

4:1:3 الماء الكثير إذا تغير بعضه بنجاسة حلت فيه.

اختلف الشيخان في حكم هذه المسألة إلى رأيين:

الرأي الأول: أن ظاهر المذهب أنه ينجس الجميع، سواء أكان الذي لم يتغير قلتين أم أكثر، وإليه ذهب الإمام الرافعي في الكبير، وهو اختيار الإمام الشيرازي صاحب المذهب⁴.

أدلة هذا الرأي ومناقشتها:

1. عن أبي هريرة - t - أن النبي r - قال: "إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً فإنه لا يدري أين باتت يده"⁵.

¹ الشاطبي، الموافقات، ج2، ص122-124.

² سبق تخريجه، ص50.

³ النووي، المجموع، ج1، ص349 النووي، روضة الطالبين، ج1، ص432 الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص54؛ الرافعي، العزيز شرح الوجيز، ج1، ص48.

⁴ الرافعي، العزيز شرح الوجيز، ج1، ص46؛ النووي، المجموع، ج1، ص37.

⁵ مسلم، صحيح مسلم، باب كراهة غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك في نجاستها في الإناء قبل غسلها ثلاثاً، حديث رقم (278)، ج1، ص233.

وجه الدلالة: أن النبي - ٢ - حثَّ المستيقظ من نومه غسل يديه قبل أن يدخلهما الإناء، وفي الخبر تعليلٌ لاحتمال النجاسة، وإلا لما كان للحديث معنى¹.
ويجاب عنه: أن الحديث محمولٌ على الماء القليل، فإنه ينجس بملاقاة النجاسة تغير بها أم لا.

2. عن أبي أمامة الباهلي - t - أن النبي - ٢ - قال: "أن الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه"².

ويجاب عنه: أن الحديث ورد بدون الاستثناء، أمّا الاستثناء فهو من كلام الشافعي، وليس من حديث النبي - ٢ -، فالحديث غير صالح للاحتجاج به³.
3. ذكر ابن المنذر أن العلماء أجمعوا على أن الماء القليل والكثير إذا وقعت فيه نجاسة، فغيرت للماء طعماً أو لوناً أو ريحاً، أنه نجس ما دام كذلك⁴.

وأجيب عنه: أن ابن المنذر نفسه نقل إجماع العلماء على أن الماء الكثير من النيل والبحر ونحو ذلك، إذا وقعت فيه نجاسة، فلم تغير له لوناً ولا طعماً ولا ريحاً أنه بحاله ويتطهر منه⁵، فلا تناقض.

الرأي الثاني: أن الصحيح هو نجاسة المتغير فقط، وإليه ذهب الإمام النووي، فقال: "...وهو الصحيح الجاري على القواعد أن المتغير كنجاسة جامدة، فإن كان الباقي قلتين فطاهر وإلا فنجس"⁶.

¹ الرافعي، العزيز شرح الوجيز، ج1، ص43.

² ابن ماجه، محمد بن يزيد، السنن، تحقيق : محمد فؤاد، (د.ط)، (د.ت)، بيروت، دار الفكر، باب الحياض حديث رقم (521)، ج1، ص174؛ والحديث ضعيف لأن في إسناده رشدين بن سعد المصري وهو واهٍ ابن الملقن، عمر بن علي (ت723هـ)، خلاصة البدر المنير، تحقيق: حمدي السلفي، ط1، 1410هـ، الرياض، مكتبة الراشد، ج1، ص7.

³ ابن الملقن، خلاصة البدر المنير، ج1، ص7؛ ابن حجر، تلخيص الحبير، ج1، ص127.

⁴ ابن المنذر، الإجماع، ج1، ص33.

⁵ ابن المنذر، الإجماع، ج1، ص33.

⁶ النووي، التحقيق، ص38؛ النووي، المجموع، ج1، ص37؛ النووي، روضة الطالبين، ج1، ص131؛ النووي، الفتاوى، ص38.

فتبيّن لنا من كلام الإمام النووي أنّه يسلك مسلك التفصيل في المسألة، وهو أنّ الماء إذا كان قليلاً ودخلته النجاسة تتجس، وأنّ كان الماء كثيراً، وكان الماء قلتين فأكثر تتجس المتغير فقط، وإنّ كان دون قلتين، تتجس الجميع. أدلة هذا الرأي:

استدل الإمام النووي لما ذهب إليه من نجاسة الماء المتغير بأدلة منها:
1. عن أبي سعيد الخدري - t - قال : قيل يا رسول الله أنتوضأ من بئر بضاعة وهي بئر يلقي فيها الحيض ولحوم الكلاب والنتن ؟ فقال رسول الله - ٣ - : إن الماء طهور لا ينجسه شيء¹.

وجه الدلالة فيه: هو أنّ النبي - ٣ - أقر الصحابة على الوضوء من بئر بضاعة، فدلّ على أن النجاسة لا تؤثر في الماء الكثير.
2. عن عبد الله بن عمر عن أبيه رضي الله عنهما قال: سئل رسول ٣ عن الماء يكون بأرض الفلاة و ما ينوبه من السباع والدواب؟ فقال: إذا كان الماء قلتين لم ينجسه شيء².

وجه الدلالة: أنّ النبي - ٣ - جعل ضابط كثرة الماء بكونه قلتين، والحديث صحيح، ومعارضه يحتاج إلى دليل لتخصيصه، ولا دليل.
فإن قيل: أنّ الحديث يحمل على الجاري.
أجيب: أنّ الحديث عام يتناول الجاري والراكد³.
توجيه الخلاف والترجيح:

بعد عرض ما تقدم، واستقراء الأدلة، يتبيّن للدراسة أن الإمامين لم يختلفا في حكم هذه المسألة، فقد حكم الإمام الرافي في الشرح الصغير بنجاسة المتغير

¹ سبق تخريجه، ص 50.

الحاكم، محمد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين، تحقيق مصطفى عبد القادر، ط1، 1990، دار الكتب العلميّة، كتاب الطهارة، حديث رقم (458)، قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ج1، ص224.

³ النووي، المجموع، ج1، ص37.

فقط، فقال: "فإنَّ الحكم بنجاسة ماء البحر، لتغير قدر يسير منه على الساحل بجيفة فيه، شيء بعيد"¹، فيقدّم قوله في الصغير على الكبير.

وسبب تقديم الشرح الصغير على الشرح الكبير لأمرين هما:

1. أنَّ الشرح الصغير متأخراً على الشرح الكبير، كما هو ثابت ومقرر، بل ومنصوص عليه في مقدمة الرافعي للشرح الصغير.
2. أنَّ الإمام الرافعي ربما زاد أو عدل عن رأيه في الشرح الكبير، حيث يرى الحاجة لازمة لذلك، ولهذا جاء شرحه الصغير جامعاً لما في الكبير، حاوياً لآراء المذهب وغيره دون حشو أو إطالة².

5:1:3 النَّجَاسَةُ الْجَامِدَةُ فِي الْمَاءِ الْجَارِي.

إذا كانت النجاسة جامدة كَالْمَيْتَةِ، فإنَّ غيرت شيئاً من الماء فهو نجس، وإن لم تغير فينظر أتجري مع الماء، أم هي واقفة، والماء يجري معها ؟ فإنَّ كانت تجري مع الماء فما فوقها الذي لم يصل إلى النجاسة، وما تحتها الذي لم يصل إليه النجاسة طاهران، لتفاصل أجزاء الماء الجاري، وهذا لا خلاف فيه. فإنَّ كل جَرِيَةٍ منه طالبة لما أمامها هاربة عما خلفها، بخلاف الرَّاكِد، فإنَّ اجزاءه مترادة متعاضدة.

وأما ما على يمينها، وشمالها، وفي سمتها إلى العمق، أو وجه الماء، فقد حصل خلافٌ بين الشيخين في تخريجهما إلى رأيين:

الرأي الأول: أن الأظهر تخريجهما على قولي التباعد كالراكِد، وإليه ذهب الإمام الرافعي في الصغير، وهو قول الشافعي في الجديد، ولم يرجِّح الرافعي في الكبير أحد القولين على الآخر³.

¹ الرافعي، الشرح الصغير على الوجيز، ج1، ص54.

² الزعبي، مقدمة الشرح الصغير، ص48.

³ الرافعي، الشرح الصغير على الوجيز، ج1، ص64؛ العزيز شرح الوجيز، ج1، ص54.

الأدلة ومناقشتها:

دليل هذا الرأي ومناقشته:

استدل الإمام الرافعي على رأيه، بأنّ تفاصل أجزاء الجاري إنّما يكون في صوب الجريان، دون عرض النهر، فهو في العرض كالراكد، فوجب أن يبعد عن النجاسة بقدر قلّتين، فعلى هذا لا يمكن في البحر التباعد بشبر نظراً إلى العمق، بل يتباعد قدراً لو حسب مثله في العمق وسائر الجوانب لبلغ قلّتين، ولو كان الماء منبسطاً بلا عمق، تباعد طويلاً وعرضاً قدراً يبلغ قلّتين في ذلك العمق¹. ويرد عليه بأمرين هما:

الأول: أن أصل الخلاف هو في جواز استعمال الماء من غير تباعد، ويحتمل أن يكون في الاستعمال مبنياً على خلاف في نجاسته، وقد نقل عن الجويني² الاتفاق على الاحتمال الأول، فلا وجه للتباعد في المسألة.

الثاني: أنّ أجزاء الماء الجاري متفاصلة، فلا يتقوى البعض منها بالبعض، لذا حكم بطهارته لتفصل أجزاء الماء الجاري، فإنّ كل جرية منه طالبة لما أمامها هاربة عما خلفها، بخلاف الراكد، فإنّ أجزاءه مترادة متعاضدة³.

الرأي الثاني: أنّ الأظهر هو القطع بطهارة الماء، ولا حاجة للتباعد، وإليه ذهب الإمام النووي وهذا قول الشافعي في القديم⁴.

أدلة هذا الرأي ومناقشته:

استدل الإمام النووي لما ذهب إليه من الماء من غير تباعد بأدلة منها:

1. حديث أبي سعيد الخدري - t - أن النبي ﷺ قال: "إنّ الماء طهور لا ينجسه شيء"⁵.

¹ الرافعي، الشرح الصغير على الوجيز، ج1، ص64؛ العزيز شرح الوجيز، ج1، ص54.

² وقد سبق ترجمته، ص41.

³ النووي، المجموع، ج1، ص56؛ النووي، روضة الطالبين، ج1، ص134.

⁴ النووي، التحقيق، ص39؛ النووي، المجموع، ج1، ص56؛ النووي، روضة الطالبين، ج1، ص134؛ الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص55.

⁵ سبق تخريجه، ص50.

وجه الدلالة: أنَّ الحديث جاء بصيغة العموم، ولا يخرج من هذا العموم شيء من غير دليل، ولا دليل للمخالف¹.

2. قوله - ٢ - -: "إذا كان الماء قلتين لم ينجسه شيء"².

وجه الدلالة: أنَّ الحديث لم يشترط التباعد في النجاسة، فله أن يتطهر من أي موضع شاء³.

3. لأنَّ الأولين كانوا يستنجون على ضفاف الأنهار الصغيرة، ثمَّ يتوضئون، ولا يباعدون عن رشاشة النجاسة شيئاً⁴.

وقد يعترض عليه: أنه لم يثبت أنهم كانوا يتوضئون تحت المستنجين، ولا أنهم كانوا يستنجون من نفس الماء⁵.

وقد يجاب عنه: أن حديث بئر بضاعة السابق، يفهم منه أنهم كانوا لا يتباعدون في النجاسة.

الترجيح :

بعد عرض ما تقدّم يتبين للباحث رجحان ما ذهب إليه الإمام النووي، لقوة دليله، وصواب تعليقه، حيث قال : "قال الخرسانيون: وهذه من المسائل التي يفتى فيها على القديم"⁶، وقد وافق الشافعي في كتابه (اختلاف الحديث) قوله في القديم⁷.

6:1:3 لو أصاب دم الكلب ثوباً، واحتيج لإزالته إلى غسلة أو غسلتين،

فهل يحسب ذلك من السبع ؟

قبل البدء في مناقشة هذه المسألة، لا بدّ من بيان أنَّ النجاسة ضربان:

¹ النووي، التحقيق، ص39.

² سبق تخريجه، ص 55.

³ النووي، المجموع، ج1، ص57.

⁴ المصدر نفسه.

⁵ المصدر نفسه.

⁶ المصدر نفسه.

الشافعي، محمد بن إدريس، اختلاف الحديث، تحقيق : عامر حيدر، ط 1، 1985، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ج1، ص500.

الأول: النجاسة الحكمية: وهي التي لا تترك بالحواس، كالبول يجف على الثوب، ولا يوجد له أثر، فيكفي إجراء الماء عليه، ولا يلزم رعاية العدد.

الثاني: النجاسة العينية: وهي التي لا تترك بالحواس، وهي عكس الحكمية، وتزال بإزالة طعمها ولونها ورائحتها بحسب الإمكان¹.

بعد بيان نوعي النجاسة، نقول: اختلف الشيوخ في حكم غسل الثوب لو أصابه دم الكلب، بغسلة أو غسلتين، هل يحسب من السبع أو لا ؟ إلى رأيين: **الرأي الأول:** أن الأظهر أن يحسب ذلك من السبع، وإليه ذهب الإمام الرافعي².

الأدلة ومناقشتها:

دليل هذا الرأي:

استدل الإمام الرافعي لما ذهب إليه بأدلة منها:

1. عن أبي هريرة - t - قال: قال رسول الله - ﷺ -: "طهور إناء أحكم إذا ولغ³ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أولاًهن بالتراب"⁴.

وجه الدلالة: أن النبي - ﷺ - أمر بغسل الإناء الذي ولغ فيه الكلب سبعاً، وعرقه وسائر أجزائه كدمه وروثه وشعره يأخذ حكم لعابه، لأن فمه أطيب من غيره، لكثرة ما يلهث، وإذا ورد أمر بغسله من ولوغه، ففي غيره أولى⁵.

¹ الرافعي، الشرح الصغير على الوجيز، ج1، ص69.

² المصدر نفسه، ج1، ص83.

³ ولغ الكلب في الإناء يلغ (بالفتح فيهما) ولوغاً، أي: شرب ما فيه بأطراف لسانه. الرّازي، مختار الصحاح، ص 470. وهذا الحديث يعتبر من الإعجاز النبوي، وهو من باب الصحة الوقائية التي ينادي بها الأطباء اليوم، فمن المعروف طبياً أن أمعاء الكلب غالباً ما تكون مرتعاً لبويضات ديدان معينة تسبب داء (الكيسة المائية) الخطر، وتفرز هذه البويضات عادة عن طريق الجهاز الهضمي للكلب (برازه ولعابه)، ومن ثمّ تنتقل هذه البويضات إلى الإنسان عند طعامه أو شربه. الوصفي، الحاج محمد، الإسلام والطب، ط1، 1940، مطبعة أمين عبد الرحمن، ص274.

⁴ مسلم، صحيح مسلم، باب حكم ولوغ الكلب، حديث رقم (279)، ج1، ص69.

⁵ الرافعي، الشرح الصغير على الوجيز، ج1، ص80.

ويظهر للدراسة: أنَّ الإمام الرافعي نظر إلى ظاهر الحديث، وألحق سائر أجزاء الكلب بلعابه، دون نظر ما إذا كانت النجاسة حكمية أم عينية، وهذه الصورة مغايرة لما في ذهن الإمام النووي، وسيأتي الحديث عنها.

الرأي الثاني: أنَّ الأصح أنه يحسب مرة واحدة، وإليه ذهب الإمام النووي¹.

واستدل الإمام النووي بنفس الحديث السابق الذي استدل به الإمام الرافعي.

ووجهة نظره في ذلك: أنَّ الإمام النووي أعطى المسألة صورتين:

أولهما؛ أنَّ بول الكلب يعتبر من النجاسة الحكمية، وقد مر أن حكمها إزالة عينها بمرة أو أكثر.

ثانيهما؛ أنها من أجزاء الكلب فيغسل سبعا، ولا يحسب إزالة عينها من العدد.

ويوضح لنا هذا الفهم بنفسه بقوله: "لو كانت نجاسة الكلب عينية كدمه

وروثه فلم تزل إلا بست غسلات مثلاً، فهل يحسب ذلك ستاً ؟ أم واحدة ؟ أم لا يحسب شيئاً ؟ فيه ثلاثة أوجه ولم أر من صرح بأصحتها، ولعل أصحابها أنه يحسب مرة كما قال الأصحاب يستحب غسل نجاسة الكلب ثلاثة مرات، فإن لم تزل عينها إلا بغسلات، استحب بعد زوال العين غسلة ثانية وثالثة، فجعل ما زالت به العين غسلة"².

ويعترض عليه: أن العدد مرعي في ولوغه فكذا في دمه، لأن فمه أطيب من

غيره لكثرة ما يلهث، وإذا ورد أمر بغسله من ولوغه، ففي غيره أولى، فيحتسب ذلك من السبع³.

الترجيح:

بعد عرض ما تقدّم يتبيّن للباحث دقة فهم الإمام النووي من جعلها غسلة

واحدة، فهو بدل من أن يحكم على المسألة من منظور واحد، حكم عليها من منظورين متفقين، ولا شك أن إعمال الدليلين أولى من إهمالهما⁴.

¹ النووي، التحقيق، ص 53؛ النووي، المجموع، ج 2، ص 418؛ النووي، روضة الطالبين، ج 1، ص 141؛ الشربيني، مغني المحتاج، ج 1، ص 132.

² النووي، المجموع، ج 2، ص 418.

³ الرافعي، الشرح الصغير على الوجيز، ج 1، ص 80.

⁴ النووي، التحقيق، ص 153؛ النووي، المجموع، ج 2، ص 418.

7:1:3 الاجتهاد بين النجس والطاهر.

صورة المسألة:

إذا اشتبه على المسلم إناء طاهر بإناء نجس، فلا يجوز أخذ أحدهما إلا بالاجتهاد¹ وطلب علامة تغلب ظن طهارة المأخوذ، ونجاسة المتروك، لأن أصل الطهارة عارضه يقين النجاسة، وهذا ما اتفق عليه الشيخان، ولكنهما اختلفا في حالة ما إذا انصب أحد الإناءين في الآخر، أو تقاطر من الآخر شيء فيه إلى رأيين: الرأي الأول: أن الأظهر أنه لا يجوز استعمال الثاني (يقصد الإناء) من غير اجتهاد، وإليه ذهب الإمام الرافعي².

الأدلة ومناقشتها:

أدلة هذا الرأي ومناقشتها:

استدل الإمام الرافعي على لزوم الاجتهاد في هذه المسألة بأدلة منها:

1. إن قول المجتهد في طهارة الماء ونجاسته مقبول، وذلك لأنّ تعين النجاسة عارضه تعين أصل الطهارة، وصار الأصل متروكاً، إمّا في هذا، أو في ذلك، فوجب النظر في التعيين، وقول المجتهد يرجح جانب اليقين، واليقين لا يزول بالشك³.

¹ الاجتهاد لغفّق الجهد، بمعنى بذل الطاقة والمشقة في البحث . الفيروز آبادي، القاموس المحيط، فصل الجيم، باب الدال، ج 1، ص351. والاجتهاد اصطلاحاً: هو استفراغ الفقيه الوسع ليحصل له ظنٌّ بحكم شرعي، وبذل المجهود في طلب المقصود من جهة الاستدلال . الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، تحقيق :إبراهيم الابياري، ط 1، 1405هـ، بيروت، دار الكتاب العربي، ج1، ص23.

² الرافعي، الشرح الصغير على الوجيز، ج1، ص86؛ العزيز شرح الوجيز، ج1، ص89. وهي³ من القواعد الخمس التي يقوم عليها المذهب الإمام الشافعي - t -، وأصل هذه القاعدة الحديث المتفق عليه واللفظ لمسلم: "إذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً فأشكل عليه، فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتاً، أو يجد ريحاً". مسلم، صحيح مسلم، باب الدليل على أن من تيقن الطهارة ثم شك في الحدث فله أن يصلي بطهارته تلك ،حديث رقم (362)، ج1، ص76؛ السيوطي، عبد الرحم زين أبي بكر (ت911هـ)،(الأشباه والنظائر، ط 1، 1403هـ، بيروت، دار الكتب العلميّة، ج1، ص50.

ويعترض عليه: أنَّ من شروط الاجتهاد في الماء المشتبه، أن يتأيد الاجتهاد باستصحاب الطهارة¹، فلو اشتبه ماءً ببول، أو بماء ورد، لم يجتهد على الصحيح، بل يتيمم، وكذا إذا انصب أحد الماعين، فإنه يتيمم ويصلي ولا يعيد².

2. أنَّ الصحابة رضي الله عنهم كان يسمع أحدهم الحديث عن النبي - ٢ - من صحابي آخر، فيعمل به، ولا يفيد إلا الظن، ولا يلزمه أن يأتي النبي - ٢ - فيسمعه منه، وكذا المجتهد فإنه يعمل بقوله.

الرأي الثاني: أن الأصح أنه لا يجوز الاجتهاد، بل يتيمم ويصلي ولا يعيد وإن لم يرقه، وإليه ذهب الإمام النووي³.

أدلة هذا الرأي:

وأستدل لهذا الرأي بأدلة منها:

1. قوله تعالى: (فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا)⁴.
- وجه الدلالة:** أنَّ الله تعالى جعل التيمم بديل الماء في حالات ذكرها سبحانه، وفي هذه المسألة يجعل التيمم مكان الماء المنتجس.
2. أنَّ حكم الأصل زال بالاشتباه، بدليل أنه منع من استعماله من غير تحرٍ، فوجب التيمم⁵.
3. أنه ليس معه ماء متيقن الطهارة، ولا مظنونها، فيتيمم ويصلي بلا إعادة⁶.

¹ الاستصحاب هو الحكم ببقاء أمر في الزمان من الحاضر، بناء على ثبوته في الزمن الماضي، حتى يقوم الدليل على تغييره، ويعبر عنه بالأصل أو القاعدة المستمرة. الجزري، محمد بن يوسف (ت711هـ)، معراج المنهاج شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي، تحقيق: شعبان إسماعيل، ط1، 2003، بيروت، دار ابن حزم، ص578-579.

² النووي، روضة الطالبين، ج1، ص146.

³ النووي، التحقيق، ص 43 النووي، المجموع، ج 1، ص94 للنووي، روضة الطالبين، ج 1، ص146.

⁴ سورة النساء، آية (43).

⁵ النووي، المجموع، ج1، ص90.

⁶ النووي، المجموع، ج1، ص94.

ويعترض عليه: انَّ قول المجتهد يرجح جانب اليقين، واليقين لا يزول بالشك، ثمَّ تعين النَّجاسة عارضه تعين أصل الطهارة، وصار الأصل متروكاً، إمَّا في هذا، أو في ذلك، فوجب النظر في التعيين¹.

الترجيح:

بعد عرض ما تقدّم يتبين للباحث رجحان ما ذهب إليه الإمام النووي، لقوة استدلاله، ولأن التيمم حل مكان الماء لنجاسته، فكان التيمم واجباً، ومالا يتم الواجب إلّا به فهو واجب².

8:1:3 ضبة الذهب بين المجيز والماتع.

ضبة الفضة³ إذا كانت صغيرة أو للحاجة جاز اتخاذها، وهذا ما اتفق عليه الشيخان، وهل تلحق ضبة الذهب بالفضة، أو لا ؟ فقد اختلف الشيخان في حكم هذه المسألة إلى رأيين:

الرأي الأول: التسوية بينهما، فيجوز اتخاذ المضرب من الذهب إذا كان حاجة، وإليه ذهب الإمام الرافعي⁴.

أدلة هذا الرأي ومناقشتها:

استدل الإمام الرافعي على مبدأ التسوية بين الذهب والفضة بأدلة منها:

1. عن أبي عاصم الأحول - ٢ - قال: " رأيت قدح النبي - ٢ - عند أنس بن مالك - t - وكان قد انصدع، فسلسله بفضة، قال: وهو قدح جيد عريض من نضار، قال: قال: أنس - t - لقد سقيت رسول الله - ٢ - في هذا القدح أكثر من كذا وكذا"⁵.

¹ الرافعي، الشرح الصغير على الوجيز، ج1، ص86؛ العزيز شرح الوجيز، ج1، ص89.

² النووي، التحقيق، ص43؛ النووي، المجموع، ج1، ص94.

³ **المضرب:** هو ما أصابه شق ونحوه، فيوضع عليه صفيحة تضمه وتحفظه، وتوسع الفقهاء في إطلاق الضبة على ما كان للزينة بلا شق. النووي، المجموع، ج1، ص139.

⁴ الرافعي، الشرح الصغير على الوجيز، ج 1، ص13؛ الرافعي، العزيز شرح الوجيز، ج 1، ص95؛ الرافعي، المحرر، ج1، ص20.

⁵ البخاري، صحيح البخاري، باب الشرب من قدح النبي - ٢ - وأنيته حديث رقم (5315)؛ ومعنى انصدع: أي انشق، وسلسه: أي وصل بعضه ببعض، ونضار: أي خشب جيد للآنية، ج5، ص2135.

2. عن أنس بن مالك - t - قال: "كانت قبيصة سيف رسول الله - ﷺ - من فضة"¹.
وجه الدلالة فيهما: أن النبي - ﷺ - أقر ما فعله أنس في إصلاح القدر بالفضة،
بل أنه - ﷺ - شرب منه عدة مرات، فلو كان حراماً لما شرب منه، ويأخذ الذهب
حكم الفضة عند الضرورة والحاجة.

ويجاب عنهما بأمور منها:

1. أن الحديثين وردا في الفضة لا يتعداها إلاّ بدليل ولا دليل.
2. أن ضبة الفضة حصل فيها تخصيص من عموم النهي عن استعمال أنية الذهب
والفضة، ولم يرد استثناء في الذهب كما ورد في الفضة.
3. أن الخيلاء في الذهب هي أشد من الفضة.
4. أن الحديث المار في الفضة، ولا يلزم من جوازها جوازه، لأنها أوسع بدليل
جواز الخاتم للرجال منها².

وقد يعترض البعض على أحاديث الفضة بقولهم: ورد في الحديث المتفق
عليه واللفظ لمسلم عن أم سلمة زوج النبي - ﷺ - أن رسول الله - ﷺ - قال: "من
شرب في إناء من ذهب أو فضة فإنما يجر جر في بطنه ناراً من جهنم"³.

¹ الترمذي، الجامع الصحيح سنن الترمذي ما جاء في السيوف وحليتها ، حديث رقم (1691
)، ج4، ص201؛ والحديثواو الثلاثة من حديث قتادة عن أنس، وحسنه الترمذي، والصحيح
فيه عن قتادة عن سعيد بن أبي الحسن مرسلاً ،والترمذي من حديث مزينة العصري ،والنسائي
من حديث أبي أمامة بإسناد حسن. ابن الملقن، خلاصة البدر المنير، ج1، ص25.

² الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص62-63.

³ مسلم، صحيح مسلم، باب تحريم استعمال أواني الذهب والفضة في الشرب وغيره على
الرجال والنساء، حديث رقم (2065)، ج3، ص1634.

ويجاب عنه: أن قضية هذا الحديث تحريم المضيب بهما مطلقاً، ولدراً هذا التعارض بين الأحاديث السابقة، يستثنى المضيب بالفضة، لما ورد من خبر القبيعة، والحلقة، وبقي في الذهب على ظاهره، لأن إعمال الدليلين أولى من إهمالهما¹.
الرأي الثاني: أنَّ الأصح القطع بتحريم المضيب بالذهب دون تفصيل بين القليل والكثير، لحاجة أو لغيرها، وإليه ذهب الإمام النووي².
أدلة هذا الرأي:

استدل الإمام النووي على تحريم المتخذ من الذهب مطلقاً بأدلة منها:

1. عن أبي موسى الأشعري - t - أن رسول الله - r - قال: "حرّم لباس الحرير والذهب على ذكور أمتي، وأهل إناثهم"³.
وجه الدلالة فيه: قوله (حرّم لباس الحرير والذهب)، فقد حرم النبي استعمالهما في التحلي ونحوه، فيحرم اتخاذ الإناء المضيب من الذهب⁴.
2. أنَّ الاضطرار له أحكامه، فهو يبيح استعمال أصل الإناء من الذهب والفضة، والضرورة غير الحاجة، والضرورات تبيح المحظورات⁵.
- ويعترض عليه:** أنَّ اتخاذ ضبة الذهب جائز للحاجة ، ذلك أن الحاجة تنزل منزلة الضرورة، عامة كانت أو خاصة⁶.

¹ النووي، المجموع، ج1، ص127.

² النووي، التحقيق، ص 49؛ النووي، المجموع، ج1، ص138 النووي، روضة الطالبين، ج 1، ص156.

³ الترمذي، الجامع الصحيح سنن الترمذي ، ما جاء في الحرير والذهب، حديث رقم (1720)، ج4، ص172 هذا الحديث حسن ورجاله معروفون . ابن الملقن، خلاصة البدر المنير، ج1، ص26.

⁴ النووي، المجموع، ج1، ص139.

⁵ الشاطبي، الموافقات، ج4، ص145.

⁶ الرافعي، الشرح الصغير على الوجيز، ج 1، ص113 الرافعي، العزيز شرح الوجيز، ج 1، ص95؛ الرافعي، المحرر، ج1، ص20.

الترجيح:

وبعد عرض ما تقدّم يتبين للباحث رجحان ما ذهب إليه الإمام النووي، للحديث فإنّه يقتضي تحريم الذهب مطلقاً، أمّا ضبة الفضة فإنّما أبيحت لحديث قبيلة السيف وضبة القدح وغير ذلك، ولأنّ باب الفضة أوسع، فإنّه يباح منه الخاتم وغيره، وقد استدرك الإمام النووي رأيه بقوله: "....." وأما قول المصنف إن اضطر إلى الذهب جاز استعماله فمتفق عليه، وقال أصحابنا: فيباح له الأنف والسن من الذهب ومن الفضة، كذا شد السن العليلة بذهب و فضة جائز، ويباح أيضاً الأئمة منهما، وفي جواز الأصبع واليد منهما وجهان حكاهما المتولي، أحدهما؛ يجوز كالأنملة، وبه قطع القاضي حسين في «تعليقه»، وأشهرهما؛ لا يجوز وبه قطع الفوراني والرويانى وصاحب «العدة» و«البيان»، لأن الأصبع واليد منهما لا تعمل عمل الأصلية بخلاف الأئمة¹.

2:3 اختلافهما في أحكام الوضوء:

1:2:3 المضمضة والاستنشاق بين الجمع والفصل.

الرأي الأول: أنّ الفصل بين المضمضة والاستنشاق في الوضوء هو الأفضل، وإليه ذهب الإمام الرافعي، وقد عبّر عنه بالأصح².
أدلة هذا الرأي ومناقشتها:

1. عن طلحة بن مصرف، عن أبيه، عن جده، قال: "رأيت — ٢ — يفصل بين المضمضة والاستنشاق"³.

ويرد عليه: أنّ الحديث فيه ليث بن أبي سليم، وهو ضعيف⁴.

¹ النووي، المجموع، ج1، ص140

² الرافعي، العزيز، ج1، ص20-123؛ الرافعي، المحرّر، ج1، ص48.

³ أبو داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، د، بيروت، دار الفكر، (د. ط)، (د. ت)، ج1، ص82.

⁴ ابن حجر، أحمد بن علي (852هـ)، تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، تحقيق: عادل عبد الموجود، ط2، 2006، بيروت، دار الكتب العلميّة، ج1، ص260.

2. حديث علي - t في صفة الوضوء، وله عدة طرق، أحدها : عن أبي حية قال: "أيت علياً توضأ، فغسل كفيه حتى أنقاهما، ثم مضمض ثلاثاً، واستنشق ثلاثاً" (الحديث)¹.

حديث عثمان رضي الله عنه في صفة الوضوء، : "ثم أدخل يمينه في الإناء فمضمض، واستنشق، واستنثر"².

وجه الدلالة فيهما : أن الحديثين رويَا الفصل، فكان أفضل، وفعل الصحابة وعملهم حجة.

ويجاب عن الحديثين أن المراد بالفصل في الحديثين أنه تمضمض ثم مج ثم استنشق ولم يخلطهما، ولو سلمنا بصحة الحديثين، فإننا نحملهما على بيان الجواز، لأن هذا كان مرة واحدة، وهذا لا يقتضي أكثر من مرة، فحمله على بيان الجواز تأويل حسن³.

4. إنَّ الفصل بين المضمضة والاستنشاق أقرب إلى النظافة⁴.
ويرد عليه: إن الأحاديث الصحيحة جاءت مصرحة بالجمع⁵، فلا تعارض بين صحيح المنقول وصريح المعقول.

الرأي الثاني: أن الجمع بينهما هو الأفضل، وإليه ذهب الإمام النووي⁶.
أدلة هذا الرأي ومناقشتها:

استدل الإمام النووي لأفضلية الجمع بأدلة منها:

¹ الترمذي، سنن الترهني، كتاب الطهارة، ما جاء في وضوء النبي - ٢ -، حديث رقم (48)، ج1، ص67.

² البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق : مصطفى البغا، ط3، 1987، دار ابن كثير، بيروت، باب الوضوء ثلاثاً، ج1، ص71.

³ النووي، المجموع، ج1، ص199.

⁴ الرافعي، العزيز، ج1، ص123.

⁵ النووي، الروضة، ج1، ص169.

⁶ النووي، المجموع، ج1، ص198-199؛ النووي، الروضة، ج1، ص169؛ النووي، الفتاوى، ص23.

1. حديث عبد الله بن زيد في وصف وضوء رسول الله - ٢ - جاء فيه: "أنه مضمض واستنشق من كف واحدة، فعل ذلك ثلاثاً"¹.

2. عن ابن عباس رضي الله عنهما - في صفة وضوئه - ٢ -: "أنه توضأ فغسل وجهه ثم أخذ غرفة من ماء فمضمض بها واستنشق"².

وجه الدلالة فيهما : أن الحديثين صرحا بالجمع بين المضمضة والاستنشاق، فصارا حجة على المخالف.

ويجاب عنهما: أننا قد نحمل أحاديث الجمع على بيان الجواز لا العكس³.

ويرد عليه: أن روايات الجمع كثيرة عديدة، عن جماعة من الصحابة، ورواية الفصل واحدة، وهي ضعيفة، وهذا لا يناسب بيان الجواز في الجمع⁴.

توجيه الخلاف مع الترجيح:

يرى الطالب رجحان ما ذهب إليه الإمام النووي من أن الجمع بين المضمضة والاستنشاق في الوضوء هو الأفضل، مع جواز الفصل بينهما جمعاً بين الأدلة، ولأن السنة تتأدى بوحدة من هذه الكيفيات لما علم أن الخلاف في الأفضل منها، حتى لو ترك المضمضة والاستنشاق في وضوئه صح ولا إعادة عليه⁵.

الوجوه في كيفية الفصل:

الوجه الأول: أن يغرف غرفة فيتمضمض منها ثلاثاً، ثم يغرف غرفة أخرى فيستنشق منها ثلاثاً، وهذه الكيفية هي التي اختارها الإمام الرافعي⁶.

البخاري، الصحيح، باب من مضمض واستنشق من غرفة واحدة، ج 1، ص 81؛ مسلم، صحيح

مسلم، باب في وضوء - ٢ -، ج 1، ص 210.

² البخاري، الصحيح، باب غسل الوجه باليدين من غرفة واحدة، ج 1، ص 65.

³ النووي، المجموع، ج 1، ص 199.

⁴ النووي، المجموع، ج 1، ص 199.

⁵ النووي، المجموع، ج 1، ص 198-199؛ النووي، الروضة، ج 1، ص 169.

الرافعي، الشرح الصغير على الوجيز، ج 1، ص 154؛ العزيز شرح الوجيز، ج 1، ص 124؛

الرافعي، المحرر، ج 1، ص 49.

الوجه الثاني: أن يأخذ ثلاث غرفات للمضمضة، وثلاث غرفات للاستنشاق، واختاره الشيرازي في المهدّب¹.

الوجوه في كيفية الجمع:

الوجه الأول: أن يغرف غرفة واحدة فيتمضمض منها ثلاثاً ويستنشق منها ثلاثاً، ويبدأ بالمضمضة، وهذا الوجه ارتضاه النووي في المجموع، لأن الأصل في الطهارة لا ينتقل إلى عضو حتى يفرغ ما قبله².

الوجه الثاني: يغرف غرفة فيتمضمض منها ويستنشق، ثم يـ أخذ غرفة فيتمضمض منها ويستنشق، ثم يأخذ ثالثة فيتمضمض منها ويستنشق، فيجمع في كل غرفة بين المضمضة والاستنشاق، وهذا الوجه رجحه الإمام النووي في المنهاج والروضة³.

2:2:3 حكم مسح الرقبة في الوضوء.

اختلف الشيخان في حكم هذه المسألة على النحو الآتي:

الرأي الأول: مشروعية مسح الرقبة، وإليه ذهب الإمام الرافعي، حيث يقول: "إن قلنا، مسح بماء جديد، وإن قلنا أدب، مسح بالبلل الباقي . وأعلم أن السنة والأدب يشتركان في أصل النديبة، والاستحباب، ولكن السنة ما يتأكد شأنها، والأدب دون ذلك"⁴.

أدلة هذا الرأي ومناقشتها:

استدل الإمام الرافعي على مشروعية مسح الرقبة بأدلة منها:

1. ما روي عن النبي - ﷺ - : "مَسَحُ الرِّقْبَةِ أَمَانٌ مِنَ الْغُلِّ"⁵.

¹ النووي، المجموع، ج1، ص195.

² النووي، المجموع، ج1، ص200.

³ الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص100؛ النووي، الروضة، ج1، ص169.

⁴ الرافعي، العزيز، ج1، ص130.

⁵ ابن حجر، تلخيص الحبير، ج1، ص286.

ويجاب عنه: أن الحديث موضوعٌ، وليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، وغير معروف عنه، فلا يصلح الاحتجاج به¹.

2ها روي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي - ٢ - قال: "من توضأ ومسح عنقه، وقِيَ الغُلَّ يوم القيامة"².

ويجاب عنه: أنه حديث منكر³، وأنه لم يصح عن النبي - ٢ - في مسح الرقبة شيء⁴.

الرأي الثاني: أنه لا يسن مسح الرقبة، وإليه ذهب الإمام النووي⁵.
ودليله على ذلك أنه لم يرد فيه شيء من السنة.

ويعترض عليه: ورد عن النبي - ٢ - أنه مسح رقبتَه في الوضوء⁶.

أجيب عنه: أن الحديث موضوعٌ، وليس من كلام - ٢ - ، وغير معروف عنه، فلا يصلح الاحتجاج به⁷.

الترجيح:

وبعد عرض ما تقدّم يتبيّن للدراسة رجحان ما ذهب إليه الإمام النووي، من عدم سنيّة مسح الرقبة، لأنه لم يثبت فيها شيء أصلاً، ولهذا لم يذكره الشافعي ومتقدمو الأصحاب، وما استدلل به الإمام الرافعي تبين من خلال مناقشتها أنها لا تقوم حجة على ذلك⁸.

ابن حجر، تلخيص الحبير، ج 1، ص 292، الملحق، خلاصة البدر المنير، ج 1، ص 38؛ الألباني، محمد ناصر الدين، السلسلة الضعيفة، (د. ط.)، (د. ت.)، الرياض، مكتبة المعارف، ج 1، ص 167.

² ابن حجر، تلخيص الحبير، ج 1، ص 288.

³ ابن الملحق، خلاصة البدر المنير، ج 1، ص 38؛ الألباني، السلسلة الضعيفة، ج 1، ص 167.

⁴ ابن حجر، تلخيص الحبير، ج 1، ص 287.

⁵ النووي، الروضة، ج 1، ص 172؛ الشريبي، مغني المحتاج، ج 1، ص 99.

⁶ الرافعي، العزيز، ج 1، ص 130.

⁷ ابن حجر، تلخيص الحبير، ج 1، ص 292، الملحق، خلاصة البدر المنير، ج 1، ص 38؛ الألباني، السلسلة الضعيفة، ج 1، ص 167.

⁸ النووي، الروضة، ج 1، ص 172.

3:2:3 الدعوات عند أعضاء الوضوء.

اختلف الشيخان في حكم هذه المسألة على النحو الآتي:

الرأي الأول: أن الدعوات عند أعضاء الوضوء سنة، وإليه ذهب الإمام

الرافعي¹.

أدلة هذا الرأي ومناقشتها:

1. جاء في الأثر **ثَقِيلُ** قول عند الوجه : اللهم بِيَضِّ وجهي يوم تبيض وجوه وتسوّد وجوه. وعند اليد اليمنى اللهم أعطني كتابي بيمينى، وحاسبني حساباً يسيراً . وعند اليسرى: اللهم لا تُعْطِ كتابي بشمالي، ولا من وراء ظهري . وعند الرأس: اللهم حرّم شعري وبشري على النار، وعند الأذنين : اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه . وعند الرجلين: اللهم ثبت قدميَّ على الصراط يوم تزل الأقدام².

ويجاب عن هذا الدعاء لا أصل له، ولم يجيء فيه شيء عن النبي ٣، ولم يذكره الشافعي³.

2. وقد يستدل الإمام الرافعي بأن الحديث روي عن النبي - ٣ - من عدة طرق، وهو وإن كان ضعيفاً فإنه يأخذ به في فضائل الأعمال⁴.

ويرد عليه: أن شرط العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال أن لا يكون شديد الضعف، وأن يدخل تحت أصل عام، وأن لا يعتقد سُنِّيَّتَهُ بذلك الحديث⁵.

الرأي الثاني: عدم مشروعية الدعوات على أعضاء الوضوء، وإليه ذهب

النووي⁶.

ودليله على ذلك أنه لم يرد فيه شيء من السنة.

¹ الرافعي، العزيز ، ج1، ص132؛ الرافعي، المحرّر، ج1، ص53.

² ابن حجر، التلخيص، ج1، ص297.

³ النووي، الروضة، ج1، ص173.

⁴ الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص105.

⁵ الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص105.

⁶ النووي، الروضة، ج1، ص173؛ الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص105.

الترجيح:

يظهر للدراسة أننا أمام حديث لا يصلح للاحتجاج به، وقد وردت أحاديث صحيحة بالدعاء لمن فرغ من وضوئه منها حديث عمر - t - جاء فيه: "ما منكم من أحد يتوضأ فيبلغ (أو فيسبغ) الوضوء ثم يقول أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبد الله ورسوله إلا فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء"¹. فتبين لنا أن أحاديث الدعاء محلها عقيب الوضوء، لا في أثاءه، وبذلك يترجح قول الإمام النووي ودليله، ومع ذلك فلا مانع من ذكر هذه الأدعية دون اعتبارها من سنن الوضوء².

4:2:3 نفص اليدين في الوضوء.

اختلف الشيوخان في حكم نفص اليدين من الوضوء على النحو الآتي:
الرأي الأول: أن نفص اليدين أثناء الوضوء مكروه، وإليه ذهب الإمام الرافعي³.
أدلة هذا الرأي ومناقشتها:

أستدل لهذا الرأي بأدلة منها :

1. ما روي عن النبي - ﷺ - أنه قال: "إذا توضأتم فلا تتفضوا أيديكم، فإنها مراوح الشيطان"⁴.

ويجاب عنه: أن الحديث جاء من طريق البخاري عن أبيه، والبخاري ليس أهلاً للاحتجاج به، فليس بعدل، فهو يروي عن أبيه عن أبي هريرة نسخة فيها عجائب، كان يسرق الحديث، وربما قلبه⁵.

¹ مسلم، صحيح مسلم، باب الذكر المستحب عقب الوضوء، حديث رقم (234)، ج1، ص209.

² النووي، الروضة، ج1، ص173؛ الشريبي، مغني المحتاج، ج1، ص105.

³ الرافعي، العزيز، ج1، ص134؛ الرافعي، المحرر، ج1، ص53.

⁴ ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، تحقيق: خليل الميس، ط1، 1403هـ، بيروت، دار الكتب العلم، ج1، ص348، والمراد بمراوح الشيطان أنهم يتروحون ويطلبون الراحة من الحر بما ينفضه المتوضئ.

⁵ ابن الجوزي، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، ج1، ص348.

2. إن النفض يزيل أثر العبادة، ولأنه كالتبري منها¹.

وقد يجاب عنه: أنه لا اجتهد في معرض النص الخاص (المفسر)، وسيأتي.

الرأي الثاني: أنه مباح فعله وتركه سواء، وإليه ذهب الإمام النووي في
الراجح من أقواله².

دليل هذا الرأي:

ودليل الإباحة ما روي عن المؤمنين ميمونة - رضي الله عنها - قالت: "وضعت للنبي - ٢ - غسلًا فسترته بثوب وصب على يديه فغسلهما ثم صب بيمينه على شماله فغسل فرجه فضرب بيده الأرض فمسحهما ثم غسلها فمضمض واستنشق وغسل وجهه وذراعيه ثم صب على رأسه وأفاض على جسده ثم تتحى فغسل قدميه فناولته ثوبا فلم يأخذه فانطلق وهو ينفض يديه"³.

وجه الدلالة: قوله فانطلق وهو ينفض يديه "، فلو كان نفض اليدين من الوضوء مكروهاً، لما فعله النبي - ٢ - .

الترجيح:

وبعد عرض ما تقدم يتبين للدارس وجحان ما ذهب إليه الإمام النووي من عدم كراهة نفض اليدين من الوضوء بل هو مباح، فعله وتركه سواءً، لأمر أهمها:
1. لم يرد عن النبي - ٢ - دليل صحيح ينهى عن نفض اليدين من الوضوء.
2. أن النبي - ٢ - نفض يديه من الوضوء، ولو أنه لا يصح لما فعله.
3. ولأن الأصل في الأشياء الإباحة⁴.

¹ الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص103.

² ذكر الإمام النووي في النفض ثلاثة أوجه : الأرجح: أنه مباح، تركه وفعله سواءً، والثاني: مكروه، والثالث: تركه أولى . النووي، المجموع، ج1، ص255 النووي، الروضة، ج1، ص173.

³ البخاري، الصحيح، باب نفض اليدين من الغسل عن الجنابة، رقم (272)، ج1، ص106.

⁴ النووي، المجموع، ج1، ص255؛ النووي، الروضة، ج1، ص173.

5:2:3 موضع التحذيف هل هو من الوجه أو من الرأس ؟

غسل الوجه واجبٌ في الوضوء بالكتاب والسنة والإجماع، وحد الوجه طولاً، ما بين منحدر وتدوير الرأس أو من مبتدأ تسطيح الجبهة إلى منتهى ما يقبل من الذقن، ومن الأذن إلى الأذن عرضاً¹.

أمّا التحذيف فهو الموضع الذي ينبت عليه الشعر الخفيف بين ابتداء العذار² والنزعة³، وضابطه هو القدر الذي إذا وضع طرف الخيط على رأس الأذن، والطرف الآخر على زاوية الجبين، وقع في جانب الوجه⁴.

وقد اختلف الشيوخ في موضع التحذيف هل هو من الوجه أو من الرأس؟ إلى رأيين هما:

الرأي الأول: أن موضع التحذيف من الوجه، وإليه ذهب الإمام الرافعي في المحرّر، وقد عبّر عنه بالأظهر، وهو بذلك أخذ برأي الإمام الغزالي في دخول موضع التحذيف في الوجه⁵.

الأدلة ومناقشتها:

أدلة هذا الرأي ومناقشتها:

استدل الإمام الرافعي لما ذهب إليه بأدلة منها:

1. قوله تعالى: (فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ)⁶.

وجه الدلالة: أن الله تعالى أمرنا بغسل الوجه، وموضع التحذيف منه، لمحاذاته بياض الوجه، فيأخذ حكم غسل الوجه.

2. اعتادت النساء الإشراف الإزالة عنه، ولهذا سمي موضع تحذيف.

¹ النووي، المجموع، ج1، ص204.

² العذار: هو الشعر الخفيف الناتئ قرب الأذنين. الرافعي، المحرّر، ج1، ص41.

³ وفي الوجه نزعتان، وهما بالتحريك : جانبا الجبهة وفي سمت الناصية، أي بحذائهما، وهما الموضعان الذي ينحسر الشعر عنهما في مقادير الرأس. الرافعي، المحرّر، ج1، ص41.

⁴ الغزالي، الوسيط، ج1، ص258؛ النووي، روضة الطالبين، ج1، ص162.

⁵ الرافعي، المحرّر، ج1، ص41؛ الغزالي، الوسيط، ج1، ص258.

⁶ سورة المائدة، آية (6).

الرأي الثاني: أنَّ الأصحَّ أنه من الرأس لا من الوجه، وهو اختيار الإمام الرافعي في الشرح الكبير، وقد اكتفى الإمام الرافعي في الصغير بنقل الوجهين دون ترجيح، وإليه ذهب الإمام النووي¹.

أدلة هذا الرأي ومناقشتها:

أستدل لهذا الرأي بأدلة منها:

1. قوله تعالى: (فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ)².

وجه الدلالة: أنَّ الله تعالى تعبدنا بغسل الوجه، وموضع التحذيف ليس منه، فلا يدخل في حكمه، كغسل النزعتان والصدغ وموضع الصَّلَع³.

2. أنَّ الله تعالى أمر بغسل الوجه، والوجه ما تحصل به المواجهة، قالوا: والمواجهة إنما تحصل بالمقدار الذي ذكرناه، لذلك كان الواجب غسل هذا المقدار.

ويعترض عليه: أنَّ موضع التحذيف من الوجه لمحاذاة بياض الوجه، ولذلك تعتاد النساء الإشراف الإزالة عنه ليتسع الوجه، ولهذا سمي موضع تحذيف⁴.

ويجاب عنه: أننا لا نسلم بهذا الاعتراض، فموضع التحذيف من الرأس، لنبات الشعر عليه متصلاً بسائر شعر الرأس⁵.

ويترتب على هذا الاختلاف أن من قال بأن موضع التحذيف من الرأس، كان فرضه في الوضوء المسح لا الغسل، ومن قال بأنه من الوجه، كان فرضه الغسل لا المسح.

¹ النووي، التحقيق، ص 58 النووي، المجموع، ج 1، ص 204؛ روضة الطالبين، ج 1، ص 162؛ الشربيني، مغني المحتاج، ج 1، ص 90 الرافعي، الويز شرح الوجيز، ج 1، ص 106؛ الرافعي، الشرح الصغير على الوجيز، ج 1، ص 129.

² سورة المائدة، آية (6).

³ الرافعي، العزيز شرح الوجيز، ج 1، ص 106.

⁴ الغزالي، الوسيط، ج 1، ص 258.

⁵ الرافعي، العزيز شرح الوجيز، ج 1، ص 106.

الترجيح:

- بعد عرض أدلة الطرفين ومناقشتها يتبين للدراسة رجحان ما ذهب إليه الإمام النووي من دخول موضع التحذيف في حكم الرأس، وذلك لأمرين أهمهما:
1. لاتصال شعر موضع التحذيف بشعر الرأس، فيأخذ حكمه.
 2. أنه الموافق لنص الشافعي - t - في حد الرأس.
 3. أن الجمهور صححوا هذا الرأي¹.

6:2:3 تخليل أصابع الرجلين.

يعتبر تخليل أصابع الرجلين من سنن الوضوء، وذلك لورود أحاديث دلت على أن النبي - ﷺ - خلل بين أصابعه، وهذا القدر متفق عليه بين الشيخين، ولكنهما اختلفا في كيفية تخليل أصابع الرجلين، فهل يتعين التخليل بيد؟ اختلف الشيخان في حكم هذه المسألة إلى رأيين:

الرأي الأول: السنة أن يخلل بخنصر اليد اليسرى من أسفل الأصابع، مبتدئاً بخنصر الرجل اليمنى، ومختتماً بخنصر اليسرى، وإليه ذهب الإمام الرافعي².

أدلة هذا الرأي ومناقشتها:

استدل الإمام الرافعي على تعيين خنصر اليد اليسرى بأدلة منها:

1. عن لقيط بن صبرة - t - قال: "قلت: يا رسول الله ! أخبرني عن الوضوء، قال: أسبغ الوضوء، وخلل بين الأصابع، وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً"³.
- وجه الدلالة:** قوله (وخلل بين الأصابع)، وقد بين النبي - ﷺ - بفعله أنه خلل قدميه بخنصر يده اليسرى.

¹ النووي، التحقيق، ص58؛ النووي، المجموع، ج1، ص204؛ روضة الطالبين، ج1، ص162.

² الرافعي، الشرح الصغير على الوجيز، ج1، ص130؛ الرافعي، العزيز، ج1، ص161.

³ الترمذي، الجامع الصحيح سنن الترمذي باب ما جاء في كراهية مبالغة الاستنشاق للصائم ، حديث رقم (788)، ج3، ص55 وهذا الحديث صحيح على شرط الشيخين ، وصححه الترمذي، البغوي، وابن القطان .الحاكم، المستدرک، ج 1، ص274؛ ابن الملقن، خلاصة البدر المنير، ج1، ص33؛ ابن حجر، تلخيص الحبير، ج1، ص256.

ويجاب عنه: أن الحديث صالح للاحتجاج به، وأنَّ النبي - ﷺ - خلل أصابع قدميه، غير أنه لم يعين أي الأصابع استخدمها رسول الله - ﷺ - للتخليل، فيحمل على الإطلاق لا على التعيين¹.

2. عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن رسول الله - ﷺ - قال: "إذا توضأت فخلل بين أصابع يديك ورجليك"².

ويجاب عنه: أنَّ الحديث فيه صالح مولى التوأمة، وهو ضعيف، وحتى لو صح الحديث، فإنه لا يدل على تعيين خنصر اليد اليسرى للتخليل³.

3. عن المستور بن شدَّاد - t - قال: "رأيت النبي - ﷺ - إذا توضأ ذلك أصابع رجله بخنصره"⁴.

ويجاب عنه: أن الحديث من رواية عبد الله بن لهيعة، وهو ضعيف عند أهل الحديث⁵.

4. قياساً على النهي عن الاستنجاء باليمين.

ويجاب عنه: أن هذا قياسٌ مع الفارق، فليس تخليل الأصابع مشابهاً للاستنجاء، فلا حرج على المتوضئ في استعمال اليمين أو اليسار، فإنَّ الأمر في غسل الرجلين، وتخليل الأصابع جزء منه⁶.

الرأي الثاني: المختار أنَّه لا يتعين في استحباب ذلك يد، وإليه ذهب الإمام النووي في المجموع، ولم يرجح هذا القول في الروضة، بل اكتفى بنقل رأي الإمام الرافعي السابق دون ترجيح¹.

¹ النووي، المجموع، ج1، ص236.

² الترمذي، الجامع الصحيح سنن الترمذي ما جاء في تخليل الأصابع ، حديث قم (39)، قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، ج1، ص57.

³ ابن حجر، تلخيص الحبير، ج1، ص289.

⁴ الترمذي، الجامع الصحيح سنن الترمذي ما جاء في تخليل الأصابع ، حديث رقم (40)، قال الترمذي: حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة، ج1، ص57.

⁵ ابن حجر، تلخيص الحبير، ج1، ص289؛ ابن الملقن، خلاصة البدر المنير، ج1، ص38.

⁶ النووي، المجموع، ج1، ص236.

أدلة هذا الرأي:

استدل الإمام النووي لعدم تعيين خنصر اليد اليسرى ونحوها بأدلة منها:

1. مطلق الأحاديث السابقة، فقد دلت على تخليل الأصابع دون تحديد.
2. أنَّ التخليل مستحب مطلقاً، وإيصال الماء واجب، فلا يتعين في إيصاله التخليل، بل بأي طريق أوصله حصل الواجب.
3. أنه لم يثبت في تعيين إحدى اليدين شيء².

الترجيح:

بعد عرض ما تقدّم يتبين للدراسة رجحان ما ذهب إليه النووي لأمر:

1. أنَّ الأحاديث التي استدل بها الإمام الرافعي لا تصلح للاحتجاج بها؛ إمّا لأنها ضعيفة الإسناد، و إمّا لأنها عامة غير مقيدة باليد اليسرى من غيرها.
2. أنه لم يثبت في تعيين إحدى اليدين في التخليل شيء³.
3. أنَّ الاستتفاء ليس له وجه مقارنة بتخليل الأصابع³.

7:2:3 إذا مسح إحدى رجليه في الحضر، ثم مسح الأخرى في السفر، هل يمسح

مسح مقيم أو لا ؟

أصل المسألة:

أن أصل هذه المسألة قوله - ٢ - : "جعل رسول الله - ٢ - ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ويوماً وليلة للمقيم"⁴.

وجه الدلالة: أنَّ النبي - ٢ - بيّن توقيت المسح على الخفين، فجعله للمقيم يوم وليلة، وللمسافر ثلاثة أيام ولياليها⁵.

¹ النووي، المجموع، ج1، ص236؛ النووي، روضة الطالبين، ج1، ص172.

² النووي، المجموع، ج1، ص236.

³ المصدر نفسه.

⁴ مسلم، صحيح مسلم، باب التوقيت في المسح على الخفين، حديث رقم (276)، ج1، ص232.

⁵ الحصري، أبو بكر بن محمد، كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، تحقيق: عبد المجيد طعمه، ط2، 2000، بيروت، دار المعرفة، ج1، ص96.

غير أنَّ الشيخين اختلفا في ما إذا مسح إحدى رجليه في الحضر، والأخرى في السفر، فهل يمسح مسح مقيم، أو مسافر ؟

الرأي الأول: أنه يمسح مسح مسافر ، وبه جزم الإمام الرافعي¹.

الأدلة ومناقشتها:

استدل الرافعي لما ذهب إليه بقوله : " أن الاعتبار في المسح بتمامه حتى لو توضأ في الحضر، ومسح على أحد الخفين ثم سافر ومسح الآخر، كان له أن يمسح مسح المسافرين؛ لأنه لم يتم المسح في الحضر ولو ابتدأ المسح في السفر ثم صار مقيماً نظر إن أقام بعد تمام يوم وليلة لم يمسح، بل ينزع ويستأنف اللبس ويجزئه ما مضى، وإن زاد على يوم وليلة، وإن أقام قبل تمام يوم وليلة فله أن يتم يوماً وليلة مسح المقيمين"²، فتلخص لنا بعد ذلك دليله فالعبرة عنده بتمام المسح وقد وقع في السفر.

ويرد عليه: أن الماسح تتازع في حقه أمران؛ الحضر والسفر، فغلب حكم الحضر، والحالة هذه، لتلبسه بالعبادة في الحضر، فكانت هذه علة الحكم³.
الرأي الثاني: أن الصحيح المختار أنه يمسح مسح مقيم، وإليه ذهب الإمام النووي⁴.

استدل الإمام النووي لما ذهب إليه بأدلة منها:

1. أن الماسح تلبس بالعبادة وهو بالحضر، والنية انصرفت إليه.
2. أنه يترجح جانب الحضر، لأنه الأصل في حياة الإنسان، والسفر عارض.

الترجيح:

بعد عرض دليل الطرفين ومناقشته، يتضح للدراسة رجحان ما ذهب إليه الإمام النووي، لأنه أنشأ المسح وهو مقيم، والنية انصرفت إليه⁵.

¹ الرافعي، العزيز، ج1، ص286.

² المصدر نفسه.

³ الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص108.

⁴ النووي، التحقيق، ص71؛ النووي، المجموع، ج1، ص276؛ النووي، الروضة، ج1، ص244.

⁵ النووي، التحقيق، ص71؛ النووي، المجموع، ج1، ص276؛ النووي، الروضة، ج1، ص244.

8:2:3 حكم من تيقن أنه بعد طلوع الشمس توضاً وأحدث، ولم يدر أيُّهما سبق.

إذا تيقن المسلم الحدث، وشك هل توضاً أو لا ؟ فيلزمه الوضوء، وإذا تيقن الطهارة، وشك في الحدث، بنى على تعيين الطهارة، وهذا القدر متفقٌ عليه بين الشيخين، ولكنهما اختلفا فيمن علم أنه جرى منه بعد طلوع الشمس طهارة وحدث، ولا يعلم أسبقهما إلى رأيين:

الرأي الأول: الأصح أنه يؤمر بإسناد الوهم إلى ما قبل طلوع الشمس، ويتذكر ما كان عليه حينئذ، فإن تذكر أنه كان محدثاً فهو الآن على الطهارة؛ لأنه تيقن الطهارة بعد ذلك الحدث، وشك في تأخر الحدث المعلوم بعد الطلوع عن تلك الطهارة، وإن تذكر أنه كان متطهراً فهو الآن محدث؛ لأنه تيقن حدثاً بعد تلك الطهارة، وإليه ذهب الإمام الرافعي¹.

الأدلة ومناقشتها:

أدلة هذا الرأي ومناقشتها:

استدل الإمام الرافعي لتعيين إسناد الوهم قبل الطلوع بأدلة منها:

1. عن أبي هريرة - t - أن النبي - r - قال: "إذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً فأشكَل عليه، فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتاً، أو يجد ريحاً"².
2. عن عبد الله بن زيد بن عاصم - t - أن النبي - r - قال: "إن الشيطان ليأتي أحدكم فينفخ بين أليتيه، ويقول: أحدثت، أحدثت، فلا ينصرفن حتى يسمع صوتاً، أو يجد ريحاً"³.

الرافعي، الشرح الصغير على الوجيز، ج 1، ص 169 الرافعي، العزيز شرح الوجيز، ج 1، ص 212.

² سبق تخريجه ص 61.

³ قال صاحب التلخيص لم أظفر به، يعني هذا الحديث، ابن حجر، تلخيص الحبير، ج 1، ص 353. نعم إن أصله في الصحيحين عن عباد بن تميم عن عمه، ولكن بغير اللفظ الذي ساقه الإمام الرافعي، حيث جاء فيهما، واللفظ للبخاري: أنه شكاً إلى رسول الله - r - الرجل الذي يخيل إليه أنه يجد الشيء في الصلاة، فقال: لا يفتل - أو لا ينصرف - حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً. البخاري، صحيح البخاري، باب لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن،

وجه الدلالة فيهما: أن الحديثين هي أصل القاعدة الشرعية (اليقين لا يزول بالشك)، وهي من القواعد التي يبنى عليها كثير من الأحكام الشرعية وهي استصحاب اليقين، والإعراض عن الشك، وعليه فإنه يؤمر بإسناد الوهم إلى ما قبل الطلوع، ليعتبر جانب اليقين على الشك¹.

ويعترض عليه بأمرين:

الأول: أن اليقين لا يرفع ولا يترك بالشك يقيناً حاضراً، فإن الطهارة والحدث نقيضان، ومهما شككنا في أحد النقيضين فمحال أن نتيقن الآخر، ولكن المراد أن اليقين الذي كان لا يترك حكمه بالشك، بل يستصحب؛ لأن الأصل في الشيء الدوام والاستمرار، فهو في الحقيقة عمل بالظن، وطرح للشك.

الثاني: أن حكم اليقين لا يزال بالشك لا يكون إلا في مسائل يسيرة خرجت لأدلة خاصة على تخصيصها².

3. قياسه على مسألة البراءة من الدين، مثاله؛ لو علمنا لزيد على عمرو ألف درهم، فأقام عمرو بينة بالأداء أو الإبراء، فأقام زيد بينة أن عمراً أقر له بألف درهم مطلقاً، لم يثبت بهذه البينة شيء، لاحتمال أن الألف الذي أقر به هو الألف الذي علمنا وجوبه، وقامت البينة ببرأته منه، ولا تشغل ذمته بالاحتمال³.

الرأي الثاني: أن الأظهر المختار أنه يلزمه الوضوء مطلقاً، أخذاً بالاحتياط، وإليه ذهب الإمام النووي⁴.

حديث رقم (137)، ج1، ص64. مسلم، صحيح مسلم، باب الدليل على أن من تيقن الطهارة ثم شك في الحدث فله أن يصلي بطهارته تلك، حديث رقم (361)، ج1، ص276.
الرافعي، الشرح الصغير على الوجيز، ج1، ص169؛ الرافعي، العزيز شرح الوجيز، ج1، ص212.

² النووي، المجموع، ج1، ص107.

الرافعي، الشرح الصغير على الوجيز، ج1، ص169؛ الرافعي، العزيز شرح الوجيز، ج1، ص212.

⁴ النووي، التحقيق، ص90؛ النووي، المجموع، ج2، ص55.

أدلة هذا الرأي:

واستدل الإمام النووي لرأيه أنّ الطهارة والحدث - بعد طلوع الشمس - تعارضاً، فليس أحدهما أولى من الآخر، وما قبلهما تحققنا بطلانه، ولا بد من طهارة معلومة أو مظنونة أو مستصحية فوجب الوضوء، أخذاً بالاحتياط¹، وما احتج به الرافعي من أدلة تمت مناقشتها فيما سبق.

توجيه الخلاف مع الترجيح:

بعد عرض أدلة الطرفين، ومناقشة بعضها، يتبيّن للدراسة أن الإمام الرافعي أخذ بالقاعدة الشرعية، وأنزل عليها مسألتها، فخرج بقول الإسناد، أمّا الإمام النووي فقد أخذ بالاحتياط، فخرج بقول الوضوء مطلقاً، ولكنّ السؤال هنا: هل من مخرج يجمع القولين ويقربهما؟

الجواب: نعم، فقد خرج الإمام الشربيني في المغني برأي يجمع بينهما، وقد ذكر أنّه هو المعتمد للفتوى، خلاصته: أنّ من تيقن طهراً أو حدثاً وجعل أسبقهما، فإن كان قبلهما محدثاً، فهو الآن متطهر، اعتاد تجديد الطهارة أم لا؛ لأنه تيقن الطهارة، وشك في تأخر الحدث عنها والأصل عدمه، وإن كان قبلهما متطهراً، فهو الآن محدث؛ لأنه تيقن الحدث وشك في تأخر الطهارة عنه والأصل عدمه.

"هذا إن اعتاد تجديد الطهارة وإن لم تطرد عادته، أما إذا لم يعتد التجديد فهو متطهر؛ لأن الظاهر تأخرها عن الحدث؛ ومع هذا فالأول هو المعتمد - يقصد ما ذكر من تفصيل - كما صححه في الروضة والتحقيق"².

فقد جعل إسناد الوهم إلى ما قبل الطلوع بالنسبة لمن اعتاد تجديد الوضوء، أمّا إذا لم يعتد التجديد، فهو متطهر³.

¹ النووي، المجموع، ج2، ص55.

² الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص74؛ روضة الطالبين، ج1، ص188.

³ الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص74؛ روضة الطالبين، ج1، ص188.

8:2:3 حدُّ مسح اليدين في التيمم¹.

اختلف الشيخان في مقدار مسح اليدين في التيمم إلى رأيين هما:

الرأي الأول: أنَّ الواجب فيهما المسح إلى المرفقين، وإليه ذهب الإمام الرافعي، وهو اختيار الإمام النووي في التحقيق والروضة والمنهاج².
الأدلة ومناقشتها:

أدلة هذا الرأي ومناقشتها:

استدل أصحاب هذا الرأي لما ذهبوا إليه من دخول المرفقين في التيمم بأدلة منها:

1. قوله تعالى: (فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ)³.

وجه الدلالة: أنَّ الله تعالى أوجب طهارة الأعضاء الأربعة في الوضوء في أول الآية ثم أسقط منها عضوين في التيمم في آخر الآية، فبقي العضوان في التيمم على ما ذكرا في الوضوء، إذ لو اختلفا لبيّنهما، وقد أجمع المسلمون على أنَّ الوجه يستوعب في التيمم كالوضوء فكذا اليدان⁴.

فإن قيل: ما منعكم أن تأخذوا برواية عمّار - t - في الوجه والكفين ؟

أجيب: ثبت أنه - ٢ - مسح وجهه وذراعيه، وأن هذا أشبه بالقرآن، ولأنَّ البدل يأخذ حكم المبدل منه.

2. ما روي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - : "مر رجل على رسول الله - ٢ - في سكة من السكك، وقد خرج من غائط أو بول، فسلم عليه، فلم يرُدَّ عليه، حتى

¹ التيمم لغة: القصد، واصطلاحاً إيصال الماء إلى الوجه واليدين بشروط مخصوصة . الفيروز آبادي، القاموس المحيط، فصل الياء، باب الميم، ج 1، ص1513 الشريبي، مغني المحتاج، ج1، ص137.

² الرافعي، الشرح الصغير على الوجيز، ج 1، ص297 للعزیز شرح الوجيز، ج 1، ص241؛ الرافعي، المحرر، ج 1، ص79 النووي، التحقيق، ص 98 روضة الطالبين، ج 1، ص225. الشريبي، مغني المحتاج، ج1، ص152.

³ سورة النساء، آية (43).

⁴ النووي، المجموع، ج2، ص169.

إذا كاد الرَّجُل أن يتوارى في السَّكَّة، ضرب بيديه على الحائط ومسح بهما وجهه، ثم ضرب ضربة أخرى فمسح ذراعيه ثم رد على الرجل السلام..."¹.
وجه الدلالة: قوله " فمسح ذراعيه "، فقد بيَّن النبي - ٢ - بفعله القدر الواجب من المسح، وهو إلى الذراع، والذراع اسم للمساعد إلى المرفق، فيكون واجباً.

ويعترض عليه: أن الحديث لا يصح إسناده، ففيه محمد بن ثابت العبدي، وهو ضعيفٌ جداً².
و أجيب عنه: أن البيهقي لم ينكر هذا الحديث، بل حسَّته، وذكر له شواهد، فيكون حجة³.

3. عن ابن عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي - ٢ - قال: " التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين "⁴.

ويعترض عليه: أن الصواب في هذا الحديث أنه موقوفٌ على ابن عمر - رضي الله عنهما -، وقفه يحيى القطان، وهشيم، وغيرهما، إذن فالحديث موقوفٌ لا مرفوع⁵.

الرأي الثاني: أن الأقوى من حيث الدليل، والأقرب إلى ظاهر السنة الصحيحة، هو المسح إلى الكفين، وإليه ذهب الإمام النووي في المجموع⁶.

¹ أبو داود، سنن أبي داود، باب التيمم في الحضر، حديث رقم (330)، ج1، ص142.
² الزيلعي، عبد الله بن يوسف الحنفي (ت762هـ) (صب الراية لأحاديث الهداية، تحقيق : محمد يوسف البنوري، ط 1، 1357هـ، مصر، دار الحديث، ج 1، ص6؛ ابن حجر، تلخيص الحبير، ج1، ص402.

³ البيهقي، سنن البيهقي، باب كيف التيمم، حديث رقم (936)، ج1، ص205؛

ابن الملن، خلاصة البدر المنير، ج1، ص69.

⁴ الدار قطني، سنن الدارقطني، باب التيمم، حديث رقم (16)، ج1، ص180.

أبن حجر، تلخيص الحبير، ج 1، ص403 ابن الملن، خلاصة البدر المنير، ج 1، ص69 ؛ الزيلعي، نصب الراية، ج1، ص50.

⁶ النووي، المجموع، ج2، ص168.

أدلة هذا الرأي ومناقشتها:

1. قوله تعالى: (فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ)¹.

وجه الدلالة: أن الله تعالى تعبدنا بالتيمم بالتراب عند فقد الماء، وقد بين النبي - ٢ - كيفية التيمم، فيكون الواجب ما ذكره وسيأتي.
ويعترض عليه: أن اليد المطلقة هنا، هي المقيدة في الوضوء في أول الآية، فلا يترك هذا الظاهر إلا بصريح².

2. عن عمّار بن ياسر-رضي الله عنهما- قال: "بعثني رسول الله - ٢ - في حاجة، فأجنت، فلم أجد الماء، فتمرغت في الصعيد كما تمرغ الدابة، ثم أتيت النبي - ٢ - فذكرت ذلك له. فقال: إنما كان يكفيك أن تقول بيديك هكذا، ثم ضرب بيديه الأرض ضربة واحدة، ثم مسح الشمال على اليمين، وظاهر كفيه ووجهه"³.

وجه الدلالة: قوله - ٢ - "ثم مسح الشمال على اليمين، وظاهر كفيه ووجهه"، حيث بين النبي - ٢ - كيفية المسح على اليدين في التيمم، وهو إلى الكفين، والكف يطلق من بداية الأصابع إلى الكوع أو الرسغ.
الترجيح:

بعد عرض الأدلة ومناقشتها أن المعتمد للفتوى في الفقه الشافعي، هو مسح اليدين إلى المرفقين، وذلك لأسباب أهمها:
1. أنه الموافق لظاهر القرآن وأحوط⁴.
2. أنه الموافق لنص الإمام الشافعي⁵.

¹ سورة النساء، آية (43).

² النووي، مسلم بشرح النووي، ج4، ص61.

³ البخاري، صحيح البخاري، باب التيمم، حديث رقم (340)، ج1، ص133؛ مسلم، صحيح مسلم، باب التيمم، حديث رقم (368)، ج1، ص280.

⁴ الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص152.

⁵ الشافعي، الأم، ج1، ص113.

3. أنَّ الاقتصار على الكفين أصح في الرواية، ووجوب الذراعين أشبه بالأصول، و
أصح في القياس¹.

وهنا ينقدح في البال سؤال مفاده: هل يجب التيمم بضربة أو ضربتين، أو
لا يجب ؟

وفي الجواب عنه: اختلف الشيخان في حكم هذه المسألة إلي رأيين هما:
الرأي الأول: ذهب الإمام الرافعي إلى ترجيح الاستحباب بدل الوجوب، وبه
قال كثير من الخرسانيين، وقال: "الواجب إيصال التراب إلى الوجه واليدين، سواء
كان بضربة، أو أكثر، وهذا أصح، نعم يستحب ألا يزيد، ولا ينقص..."².
الرأي الثاني: ذهب الإمام النووي إلى وجوب الضربتين، وقطع به
العراقيون، وجماعة من الخرسانيين، وقال: "الأصح المنصوص وجوب الضربتين،
وان أمكن بضربة بخرقة ونحوها..."³.

توجيه الخلاف مع الترجيح:

وبعد عرض أدلة الطرفين، يتبين للدراسة رجحان ما ذهب إليه الإمام
الرافعي، فهو أقرب لدلالة الأحاديث الصحيحة الصريحة في الاقتصار على ضربة
واحدة، والأخبار التي أثبتت الضربتين لا تسلم من مقال، وقد سبق الحديث عنها،
ولا يثبت الوجوب بمثل هذه الأدلة⁴، وان كان الأحوط الأخذ بأحاديث الضربتين،
والمسح إلى المرفقين خروجاً من الخلاف، والله تعالى أعلم⁵.

¹ النووي، المجموع، ج2، ص170.

² الرافعي، الشرح الصغير على الوجيز، ج 1، ص242لعزيز شرح الوجيز، ج 1، ص298؛
الرافعي، المحرر، ج1، ص79.

³ النووي، روضة الطالبين، ج1، ص226؛ الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص153.

⁴ عجباً لأمر الإمام النووي، يأخذ من حديث عمّار - t - الاقتصار على الكفين في التيمم، ويترك
مشروعية الضربة الواحدة فيه، ويحتج بوجوب الضربتين بأحاديث ضعيفة، وهذه مفارقة
عجيبة.

⁵ الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص152.

3:3 اختلافهما في أحكام الغسل والجنابة والإستطابة :

1:3:3 هل يسامح بباطن العقد على الشعرات في الغسل ؟

اختلف الشيخان في حكم المسألة على النحو الآتي:

الرأي الأول: أنه يسامح بباطن العقد على الشعرات في الغسل، وإليه ذهب

الإمام الرافعي¹.

الأدلة ومناقشتها:

أدلة هذا الرأي ومناقشتها:

استدل الإمام الرافعي لما ذهب إليه بأدلة منها:

1. أنه في معنى الملتحمة.

2. أن الماء يبل محلها.

3. انه يسامح به للسر².

ويرد على ماسبق: أننا لا نسلم بذلك، وذلك لأن نقض هذه الشعرات ممكن

بلا ضرر بخلاف الأصبع الملتحمة، فهو في معنى الملبد³.

الرأي الثاني: الصحيح أنه لا يعفى عنه، وإليه الإمام النووي⁴.

أدلة هذا الرأي ومناقشتها:

استدل الإمام النووي لما ذهب إليه بأدلة منها:

لما روي عن أم سلمة قالت: "يا رسول الله إني امرأة أشد ضفر رأسي أفأنقضه لغسل الجنابة ؟ قال لا إنما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حثيات ثم تقيضين عليك الماء فتطهرين"⁵.

وجه الدلالة: أن ظفائر المغتسلة إنوصل الماء إلى ج ميع شعرها ظاهره

وباطنه من غير نقض لم يجب نقضها ، وان لم يصل إلا بنقضها وجب نقضها ،

¹ الرافعي، العزيز، ج1، ص189.

² الرافعي، العزيز، ج1، ص189؛ النووي، المجموع، ج2، ص159.

³ النووي، المجموع، ج2، ص159؛ النووي، الروضة، ج1، ص200.

⁴ النووي، المجموع، ج2، ص159.

⁵ مسلم، الصحيح، باب حكم ضفائر المغتسلة، حديث رقم (330)، ج1، ص159.

وحديثهم محمول على انه كان يصل الماء إلى جميع شعرها من غير نقض ،
لأن إيصال الماء واجب¹.

وقد يعترض عليه : أن ظاهر الحديث يؤيد ما ذهب إليه الإمام الرافعي، من
عدم وجوب النقض، بل يسامح بباطن العقد على الشعرات.
أجيب عنه: أن حديث أم سلمة محمولٌ على أن الماء كان يصل الى شعرها
من غير نقض، لأنَّ إيصال الماء واجب، وإن لم يصل إلا بنقضه فإنَّ نقضه يجب.
الترجيح:

يرى الطالب أن رأي النووي ينسجم تماماً مع نص الإمام الشافعي حيث
يقول: "فإن لبد رأسه بشيء يحول بين الماء وبين أن يصل إلى شعره وأصوله كان
عليه غسله حتى يصل إلى بشرته وشعره"²، ولأنَّ المفهوم من حديث أم سلمة أنَّ
الماء إذا لم يصل إلاَّ بنقض الشعر، وجب نقضه، فكان هذا الرأي هو المعتمد
للفقوى³.

**3:3حكم قراءة الفاتحة في الصلاة لفاقد الماء والتراب إذا كان جنباً وأراد أن
يصلي لحرمة الوقت.**

اختلف الشيخان في حكم هذه المسألة إلى رأيين :

الرأي الأول: عدم جواز قراءة الفاتحة لفاقد الطهورين، ويأتي بالذكر
والتسبيح بدلاً، كالعاجز عن القراءة، وإليه ذهب الإمام الرافعي⁴.
أدلة هذا الرأي ومناقشتها:

1. قوله صلى الله عليه وسلم: " لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئاً من القرآن"⁵.

¹ النووي، مسلم بشرح النووي، ج4، ص12.

² الشافعي، الأم ، ج1، ص102.

³ النووي، المجموع، ج2، ص159.

⁴ الرافعي، العزيز، ج1، ص185.

⁵ الترمذي، سنن الترمذي، باب لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئاً من القرآن ، قال الألباني : حديث
منكر، حديث رقم (131)، ج1، ص236.

2. قول الإمام علي - عليه السلام: "يُكَنُّ يَحْجِبُهُ" أو قال يحجزه عن القرآن شيء سوى الجنابة"¹.

وجه الدلالة فيهما : قوله " لا يقرأ الجنب "، "لم يكن يحجبه "، فلا يستثنى من هذه الصور شيء إلا بدليل ولا دليل².

ويرد عليه خجة في هذا الحديث لمن منع الجنب من القراءة ، لأنه ليس فيه نهى وإنما هي حكاية فعل ، ولم يبين النبي - ﷺ - وسلم أنه إنما امتنع من ذلك لأجل الجنابة³.

3. ولأنه عاجز عنها شرعاً، فيأتي بالأذكار التي بها من لا يحسن الفاتحة⁴.
ويرد عليه: قوله "عاجز عنها شرعاً"، لا نسلم به، فهو قادرٌ على القراءة، وقراءته كركوعه وسجوده، ولأنه مضطر إليها، وكذلك هو مرخصٌ له بالصلاة، فالترخيص له بالقراءة من باب أولى⁵.

الرأي الثاني: أن الأصح الذي قطع به جماهير العراقيين أنه يجب عليه قراءة الفاتحة، وإليه ذهب الإمام النووي⁶.
أدلة هذا الرأي:

استدل الإمام النووي لما ذهب إليه بأدلة منها:

1. قوله صلى الله عليه وسلم: " لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب"⁷.
2. ما روي عن عائشة قالت: "كان النبي - ﷺ - يذكر الله على كل أحيانه"⁸.

¹ أبو داود، السنن، باب في الجنب يقرأ القرآن، قال الألباني : حديث ضعيف، حديث رقم (229)، ج 1، ص 108.

² الرافعي، العزيز، ج 1، ص 185.

³ ابن حجر، التلخيص، ج 1، ص 375.

⁴ الرافعي، العزيز، ج 1، ص 185.

⁵ النووي، المجموع، ج 2، ص 131؛ النووي، الروضة، ج 1، ص 197.

⁶ النووي، المجموع، ج 2، ص 131؛ النووي، الروضة، ج 1، ص 197.

⁷ البخاري، صحيح البخاري، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم، رقم (723)، ج 1، ص 263.

⁸ البخاري، صحيح البخاري، هل يتبع المؤذن فاه ههنا وههنا وهل يلتفت في الأذان ، ج 1، ص 227.

الترجيح:

بعد عرض ما تقدم يتبين للدراسـة وجـان ما ذهب إليه الإمام النووي، لعموم الأدلة الموجبة لقراءة الفاتحة، وما لا يتـم الواجب إلا به فهو واجب، ولأنه - ٢ - كان يذكر الله تعالى على كل أحيانه¹.

3:3:3 مني غير الآدمي بين النجاسة والطهارة.

اتفق الشيخان على طهارة مني الآدمي، والدليل عليه من السنة مـ ١ روي عن عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت: "ولقد رأيتني أفركه - تقصد المنى - من ثوب رسول الله - ٢ - فركاً فيصلي فيه"².

وجه الدلالة فيه قوله: "فيصلي فيه"، فدل على طهارة مني الآدمي، لأنه مبدأ خلقه، فأشبهه التراب، فأنحصر الخلاف في مني غير الآدمي من الحيوان ماعدا الكلب والخنزير، فإنه نجسٌ بلا خلاف³.

حصل خلاف بين الشيخين في حكم هذه المسألة على النحو الآتي:

الرأي الأول: أن الأظهر نجاسة مني غير الآدمي، وإليه ذهب الرافعي⁴.
دليل هذا الرأي:

استدل الإمام الرافعي على نجاسة مني غير الآدمي؛ بأنه مستحيل في الباطن كالدّم، وإنما حكم بطهارته من الآدمي تكريماً له⁵.
ويرد عليه: أننا لا نسلم بذلك، لأنه خارجٌ من حيوان طاهر يخلق مثل أصله فكان طاهراً، كالبيض، ومنى الآدمي⁶.

¹ النووي، المجموع، ج2، ص131؛ النووي، الروضة، ج1، ص197.

² مسلم، الصحيح، باب حكم المنى، حديث رقم (288)، ج1، ص238.

³ الرافعي، العزيز، ج1، ص41 النووي، المجموع، ج2، ص397؛ النووي، مسلم بشرح النووي، ج3، ص198.

⁴ الرافعي، العزيز، ج1، ص41؛ الرافعي، المحرر، ج1، ص65.

⁵ الرافعي، العزيز، ج1، ص41.

⁶ النووي، المجموع، ج2، ص396.

الرأي الثاني: أن الأصح عند المحققين والأكثرين أنه طاهر، وإليه ذهب النووي¹.
دليل هذا الرأي:

استدل الإمام النووي لما ذهب إليه بأنه دم وتحول إلى مني وهو سيخلق منه حيوان طاهر.

الترجيح:

بعد عرض ما سبق يتبين للدراسة أن مثل هذه المسألة غير عملية بالمعنى الواقع، ومع ذلك فإنه يظهر للدراسة رجحان ما ذهب إليه الإمام النووي من طهارة مني غير الآدمي، سواء أكان مأكول اللحم أم لا، فهو يقو ل: "والأصح طهارة الجميع غير الكلب والخنزير وفرع أحدهما، وممن صرح بتصحيحه الشيخ أبو حامد، والبندنجي، وابن الصباغ، والشاشي، وغيرهم"².

4:3:3 حكم قراءة القرآن من المصحف للمحدث، إذا أورقه بقضيب.

اتفق الشيخان على أنه يحرم على المحدث جميع أنواع الصلاة، والسجود، والطواف، ومس المصحف، وحمله، ويحرم مس حاشية المصحف، وما بين السطور، وحمله بالعلاقة قطعاً، ويحرم مس الجلد على الصحيح، والغلاف، والصندوق، والخريطة³، إذا كان فيهنّ المصحف، ولكنهما اختلفا فيمن قلب أوراق المصحف بعود وهو محدث، فهل يصح أو لا ؟ إلى رأيين:
الرأي الأول: أن الأصح هو منع المحدث من القراءة مع قلب الأوراق بعود، وإليه ذهب الإمام الرافعي، وبه قطع الخراسانيون⁴.

¹ النووي، المجموع، ج2، ص396؛ النووي، الروضة، ج1، ص128.

² النووي، المجموع، ج2، ص396؛ النووي، الروضة، ج1، ص128.

³ الخريطة: شبه كيس يشرح من أديم وخرق والجمع خرائط. الفيومي، أحمد بن محمد المقرئ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، بيروت، المكتبة العلمية، كتاب الخاء، ج1، ص162.

⁴ الرافعي، الشرح الصغير على الوجيز، ج1، ص171 الرافعي، العزيز شرح الوجيز، ج1، ص220؛ الرافعي، المحرر، ج1، ص29.

الأدلة ومناقشتها:

أدلة هذا الرأي ومناقشتها:

استدل الإمام الرافعي للقطع بالمنع بأدلة منها:

1. قوله تعالى: (لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ) ¹.

وجه الدلالة: أن الآية خبر بمعنى النهي، فدللت على أن المحدث لا يجوز له مس المصحف تعظيماً له، ومن قلب أوراقه فهو ماسٌ له.

ويجاب عنه: أن من قلب أوراق المصحف بقضيب ونحوه، لا يعد حاملاً له ولا ماساً، فهو قد حافظ على شرط التعظيم ².

2. ما روي عن حكيم بن حزام - t - أن النبي - r - قال له: "لا تمس القرآن إلا وأنت على طهر" ³.

ويجاب عنه: أن في إسناده سويداً أباً حاتم، وهو ضعيفٌ، حتى ولو صح الحديث فليس فيه دلالة من منع المحدث من تقليبه بقضيب ونحوه ⁴.

3. ما روي أنه - r - قال: "لا يحمل المصحف ولا يمسه إلا طاهر" ⁵.

ويجاب عنه: أن هذا اللفظ لا يعرف في شيء من كتب الحديث، ولا يوجد ذكر حمل المصحف في شيء من الروايات، أمّا المس، ففيه الحديث السابق ⁶.

4. قياسه على من لف كمه على يده وقلب الأوراق بها فهو حرام.

¹ سورة الواقعة، آية (79).

² النووي، المجموع، ج2، ص55.

³ الدار قطني، علي بن عمر، سنن الدار قطني، تحقيق : عبد الله هاشم، (د.ط.)، 1966، بيروت،

دار المعرفة، باب في نهى المحدث عن مس القرآن، حديث رقم (6)، ج1، ص123.

⁴ ابن حجر، تلخيص الحبير، ج1، ص361.

لم أجد⁵ الحديث فيما بين يدي من كتب الحديث، وذكر صاحب الخلاصة أن هذه الرواية غريبة .

ابن الملقن، خلاصة البدر المنير، ج1، ص38.

⁶ ابن حجر، تلخيص الحبير، ج1، ص362.

ويجاب عنه: أن هناك فرقاً بين من لف كفه على يده، وبين العود، وذلك لأنَّ الكم متصل به، وله حكم أجزائه في منع السجود عليه وغيره، بخلاف العود¹.
الرأي الثاني: أنَّ الأصح هو القول بالجواز، وبه قطع العراقيون، وإليه ذهب الإمام النووي².

أدلة هذا الرأي ومناقشتها:

استدل الإمام النووي للقول بالجواز بأدلة منها:

1. قوله تعالى: (لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ)³.

وجه الدلالة: أنَّ من قلب المصحف بقضيب ونحوه، لا يعد حاملاً ولا ماساً، بخلاف من قلبه بكمه فإنه لا يصح⁴.

ويجاب عن هذا الاستدلال بأمرين:

الأول: أنَّ هذا يرده الحس، فإنَّ نجد من يقلب الورقة رافعاً لها حال القلب من جهة إلى جهة، وذلك حملٌ حسي.

الثاني: أن التلقيب يقع باليد لا بالكم، وكذا العود يلحق به⁵.

الترجيح:

بعد عرض أدلة الطرفين ومناقشتها، يتبين للدراسة رجحان ما ذهب إليه الإمام النووي، وذلك لأمرين:

الأول: لأنَّه غير حامل ولا ماس له حقيقة، فهو قد حافظ على شرط التعظيم.

الثاني: لأنه لا يوجد ذكر الحمل في شيء من الروايات⁶.

¹ النووي، المجموع، ج2، ص58.

² النووي، التحقيق، ص81؛ النووي، المجموع، ج1، ص58 النووي، روضة الطالبين، ج1، ص190؛ الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص73.

³ سورة الواقعة، آية (79).

⁴ الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص73.

⁵ الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص73.

⁶ النووي، التحقيق، ص81؛ النووي، المجموع، ج1، ص58 النووي، روضة الطالبين، ج1، ص190؛ الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص73.

ويمكن لنا أن نخرج برأي جامع ذكره صاحب المغني، وهو : أنه إن كانت الورقة قائمة فصفحتها يعود جاز، وإن احتاج في صفحتها إلى رفعها حرّم؛ لأنه حامل لها¹.

ويرى الدكتور عبد المل ك السعدي أن الورقة إذا كانت ملصقة من أسفلها وقلبها يعود لا يعد حاملاً لها، سواء كانت قائمة أو غير قائمة، لأنّ الرفع لم يتحقق بل تحقق القلب فقط، وهو ما أميل إليه.

5:3:3 خروج المني من مخرج غير معتاد.

موجبات الغسل أربعة:

الأول: الموت.

والثاني: الحيض والنفاس.

والثالث: إذا ألقت الحامل ولداً، أو علقه، أو مضغه، ولم تر دماً ولا بللاً، والرابع: الجنابة، وهذه الموجبات متفق عليها بين الشيخين²، ولكنهما اختلفا في بعض الجزئيات منها، هل يجب الغسل إذا خرج المني من طريق غير معهود³، مثل أن يخرج من ثقبه في الصلب، أو في الخصية ؟ اختلف الشيخان في حكم هذه المسألة إلى رأيين:

¹ الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص73.

² الرافعي، الشرح الصغير على الوجيز، ج 1، ص223؛ الرافعي، العزيز شرح الوجيز، ج1، ص177؛ النووي، التحقيق، ص 88 النووي، المجموع، ج 1، ص104؛ النووي، روضة الطالبين، ج1، ص192؛ الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص113.

³ توجّهت بالسؤال للدكتور صبري الحنيفات وهو اختصاصي في الطب العام، هل يخرج المني من مخرج غير معتاد ؟ فأجاب: في الوضع الطبيعي للإنسان السوي السليم لا يخرج السائل المنوي من غير مجراه الطبيعي، وهو من الخصية إلى حبل الخصية ثم إلى الغدد التابعة والمخزنة للسائل المنوي، ويمكن أن يخرج هذا السائل من غير مجراه الطبيعي في حالات:

أ- التشوه الخلقي. ب- مضاعفات العمليات الجراحية. ج- الحوادث والإصابات.

الرأي الأول: أنّ الأظهر وجوب الغسل، لا فرق بين أن يخرج منيه من طريق معتاد أو من غيره، وإليه ذهب الإمام الرافعي في الشرحين، والإمام النووي في التحقيق والروضة والمنهاج¹.

الأدلة ومناقشتها:

أدلة هذا الرأي ومناقشتها:

استدل الإمام الرافعي لوجوب الغسل بعدة أدلة منها:

1. عن أبي سعيد الخدري - t - أنّ النبي - r - قال: "الماء من الماء"².
2. عن أم سلمة - رضي الله عنها - قالت: "جاءت أم سليم إلى النبي - r - ، فقالت: يا رسول الله - r - إن الله لا يستحي من الحق، فهل على المرأة من غسل إذا احتلمت ؟ فقال رسول الله - r - ؟ نعم إذا رأت الماء، فقالت: أم سلمة يا رسول الله، وتحتلم المرأة ؟ فقال: تربت يداك فبم يشبهها ولدها"³.

وجه الدلالة فيهما: قوله (الماء من الماء)، (نعم إذا رأت الماء)، أن اللفظ

جاء بصيغة العموم، دون تفريق بين أن يخرج منيه من مخرج معتاد، أو من غيره⁴.
وقد يعترض عليه: بأنّ الله تعالى تعبدنا بالطهارة مما يخرج من السبيلين، و
أما ما خرج من غير السبيلين فلا يدخل في حكم الطهارة.

الرأي الثاني: أن الأصح عدم وجوب الغسل، وتأخذ حكم النجاسة المعتادة إذا

خرجت من غير السبيلين، وإليه ذهب الإمام النووي في المجموع⁵.

¹ الرافعي، الشرح الصغير على الوجيز، ج 1، ص223 الرافعي، العزيز شرح الوجيز، ج 1، ص181؛ النووي، التحقيق، ص 88 للنووي، روضة الطالبين، ج 1، ص192؛ الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص118.

² مسلم، صحيح مسلم، باب إنما الماء من الماء، حديث رقم (343)، ج1، ص269.

³ مسلم، صحيح مسلم، وجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها ، حديث رقم (313)، ج1، ص251.

⁴ الرافعي، العزيز شرح الوجيز ، ج1، ص181.

⁵ النووي، المجموع، ج1، ص112.

أدلة هذا الرأي ومناقشته:

دليل الإمام النووي لعدم وجوب الغسل بعدة أدلة منها:

قياسه على حكم النجاسة إذا خرجت من غير السبيلين، ولأن غسل غير موضع الإصابة أمر تعبدى، فيقتصر على مورد الشرع، وهو المخرج المعتاد. **ويجاب عنه:** أن هذا قياس مع الفارق، ولا يقوى على الأحاديث السابقة الدالة على لزوم الغسل دون تفريق بين المعتاد وغيره.

ووجه الفرق هنا: أن النجاسة المطلوب غسلها من أي موضع خرجت، أما المني فإنه موجب للغسل من أي مكان خرج إذا كان بنفس الضوابط من لذة وشهوة عند خروجها من منفذ غير معتاد، أما إذا خرج سائل من غير لذة وشهوة، فهو نجاسة عادية لا توجب الغسل.

الترجيح:

بعد عرض ما تقدّم يتبين للدراسة رجحان ما ذهب إليه الرافعي في الشرحين، والنووي في التحقيق والروضة والمنهاج من وجوب الغسل لا فرق بين المخرج المعتاد من دونه.

وقد نقل الإمام الشربيني الرأي المعتمد بقوله: "... ولا فرق في وجوب الغسل بخروج المني بين أن يخرج من طريقه المعتاد وإن لم يكن مستحكماً وغيره أي ومن غيره إذا كان مستحكماً مع انسداد الأصلي؟ يخرج من تحت الصلب ، فالصلب هنا كالمعدة في باب الحدث ، فيفرق بين الانسداد العارض والخلقي كما فرق هناك؛ هذا هو المعتمد ¹. ولا سيما أن خروج المني بشهوة يؤدي الى تضاييق مسامات الجسم ولا تعود إلى طبيعتها إلاّ بالماء، هكذا اكتشف الطب الحديث.

¹ الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص115.

6:3:3 غُسل ما على بدنه من أذى.

من كان على بدنه نجاسة، هل تجزئه الغسلة الواحدة عن النجاسة والوضوء وعن الغسل ؟ أو يقال: طهر المحل بتلك الغسلة، ووجب عليه غسلة أخرى للوضوء والجنابة ؟

اختلف الشيخان في حكم هذه المسألة إلى رأيين هما:

الرأي الأول: الأصح هو طهارة المحل بتلك الغسلة، وعليه الوضوء والغسل بعد ذلك، وإليه ذهب الإمام الرافعي، حيث قال: "والأكمل أن يغسل ما على بدنه من الأذى أولاً"¹.

الأدلة ومناقشتها:

أدلة هذا الرأي ومناقشتها:

استدل الإمام الرافعي لعدم كفاية الغسلة الواحدة ، بعدة أدلة منها:

1. قوله تعالى: "(وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ)" ².

وجه الدلالة: أَنَّ الإخلاص عمل القلب، وهو النية والأمر به يقتضي الوجوب، والنية محلها القلب، ووقتها عند أول إفاضة الماء على جزء من بدنه، ويستحب، استدامتها إلى الفراغ، وعليه يجب تمييز إزالة النجاسة والغسل ولا يحصل ذلك بالغسلة الواحدة.

ويجاب عنه: أنهما واجبان مختلفا الجنس فلا يتداخلان، وعلى هذا تقديم إزالتها شرطاً لا ركن³.

2. أنهما - أي إزالة النجاسة والغسل - واجبان مختلفا الجنس، فلا يتداخلان⁴.

¹الرافعي، الشرح الصغير على الوجيز، ج 1، ص299الرافعي، العزيز شرح الوجيز، ج 1، ص190.

²سورة البينة، آية (5).

³الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص122.

⁴الرافعي، الشرح الصغير على الوجيز، ج1، ص299الرافعي، العزيز شرح الوجيز، ج 1، ص190.

فإنَّ اعتراض معترض فقال: الأذى المذكور إمَّا أن يكون المراد منه الشيء القذر، أو النجاسة، وكيف يجوز الأول، وقد فسّر الشارحون قول الشافعي - t - : (ثمَّ يغسل ما به من الأذى)¹، بموضع الاستنجاء، إذا كان قد استنجى بالحجر، وهذا تفسير له بالنَّجاسة، وكذلك فسروا لفظ الأذى في الخبر.

وان كان الثاني فكيف عطف النجاسة على الأذى في الوسيط، والعطف يقتضي المغايرة، ثمَّ من على بدنه نجاسة لا بد من إزالة النجاسة أولاً ليعتد بغسله ووضوئه، وإذا كان كذلك كان غسل الموضع عن النجاسة من الواجبات لا من صفات الكمال².

والجواب عليه: أن من على بدنه نجاسة لو اقتصر على الاغتسال أو الوضوء، وزالت تلك النجاسة طهر المحل.

وهل يرتفع الحدث فيه ؟، وجهان: فإن قلنا؛ بارتفاع الحدث أمكن عدَّ إزالة النجاسة من جملة صفات الكمال، ولعل من عدّه منها صار إلى ذلك الوجه. وإن قلنا؛ لا يرتفع الحدث وهو الظاهر من المذهب، فالأذى المحدود إزالته من جملة صفات الكمال، إنما هو الشيء المستقذر³.

وقد رد الإمام الرافعي على من قال: أن إزالة النجاسة من واجبات الغسل، بقوله: "لنا أنه لو كان من واجبات نفس الغسل لكان الترتيب معتبراً في أركان الغسل؛ لاشتراط تقديم إزالة النجاسة، وقد اتفقوا على أنه لا ترتيب في الغسل، ولأنَّ الأمر في الوضوء والغسل واحد، ولم يعدّه أحد من أركان الوضوء، فإذاً تقديم إزالة النجاسة شرط فيهما، وشرط الشيء لا يعد من نفس ذلك الشيء كالطهارة وستر العورة، لا يعدان من أفعال الصلّاة وأركانها"⁴.

¹المزني، إسماعيل بن يحيى، مختصر المزني على كتاب الأم، (د.ت)، (د.ط)، بيروت، دار المعرفة، ج1، ص7.

²الرافعي، العزيز شرح الوجيز، ج1، ص191.

³المصدر نفسه.

⁴المصدر نفسه.

3. قياسه على غسل الميت، وذلك بأنَّ أقلَّ الغسل استيعاب بدنه بالماء بعد إزالة النجاسة مع الاكتفاء بالغسلة في الميت أولى؛ لأنَّ النية لا تجب في غسله¹.

ويرد عليه: بأنَّ ما ذكر في كتاب الجنائز لبس بصريح في اشتراط تقديم إزالة النجاسة؛ لأنَّ كلمة (بعد) لا تدل على الترتيب، فهي بمعنى مع²، فيكون التقدير استيعاب بدنه مع إزالة النجاسة³.

الرأي الثاني: أنَّ الغسلة الواحدة تكفي، وترتفع النجاسة والجنابة معاً، وإليه ذهب الإمام النووي⁴.

أدلة هذا الرأي:

بعد عرض أدلة الإمام الرافعي ومناقشتها، تبين وجهة نظر الإمام النووي ودليله، ويضيف:

عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: "كان رسول الله - ٢ - إذا اغتسل من الجنابة يبدأ فيغسل يديه، ثم يفرغ بيمينه على شماله فيغسل فرجه، ثم يتوضأ وضوئه للصلاة، ثم يأخذ الماء فيدخل أصابعه في أصول الشعر حتى إذا رأى أن قد استبرأ، حفن على رأسه ثلاث حففات، ثم أفاض على سائر جسده، ثم غسل رجليه"⁵.

وجه الدلالة: أن الرسول - ٢ - جعل الغسلة الواحدة تكفي لإزالة النجس والحدث، وبنية واحدة، وهي نية رفع الحدث⁶.

¹ الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص122.

² وسأهده في القرآن الكريم قوله تعالى: (عُتِلُّ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٌ)؛ أي: مع ذلك زنيم؛ أي دعي في قريش.

³ الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص122.

⁴ النووي، التحقيق، ص 93 النووي، المجموع، ج 2، ص60 النووي، روضة الطالبين، ج 1، ص201؛ الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص122.

⁵ مسلم، صحيح مسلم، باب صفة غسل الجنابة، حديث رقم (316)، ج1، ص253.

⁶ الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص122.

الترجيح:

بعد عرض ما تقدم يتبين للدراسة رجحان ما ذهب إليه الإمام النووي، لقوة دليله وتعليه، ولأنَّ النجاسة الحقيقيَّة والحكميَّة متداخلتان، فإذا ارتفع واحدة ارتفع الجميع¹.

7:3:3 حكم استقبال الشمس والقمر وإستدبارهما في حالة قضاء الحاجة.

اتفق الشيخان إلى أنَّ المصلِّي إذا كان في بناء، أو بين يديه ساتر، فالأدب أن لا يستقبل القبلة ولا يستدبرها، وإذا كان في الصحراء، ولم يستر بشيء، حرَّم عليه استقبال القبلة، ولا يستدبرها بغائط ولا بول²، بدليل قوله - ٢ - "إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ولكن شرقوا أو غربوا"³.

أمَّا البناء فلا حرمة فيها لما روي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: "رقيت على بيت أختي حفصة، فرأيت رسول الله - ٢ - قاعداً لحاجته، مستقبل الشام مستدبر القبلة"⁴.

وجه الدلالة: أنَّ النبي - ٢ - استقبل بيت المقدس لقضاء حاجته، ومستقبل بيت المقدس بالمدينة، يكون مستدبراً للكعبة، فاختص الجواز بالبنیان دون الصحراء⁵.

وسبب المنع في الصحراء بحسب قول الإمام الرافعي: أنَّ الصحراء لا تخلو عن مُصلٍّ من ملك، أو جني، أو انسي، فربما وقع بصره على عورته فأماً في الأبنية، فالحشوش لا يحضرها إلا الشياطين، ومن يصلي خارجاً عنها، فيحول البناء بينه وبين المصلِّي، وليس السبب مُجرد احترام الكعبة⁶.

¹ النووي، التحقيق، ص93؛ النووي، المجموع، ج2، ص160.

² الرافعي، الشرح الصغير على الوجيز، ج1، ص171؛ النووي، المجموع، ج1، ص67.

³ البخاري صحيح البخاري، باب قبلة أهل المدينة وأهل الشام والمشرق حديث رقم (386)، ج1، ص154.

⁴ مسلم، صحيح مسلم، باب الإستطابة، حديث رقم (266)، ج1، ص224.

⁵ الرافعي، الشرح الصغير على الوجيز، ج1، ص171.

⁶ الرافعي، العزيز شرح الوجيز، ج1، ص137.

ولم يرتضِ الإمام النووي تعليل سلفه الإمام الرافعي، بل التعليل الصحيح بنظره، أنَّ جهة القبلة معظمة، فوجب صيانتها في الصحراء، ورخص فيها في البناء للمشقة¹، إلاَّ أن الشيخين اختلفا في حكم استقبال واستدبار الشمس والقمر حال قضاء الحاجة إلى رأيين:

الرأي الأول: كراهة استقبال الشمس والقمر واستدبارهما حال قضاء الحاجة، وإليه ذهب الإمام الرافعي، وهو اختيار الغزالي، وبه قال النووي في الروضة². استدل الإمام الرافعي على كراهة استقبال الشمس والقمر واستدبارها حال قضاء الحاجة، بأدلة منها:

1. ورد النهي عن استقبال الشمس والقمر بالفرج، فقد روي عن النبي - ٢ - مرفوعاً: "نهى أن يبول الرجل وفرجه بادٍ للشمس، ونهى أن يبول وفرجه بادٍ للقمر"³.

وجه الدلالة: أنَّ النبي - ٢ - نهى عن استقبال الشمس والقمر حال قضاء الحاجة، والنهي عام في الاستقبال والاستدبار، فيكون حجة. ويرد عليه: أنَّ الحديث باطل لا يعرف، مداره على عبَّاد بن كثير، فهو من اختلاقه، فالحديث غير صالح للاحتجاج به⁴.

2. أنَّ الاحتراز عن استقبال النيران⁵ ليس بواجب بحال، وإنَّما هو أدب، والاحتراز عن استقبال الكعبة واستدبارها أدب في حال، وواجب في حال⁶.

¹ النووي، المجموع، ج1، ص70.

² الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد (ت505هـ) الوسيط، تحقيق: أحمد محمود إبراهيم و محمد محمد إبراهيم، ط 1، 1417 القاهرة، دار السلام، ج 1، ص294؛ الرافعي، الشرح الصغير على الوجيز، ج 1، ص171؛ الرافعي، العزيز شرح الوجيز، ج 1، ص137؛ النووي، روضة الطالبين، ج1، ص175.

³ ابن حجر، تلخيص الحبير، ج1، ص302.

⁴ ابن حجر، تلخيص الحبير، ج1، ص302؛ ابن الملقن، خلاصة البدر المنير، ج1، ص43.

⁵ أي الشمس والقمر.

⁶ الرافعي، العزيز شرح الوجيز، ج1، ص138.

ويجاب عنه بأمرين هما:

الأول: أنَّ دليل القبلية صحيحٌ مشهور، ودليل هذا ضعيفٌ بل باطل، ولهذا لم يذكره المصنف، ولا كثيرون ولا الشافعي - t - .

الثاني: أنَّ الحكم بالاستحباب يحتاج إلى دليل، ولا دليل في المسألة¹.

الرأي الثاني: عدم كراهة استقبال الشمس والقمر واستدبارهما عند قضاء الحاجة، والمختار أنَّه مباح فعله وتركه سواءً، وإليه ذهب الإمام النووي في التحقيق والمجموع والمنهاج².

الترجيح:

بعد عرض ما تقدم يتبيّن للدراسة رجحان ما ذهب إليه الإمام النووي، من عدم كراهة استقبال الشمس والقمر واستدبارهما، فيكون هو المعتمد للفتوى في الفقه الشافعي، لأمر أهمها:

1. أنَّ النهي مختص بالقبلة لا يتعداه إلا بدليل، ولا دليل للمخالف.
2. لم يذكر الإمام الشافعي - t - أنَّ قاضي الحاجة يترك استقبال الشمس والقمر.
3. أنَّ الكراهة لا أصل لها بوجه من الوجوه³.

¹ النووي، المجموع، ج1، ص78.

² النووي، التحقيق، ص 84 النووي، المجموع، ج 1، ص78؛ الشرييني، مغني المحتاج، ج 1، ص76.

³ النووي، المجموع، ج1، ص78؛ الشرييني، مغني المحتاج، ج1، ص76.

الفصل الرابع

في اختلاف الإمامين في كتاب الصلاة

1:4 اختلافهما في صفة الصلاة.

1:1:4 هل يشترط أن تكون الآيات بدل الفاتحة لغير القادر عليها متواليات.

حصل خلاف بين الشيخين في حكم هذه المسألة على النحو الآتي:

الرأي الأول: الواجب قراءة سبع آيات متوالية، وإن لم يحسنها أتى بها متفرقة، وإليه ذهب الإمام الرافعي¹.

الأدلة ومناقشتها:

أدلة هذا الرأي ومناقشتها:

استدل الإمام الرافعي لما ذهب إليه بأدلة منها:

1. قوله تعالى: (وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ)².

وجه الدلالة: أن العدد في الآي مرعي، فوجب أن يكون بدل الفاتحة متوالية³.

2. ما روي أنه - ٣ - عد الفاتحة سبع آيات⁴.

وجه الدلالة: أنه لا بد من مراعاة العدد في بدلها، وتكون متوالية⁵.

ويجاب عنهما: أن الآية لا دليل فيها على وجوب أن يكون بدل الفاتحة

متوالياً، وكذا الحديث، مع ذلك فإن الحديث ضعيف، لأن فيه إسحاق بن عبد الواحد د الموصلي، وهو متروك⁶.

¹الرافعي، الشرح الصغير على الوجيز، ج 2، ص141الرافعي، العزيز، ج 1، ص501؛

الرافعي، المحرر، ج1، ص123.

²سورة الحجر، آية (87).

³الرافعي، العزيز، ج1، ص501.

⁴البيهقي، السنن الكبرى، باب الدليل على أنها سبع آيات ببسم الله ، ج2، ص376.

⁵الرافعي، العزيز، ج1، ص501.

⁶ابن حجر، التلخيص، ج1، ص579.

الرأي الثاني: أنه تجزيه المتفرقة، وإن كان يحسن المتوالية، وإليه ذهب الإمام النووي¹.

أدلة هذا الرأي ومناقشتها:

أستدل لهذا الرأي بأدلة منها:

1حديث المسيء صلاته، جاء فيه: "فإن كان معك قرآن فاقراً به وإلا فاحمد الله عز وجل وكبره وهله"².

وجه الدلالة قوله فإن كان معك قرآن فاقراً به، "ولم يذكر النبي - e - كون البديل متوالياً أم لا.

2. قياساً على قضاء رمضان، فإنه يصح متوالياً وغير متوالٍ مع القدرة عليه³.

الترجيح:

بعد عرض ما تقدم يتبين للدراسة رجحان ما ذهب إليه النووي من جواز المتفرقة مع حفظه لآيات متوالية، حيث يقول: "الأصح تجزيه المتفرقة من سورة أو سور، وهو المنصوص في الأم"⁴، فيكون هو المعتمد للفتوى في الفقه الشافعي⁵.

2:1:4 وضع اليدين والركبتين والقدمين مع جبهته في الصلاة.

أننا إذا قلنا: لا يجب وضعها، اعتمد ما شاء ورفع ما شاء، ولا يمكنه أن يسجد مع رفع الجميع، وإذا قلنا: يجب وضع هذه الأعضاء، كفى وضع أدنى جزء من كل عضو منها⁶.

¹النووي، المجموع، ج 3، ص234النووي، الروضة، ج 1، ص250؛ الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص231.

²الترمذي، السنن باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود، قال الألباني: حديث صحيح، حديث رقم (861)، ج1، ص289.

³ الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص231؛ الحصيني، كفاية الأخيار، ج1، ص161.

⁴ النووي، المجموع، ج3، ص234.

⁵ الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص231.

⁶ الرافعي، العزيز، ج1، ص520؛ النووي، المجموع، ج3، ص280-281.

حصل خلاف بين الشيخين في حكم هذه المسألة على النحو الآتي:

الرأي الأول: أن الأظهر عدم وجوبه، وإليه ذهب الإمام الرافعي¹.

أدلة هذا الرأي ومناقشتها:

استدل لهذا الرأي بأدلة منها:

1. قوله تعالى: (سيماهم في وجوههم من أثر السجود)².

2 حديث ابن عمر رضي الله عنهما - أن النبي - e - قال: " وإذا سجدت فمكّن جبهتك ولا تتقرّ نقرأ"³.

وجه الدلالة فيهما: أن الشارع الحكيم افردها بالذكر، وهذا يدل على مخالفتها

لغيرها؛ ولأنه لو وجب وضعها لوجب الإيماء بها عند العجز عن وضعها، والإيماء بها لا يجب فلا يجب وضعها⁴.

ولأن المقصود منه وضع أشرف الأعضاء على مواطئ الأقدام، وهو خصيص بالجبهة، ويتصور رفع جميعها، كأن يصلي على حجرين بينهما حائط قصير ينبطح عليه عند سجوده ويرفعها⁵.

ويرد عليه: أنه إنما لم يجب الإيماء بها عند العجز وتقريبها من الأرض كالجبهة؛ لأن معظم السجود وغاية الخضوع بالجبهة دونها، ويكفي وضع جزء من كل واحد من هذه الأعضاء كالجبهة⁶.

الرأي الثاني: أن الأظهر وجوبه، وإليه ذهب الإمام النووي⁷.

¹الرافعي، الشرح الصغير على الوجيز، ج 2، ص165 الرافعي، العزيز، ج 1، ص520؛

الرافعي، المحرر، ج1، ص131.

²سورة الفتح، آية (29).

³ابن حبان، محمد بن أحمد، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط3، 1993، بيروت، مؤسسة الرسالة، ذكر وصف السجود للمصلي في صلاته، قال شعيب

الأرناؤوط: إسناده ضعيف، ج5، ص205.

⁴الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص234.

⁵المصدر نفسه.

⁶المصدر نفسه.

⁷النووي، المجموع، ج3، ص280-281؛ النووي، الروضة، ج1، ص361.

أدلة هذا الرأي ومناقشتها:

استدل لهذا الرأي بأدلة منها:

1. حديث ابن عباس رضي الله عنهما - أن النبي - ﷺ - قال: "أمرت أن أسجد على سبع ولا أكفت الشعر ولا الثياب الجبهة والأنف واليدين والركبتين والقدمين"¹.
وجه الدلالة فيه: أن أعضاء السجود سبعة وأنه ينبغي للساجد أن يسجد عليها كلها؛ وأن الثلوع الحكيم جعل كمال السجود بوضعها على الأرض، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

الترجيح:

بعد عرض ما تقدم يتبين للدراسة رجحان ما ذهب إليه الإمام النووي، من وجوب السجود عليها، لقوة دليله، وذلك ينسجم تماماً مع نص الشافعي إذ يقول : " أن يكون عليّ يسجد على جميع أعضائه التي أمر بالسجود عليها ، ويكون حكمها غير حكم الوجه في أن له أن يسجد عليها كلها متغطية فتجزئه ؛ لأن اسم السجود يقع عليها وإن كانت محوّلًا دونها بشيء ، فمن قال هذا قال : إن ترك عضواً منها لم يوقعها الأرض وهو يقدر على إيقاعه الأرض فلم يسجد ، كما إذا ترك جبهته فلم يوقعها الأرض وهو يقدر على ذلك فلم يسجد وهذا مذهب يوافق الحديث"³.

3:1:4 ضمُّ الأصابع في الجلوس للتشهد.

اتفق الشيخان على أن السنة في التشهدين أن يضع يده اليسرى على فخذه اليسرى، واليمنى على فخذه اليمنى، وينشر أصابعه اليسرى جهة القبلة، ويجعلهما قريبةً من طرف الركبة، بحيث تساوي رعوها الركبة.
وهل يستحب أن يفرج الأصابع أو يضمّها ؟
الجواب: اختلف الشيخان في حكم هذه المسألة إلى رأيين هما:

¹ مسلم، صحيح مسلم، باب أعضاء السجود، حديث رقم (490)، ج1، ص354.

² النووي، مسلم بشرح النووي، ج4، ص208.

³ الشافعي، الأم، ج1، ص221.

الرأي الأول: أن الأصح أن يفرجها تفريجاً مقتصدًا، ولا يؤمر بالتفريج الفاحش في شيء من الصلاة، وإليه ذهب الإمام الرافعي، وهو اختيار أكثر الخراسانيين، وبه قال الإمام الغزالي¹.

الأدلة ومناقشتها:

أدلة هذا الرأي ومناقشتها:

استدل الإمام الرافعي على استحباب تفريج الأصابع في الجلوس للتشهد، بأدلة منها:

1. حديث عبد الله بن الزبير عن أبيه - رضي الله عنهما - "أنه - ٢ - كان إذا جلس للصلاة، وضع يده اليسرى على ركبته اليسرى، ووضع يده اليمنى على فخذيه اليمنى"².

وجه الدلالة: أنه - ٢ - وضع كفه اليسرى على فخذيه اليسرى دون أن يذكر الضم، ولو كان مستحباً، لبيّنه - ٢ -.

ويجاب عنه: أن عدم ذكره في الحديث لا يدل على عدم استحبابه، وسيأتي الدليل عليه.

2. أنه لا يؤمر بضم الأصابع مع نشرها إلا في السجود، فلا يضمها في الجلوس للسجود³.

ويجاب عنه: أن ما أشار إليه الإمام الغزالي والرافعي ومن تبعهما، بأن الضم لا يكون إلا في السجود، هو اختيارٌ منهم لأحد الوجهين، والأصح خلافه⁴.

¹الرافعي، الشرح الصغير على الوجيز، ج 2، ص 175؛ الرافعي، العزيز شرح الوجيز، ج 1، ص 531؛ الرافعي، المحرر، ج 1، ص 137؛ الغزالي، الوسيط، ج 2، ص 146.

²مسلم، صحيح مسلم باب صفة الجلوس في الصلاة وكيفية وضع اليدين على الفخذين، حديث رقم (579)، ج 1، ص 408.

³الرافعي، العزيز شرح الوجيز، ج 1، ص 531.

⁴النووي، المجموع، ج 3، ص 301.

الرأي الثاني: أن الأصح فيها هو الضمّ، ويضعها موجهة إلى القبلة، وإليه ذهب الإمام النووي، وقد نقل اتفاق الأصحاب عليه¹.

أدلة هذا الرأي ومناقشتها:

استدل الإمام النووي لاستحباب ضم الأصابع في الجلوس للتشهد، بأدلة منها:
1. بعموم أدلة التوجه للقبلة.

2. ولأنّ تفريجها يزيل الإبهام عن القبلة، فيضمها ليتوجه جميعها للقبلة.
وهذا جري على الغالب، وإلاّ فمن يصلي داخل البيت - الكعبة - فإنه يضم مع أنّه لو فرجها فهو متوجه للقبلة².

الترجيح:

بعد عرض ما تقدّم يتبين أنّ الخلاف في الأفضل، فكيف فعل المصلّي من الهيئات، بأن ضم أصابعه أو نشرها، صحة صلاته، ولم تجد الدراسة في كلام الإمام الشافعي ما يشير لذلك، ومع ذلك فإنّ قول الإمام النووي، هو المعتمد للفتوى، وذلك لتحقيق معنى التوجه للقبلة³.

4:1:4 لفظ السّلام للخروج من الصلاة .

اتفق الشيخان على أن الأكمل في التسليم أن يقول المصلي: (السلام عليكم ورحمة الله وبركاته)، أمّا أقله فقد اختلف فيه إلى رأيين:

الرأي الأول: أن أقل التسليم أن يقول المصلي: (سلام عليكم)، ولا يجزئه: (السلام عليك، وسلامي عليكم، وسلام الله عليكم، وسلام عليكم - من غير تنوين-)، وإليه ذهب الرافعي وهو اختيار جماعة من الخرسانيين منهم إمام الحرمين⁴.

¹ النووي، التحقيق، ص 212؛ النووي، المجموع، ج 3، ص 301؛ النووي، روضة الطالبين،

ج 1، ص 367؛ الشربيني، مغني المحتاج، ج 1، ص 248.

² الشربيني، مغني المحتاج، ج 1، ص 248.

³ النووي، التحقيق، ص 212؛ النووي، المجموع، ج 3، ص 301.

⁴ الرافعي، الشرح الصغير على الوجيز، ج 2، ص 187؛ الرافعي، العزيز شرح

الوجيز، ج 1، ص 540؛ الرافعي، المحرّر، ج 1، ص 141.

الأدلة ومناقشتها:

أدلة هذا الرأي ومناقشتها:

استدل الإمام الرافعي لما ذهب إليه بما يأتي:

1. حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: "كان رسول الله - ﷺ - يعلمنا التشهد، كما يعلمنا السورة من القرآن، فكان يقول: التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله، سلامٌ عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، سلامٌ علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله"¹.

وجه الدلالة: قوله - ﷺ - "سلامٌ عليك"، فقد صحَّ التشهد من غير التعريف، فالتنوين يقوم مقام الألف واللام، وما دام هذا اللفظ في التشهد مشروعاً، فكذا يكون مشروعاً في الخروج من الصلاة².
ويعترض عليه بأمرين:

الأول: أنه لم ينقل ذلك بوجه من الوجوه، لأنَّ الأحاديث قد صحَّت بأنه - ﷺ - كان يقول: (السلام عليكم)، ولم ينقل عنه خلافه وسيأتي الدليل لاحقاً، بخلاف سلام التشهد، فإنه ورد فيه التعريف والتكثير³.

الثاني: قوله أن التنوين يقوم مقام الألف واللام ليس بصحيح، ولكنهما لا يجتمعان، ولا يلزم من ذلك أنه يسد مسده في العموم والتعريف وغيره⁴.

¹ الترمذي، الجامع الصحيح سنن الترمذي، ما جاء في التشهد، حديث رقم (290)، قال أبو عيسى هذا حديث حسن غريب صحيح، ج 1، ص 83. قال الزيلعي: "...فان مسلماً وأبا داود وابن ماجة لم يذكروا تشهد ابن عباس إلا معرفاً بالألف واللام، وذكره الترمذي والنسائي مجرداً (سلامٌ عليك أيها النبي سلام علينا) الحديث وكأن المصنف اعتمد على هذه الرواية". الزيلعي، نصب الراية، ج 1، ص 420.

² الرافعي، العزيز شرح الوجيز، ج 1، ص 540.

³ الشربيني، مغني المحتاج، ج 1، ص 254.

⁴ النووي، المجموع، ج 3، ص 317.

الرأي الثاني: أن الأصح هو أن يقول: (السلام عليكم)، بالتعريف، وإليه ذهب الإمام النووي¹.

أدلة هذا الرأي ومناقشتها:

استدل الإمام النووي لما ذهب إليه بما يأتي:

1. قوله - ٢ - : "صلوا كمالا رأيتموني أصلي"².

وجه الدلالة: أن الرسول - ٢ - أمرنا بالصلاة على الصفة التي يصلي بها، والأمر للوجوب، وقد ثبت بالروايات الصحيحة أنه سلم بلفظ (السلام عليكم).

2. حديث عبد الله بن مسعود - t - عن النبي - ٢ - : "أنه كان يسلم عن يمينه وعن يساره: السلام عليكم ورحمة الله، السلام عليكم ورحمة الله"³.

3. حديث جابر بن سمرة - t - قال: "كنا إذا صلينا مع رسول الله - ٢ - قلنا: السلام عليكم ورحمة الله، السلام عليكم ورحمة الله..."⁴.

وجه الدلالة فيهما: قوله: "السلام عليكم"، فدلّ على أن التسليم ثبت

بقول النبي - ٢ - ، وأصحابه، ولم ينقل عنه خلاف ذلك، فيكون هو الأصح.

فإن قيل: أن (عليكم السلام) لم يرد، وقد قلتم فيه بالاجزاء.

أجيب: بأن الصيغة واردة فيه، ولكنها مقلوبة⁵.

¹ النووي، التحقيق، ص 217؛ النووي، المجموع، ج 3، ص 317؛ النووي، روضة الطالبين، ج 1، ص 372؛ الشربيني، مغني المحتاج، ج 1، ص 254.

² البخاري، صحيح البخاري، باب الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة، حديث رقم (605)، ج 1، ص 226.

³ الترمذي، الجامع الصحيح سنن الترمذي، باب ما جاء في التسليم في الصلاة، حديث رقم (295)، قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح، ج 2، ص 89.

⁴ البخاري، صحيح البخاري، باب الأمر بالسكون في الصلاة والنهي عن الإشارة باليد، حديث رقم (431)، ج 1، ص 322.

⁵ الشربيني، مغني المحتاج، ج 1، ص 254.

الترجيح:

بعد عرض أدلة الطرفين ومناقشتها، يتبين للدراسة رجحان ما ذهب إليه الإمام النووي، وأنه هو المعتمد للفتوى في الفقه الشافعي¹، وذلك لأمرين أهمهما:
1. قوة دليل الإمام النووي.

2. نص الإمام الشافعي - t - عليه، فهو يقول: "... وأقل ما يكفيه من تسليمه أن يقول: السلام عليكم فإن نقص من هذا حرفاً عاد فسلاً، وإن لم يفعل حتى قام، عاد فسجد للسهو، ثم سلام، وإن بدأ فقال: عليكم السلام عكرهت ذلك له، ولا إعادة في الصلاة عليه، لأنه ذكر الله، وإن ذكر الله - U - لا يقطع الصلاة..²

2:4 اختلافهما في الصلوات المسنونة وبعض ملحقات الصلاة المفروضة.

1:2:4 أكثر صلاة الضحى.

حصل خلاف بين الشيخين في أكثر صلاة الضحى إلى رأيين:

الرأي الأول: أن أكثر صلاة الضحى اثنتا عشرة ركعة، وإليه ذهب الإمام الرافعي³.

الأدلة ومناقشتها:

أدلة هذا الرأي ومناقشتها:

1. عن أنس بن مالك - t - أن رسول الله - r - قال: "من صلى الضحى ثنتي عشرة ركعة بنى الله قصرًا من ذهب في الجنة"⁴.

ويرد عليهن الترمذي نفسه قد ضعفه، فقال: (حديث أنس حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه)⁵.

¹ الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص254.

² الشافعي، الأم، ج1، ص233.

³ الرافعي، العزيز، ج2، ص130.

⁴ الترمذي، سنن الترمذي باب ما جاء في صلاة الضحى، قال الألباني: حديث ضعيف، حديث رقم (473)، ج2، ص337.

⁵ الترمذي، سنن الترمذي، ج2، ص337.

2. عن أم حبيبة رضي الله عنها - قالت: سمعت رسول الله - ٢ - يقول: "ما من عبد مسلم يصلي لله كل يوم ثنتي عشرة ركعة تطوعاً غير فريضة إلا بنى الله له بيتاً في الجنة أو إلا بنى له بيت في الجنة"¹.

ويجاب عن الحديث جاء في سنن الترمذي بلفظ: "من صلى في يوم وليلة ثنتي عشرة ركعة بنى له بيت في الجنة : أربعاً قبل الظهر ، وركعتين بعدها ، وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل صلاة الفجر"². قال الترمذي: (ث أم حبيبة في هذا الباب حديث حسن صحيح)³. ففسر هذا الحديث ما جاء في صحيح مسلم، فلا يصلح دليلاً للمخالف.

3. عن أبي ذرٍّ - t - أن رسول الله - ٢ - قال: "إن صليت الضحى ركعتين لم تكتب من الغافلين وإن صليتها أربعاً كتبت من المحسنين وإن صليتها ستاً كتبت من القانتين وإن صليتها ثمانياً كتبت من الفائزين ، وإن صليتها عشراً لم يكتب لك ذلك اليوم ذنب وإن صليتها ثنتي عشرة ركعة بنى الله لك بيتاً في الجنة"⁴.

ويجاب عنه: أن البيهقي نفسه ضعفه، ففي إسناده نظر⁵.
الرأي الثاني: أن أكثرها ثمان ركعات، و إليه ذهب الإمام النووي⁶.

¹ مسلم، صحيح مسلم، باب فضل السنن الراتبة، حديث رقم (728)، ج 1، ص 501.
الترمذي، سنن الترمذي، ما جاء فيمن صلى في يوم وليلة ثنتي عشرة ركعة من السنة ،
قال الألباني: حديث صحيح، حديث رقم (415)، ج 2، ص 274.

³ الترمذي، سنن الترمذي، ج 2، ص 274.

⁴ البيهقي، السنن الكبرى، حديث رقم (4685)، ج 3، ص 48.

البيهقي، السنن الكبرى، حديث رقم (4685)، ج 3، ص 48؛ ابن الملقن، عمر بن علي (ت 723 هـ)، خلاصة البدر المنير، تحقيق : حمدي السلفي، ط 1، 1410 هـ، الرياض، مكتبة الراشد، ج 1، ص 180.

⁶ النووي، المجموع، ج 3، ص 366؛ الشربيني، مغني المحتاج، ج 1، ص 313.

دليل هذا الرأي ومناقشته:

حديث أم هانئ رضي الله عنها - قالت: "أن رسول الله - ٣ - صلى ثمان ركعات سبحة الضحى"¹.

وجه الدلالة أن الحديث فيه دلالة على أن أكثر صلاة الضحى ثمان ركعات، ولا دليل للمخالف على الأكثر من ذلك، فيكون حجة عليه.

وقد يعترض عليه : أنه لا تنافي بين الروایتين مادام لم يحصل حصر في إحداهما، إذ يحتمل أن أكثرها اثنتا عشرة ركعة، وعندما صلى عند أم هانئ صلى ثمان، ولم يكمل باقي عددها.

الترجيح:

بعد عرض ما تقدم، تبين للدراسة رجحان ما ذهب إليه النووي، وهو أن أكثر صلاة الضحى ثمان ركعات، لقوة دليله، ولأن ما ذكره الرافعي من أدلة لا يخلو من ضعف في إسناده ودلالته، فكان رأي النووي هو المعتمد للفتوى في الفقه الشافعي².

2:2:4 الأذان والإقامة للفائتة أو في حالة الجمع.

إذا فاتت صلاة من المفروضات وأراد قضاءها في وقت الثانية، كتأخير صلاة الظهر إلى وقت العصر، فهل يقتصر على الإقامة للصلاتين ؟ أو يؤذن للأولى ويقيم للصلاتين، أو يقيم لكل صلاة دون أذان، وكذا إذا جمع الأولى مع الثانية.

حصل خلاف بين الشيخين في حكم هذه المسألة إلى رأيين هما :

الرأي الأول: أن الأصح أن يقيم لكل واحد منها دون أذان، وإليه ذهب الإمام الرافعي³.

¹ مسلم، صحيح مسلم، باب تستر المغتسل بثوب، حديث رقم (336)، ج1، ص265. و سبحة الضحى: نافلتها؛ وهي صلاة الضحى سميت بذلك للتسبيح الذي فيها.

² النووي، المجموع، ج3، ص366. الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص313.

³ الرافعي، العزيز، ج2، ص409-410.

الأدلة ومناقشتها:

أدلة هذا الرأي ومناقشتها:

استدل الإمام الرافعي لما ذهب إليه بأدلة منها:

1عن أبي سعيد الخدري عن أبيه -رضي الله عنهما - قال: "حبسنا يوم الخندق عن الصلاة حتى كان بعد المغرب بهوى من الليل حتى كفيْنَا ، قال: فدعا رسول الله - ٢ - بلالاً فأقام صلاة الظهر ، فصلّاها وأحسن صلاتها كما كان يصليها في وقتها ثم أمره فأقام العصر ، فصلّاها وأحسن صلاتها كما كان يصليها في وقتها، ثم أمره فأقام المغرب فصلّاها كذلك"¹.

وجه الدلالة: أنه عليه السلام أمر بلالاً بالإقامة دون الأذان، لأن الفوائت لا أذان لها، وهذا فهمٌ صحيح، فهو عليه السلام لم يؤذن للظهر لأنها فائتة، وكذلك العصر محافظةً على المولاة وهكذا².

ويجاب عنه: أننا نُسلم بصحة الحديث، فقد استدل به القائلون أن الفوائت لا يؤذن لها³، وهذا غير موضوع حديثنا.

رأي الدراسة على رغم ما ذكره المخالفون من أن الفائتة لا يؤذن لها، قد ورد في صحيح البخاري ما ينص على أنه يؤذن للفائتة، والحديث عن أبي قتادة عن أبيه قال: "سرنا مع النبي - ٢ - ليلة، فقال بعض القوم: لو عسيت بنا يا رسول الله ؟ قال: أخاف أن تناموا عن الصلاة ، قال بلال: أنا أوقظكم ، فاضطجعوا، وأسند بلال ظهره إلى راحلته فغلبته عيناه فنام ، فاستيقظ النبي - ٢ - وقد اطلع حاجب الشمس، فقال: يا بلال أين ما قلت؟ قال: ما ألقيت عليّ نومة مثلاً قط . قال: إن الله قبض

ابن حنبل، أحمد الشيباني، مسند أحمد، (د.ط.)، (د.ت.) القاهرة، مؤسسة قرطبة، ج 3 ، ص 49 الحديث رجال إسناده رجال الصحيح الشوكاني، محمد بن علي، نيل الأوطار، (د.ط.)، 1973، بيروت، دار الجيل، ج2، ص8.

² الرافعي، العزيز، ج2، ص409-410.

اختلف علماء الشافعية في أذان الفائتة في ثلاثة آراء : الأول: أنه لا يؤذن لها، والثاني: أنه يؤذن لها، والثالث: أمل اجتماع قوم يصلون معه أذن، وإلا فلا . الرافعي، العزيز، ج 2، ص409-410.

رأواحكم حين شاء ، وردها عليكم حين شاء، يا بلالُ قم فأذن بالناس بالصلاة، فتوضأ، فلما ارتفعت الشمس وابياضت قام فصلى¹.

وجه الدلالة: قوله - ٢ - (يا بلالُ قم فأذن)، حيث أمره النبي - ٢ - بالأذان، وهذا الرأي صححه الإمام النووي².

2. حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: "جمع النبي - ٢ - بين المغرب والعشاء بجمع بإقامة واحدة لكل صلاة، ولم يناد في الأولى"³.

ويجاب عنه: الحديث جاء من طريق جابر بن عبد الله : "أنه - ٢ - جمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر بأذان وإقامتين"⁴.

ويؤخذ بحديث جابر - t - لأمرين:

الأول: أن ابن عمر - رضي الله عنهما - إنما حفظ الإقامة، وقد حفظ جابر t الأذان، فوجب تقديمه لأن معه زيادة علم.

الثاني: أن جابراً - t - استوفى أمور حجة النبي - ٢ - وأتقنها، فهو أولى بالاعتماد⁵.

الرأي الثاني أن الأظهر أن يؤذن (أي للظهر) بإقامتين، وإليه ذهب الإمام النووي⁶.

أدلة هذا الرأي:

استدل الإمام النووي لما ذهب إليه بأدلة منها:

1. بحديث جابر - t - السابق.
2. أن الإمام النووي مثبت، والرافعي ناف، والمثبت مقدم على النافي.

¹ البخاري، صحيح البخاري، الأذان بعد ذهاب الوقت، رقم (570)، ج1، ص241.

² النووي، المجموع، ج3، ص65؛ النووي، الروضة، ج1، ص308.

³ أبو داود، سنن أبي داود ، باب الصلاة بجمع، ج1، ص595.

⁴ النووي، مسلم بشرح النووي، ج9، ص3021.

⁵ النووي، المجموع، ج3، ص66.

⁶ النووي، المجموع، ج3، ص66؛ النووي، الروضة، ج1، ص308.

الشربيني، مغني المحتاج ، ج1، ص199-200.

الترجيح:

بعد عرض ما تقدم يتبين للدراسة رجحان ما ذهب إليه النووي وهو:

- أ. أن لكل صلاة فائتة أذان، وذلك لحديث أبي قتادة السابق.
 - ب. إذا جمع الظهر في وقت العصر، أو المغرب في وقت العشاء، أذن للصلاة الأولى منهما.
- جوة أدلة الإمام النووي، ولأن النووي يثبت، والرافعي نافٍ، ولاشك أن المثبت مقدم على النافي¹.

3:2:4 وقت التكبير لعيد الأضحى لغير الحاج بين البدء والانتهاء .

حصل خلاف بين الشيخين في وقت التكبير لعيد الأضحى - البدء

والانتهاء - إلى رأيين:

الرأي الأول: أن أول التكبير لعيد الأضحى من ظهر يوم النحر، وآخرها صباح يوم الثالث من أيام التشريق، وإليه ذهب الإمام الرافعي وصححه².

الأدلة ومناقشتها:

أدلة هذا الرأي ومناقشتها:

استدل الإمام الرافعي على ما ذهب إليه بأدلة منها:

1 أما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما - أنه قال: "التكبير أيام التشريق بعد الظهر من يوم النحر ، آخرها في الصباح من آخر أيام التشريق"³. وروي مثله عن عثمان وزيد بن ثابت⁴.

¹ النووي، المجموع، ج3، ص66؛ النووي، الروضة، ج1، ص308.

الشريبي، مغني المحتاج، ج1، ص199-200.

² الرافعي، العزيز ، ج2، ص366.

الدارقطني، علي بن عمر، سنن الدار قطني، تحقيق : عبد الله هاشم، (د.ط.)، 1966، بيروت،

دار المعرفة، حديث رقم (31)، ج2، ص50-51.

⁴ الدار قطني، سنن الدار قطني، ج2، ص51.

ويجاب عنه : أن الرواية عن ابن عمر جاءت في مصنف ابن أبي شيبة مختلفة، فقد جاء فيها : " أنه كان يكبر من صلاة الظهر يوم النحر إلى صلاة العصر من يوم النفر يعني الأول"¹. وكذا رواية زيد بن ثابت².

2. حديث كعب بن مالك عن أبيه : أن رسول الله - ٣ - بعثه أيام التشريق فنأدى: " أنه لا يدخل الجنة إلا مؤمن وأيام منى أيام أكل وشرب"³.

وجه الدلالة فيه : أن الحديث جاء بصيغة الإطلاق، فيتناول الحاج وغيره، فيكون وقت تكبير غير الحاج كالحاج⁴ لقوله تعالى : (وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ)⁵، ولأن الناس تبع للحجيج⁶، فالتابع تابع.

الرأي الثاني: تتبع رأي الإمام النووي في المسألة، فخرجت برأين هما:
الأول: وسمّاه (المشهور)، أن التكبير يبدأ من ظهر يوم النحر كالحجاج، ويختم بصبح آخر أيام التشريق.

الثاني: وسمّاه (المختار)، أنه يبدأ عقب صبح يوم عرفة، ويختم بعصر آخر أيام التشريق، وقال: " والعمل على هذا "⁷.

أدلة هذا الرأي ومناقشتها:

استدل الإمام النووي على ما ذهب إليه بأدلة منها :

¹ ابن أبي شيبة، عبدالله بن محمد المصنف في الأحاديث والآثار ، تحقيق:كمال الحوت، ط 1، 1409هـ، الرياض، مكتبة الراشد، حديث رقم (5640)، ج1، ص206.

² ابن أبي شيبة ، المصنف في الأحاديث والآثار، حديث رقم (5673)، ج1، ص489.

³ مسلم، صحيح مسلم، باب تحريم صوم أيام التشريق، حديث رقم (1142)، ج2، ص800.

⁴ لا بد من الإشارة هنا : أن الحاج يكبر من ظهر النحر، ويختم بصبح آخر التشريق، وهذا ما اتفق عليه الشيخان. الرافعي، العزيز، ج2، ص366؛ النووي، المجموع، ج3، ص66.

⁵ سورة الحج، آية (28).

⁶ الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص429.

⁷ النووي، المجموع، ج 5، ص34-35؛ النووي، الروضة، ج 1، ص587-588؛ الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص429-430.

1 أما في رواية علي وعمّار رضي الله عنهما - جاء فيها: " أنه - ٢ - كَبُرَ بعد صلاة الصبح يوم عرفة، ومد التكبير إلى العصر آخر أيام التشريق"¹.
ويجاب عنه: أن الحديث فيه ضعف، بل ذكر الإمام الذهبي أنه خبر واه، كأنه موضوع².

2. ما روي عن محمد بن أبي بكر الثقفي أنه سأل أنس بن مالك وهما غاديان من منى إلى عرفة، كيف كنتم تصنعون في هذا اليوم مع رسول الله - ﷺ - ؟ فقال :
كان يهمل المهمل منا فلا ينكر عليه، ويكبر المكبر منا فلا ينكر عليه"³.
وجه الدلالة: أن الحديث فيه رد على من قال بقطع التلبية بعد صبح يوم عرفة⁴ وقد بوب له البيهقي بـ " باب من استحَب أن يبتدئ بالتكبير خلف صلاة الصبح من يوم عرفة"⁵.

3. صحَّ ذلك من فعل عمر وعليّ وابن مسعود وابن عباس - y -⁶.

الترجيح:

بعد عرض ما تقدّم يتبين للدرسأن المعتمد للفتوى في هذه المسألة ما ذهب إليه الإمام النووي⁷، حيث يقول: " واختار الشافعي وجماعة ابتداءه من ظهر يوم النحر، انتهاءه صبح آخر أيام التشريق⁸ ، وللشافعي قول إلى العصر من آخر أيام التشريق، قول أنه من صبح يوم عرفة إلى عصر آخر أيام التشريق ، وهو الراجح

¹ الحاكم، المستدرک، ج1، ص299.

² ابن الملقن، خلاصة البدر المنير، ج1، ص237.

³ مسلم، صحيح مسلم ، باب التلبية والتكبير في الذهاب من منى إلى عرفات، حديث رقم (1285)، ج2، ص933.

⁴ النووي، مسلم بشرح النووي، ج9، ص30.

⁵ البيهقي، السنن الكبرى ، ج3، ص313.

⁶ الشربيني، مغني المحتاج ، ج1، ص430.

⁷ الشربيني، مغني المحتاج ، ج1، ص430.

⁸ الشافعي، الأم ، ج1، ص400.

عند جماعة من أصد حابنا-يقصد المحققين وعليه العمل في الأمصار¹، والأخير هو المعتمد للفتوى في المذهب.

4:2:4 تعلم أدلة القبلة هل هو فرض عين أو كفاية ؟

القبلة هي الكعبة، وسميت قبلة؛ لأنَّ المصلي يقابلها، وكعبة لارتفاعها، وأن شكلها مكعب، واستقبالها شرطٌ لصحة الصلاة في حق القادر²، لا في شدة الخوف، وفي نفل المسافرين المباح³.

وقد اختلف الشيخان في حكم تعلم أدلة القبلة إلى رأيين:

الرأي الأول: أنَّ الأظهر أنَّه من فروض الأعيان⁴، كأركان الصلاة وشرائطها، بخلاف تعلم الأحكام، فإنَّه يحتاج إلى زمن طويل وتحمل مشقة كبيرة، وإليه ذهب الإمام الرافعي⁵.

الأدلة ومناقشتها:

أدلة هذا الرأي:

استدل الإمام الرافعي بعموم أدلة استقبال القبلة منها:

¹ النووي، مسلم بشرح النووي، ج6، ص180.

² الشرط لغة: العلامة، واصطلاحاً: هو ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته. منظور، لسان العرب، باب الطاء، فصل الشين، مادة (شرط)، ج7، ص329 لسبكي، علي بن عبد الكافي، الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي، ط1، 1404هـ، بيروت، دار الكتب العلميّة، ج1، ص205.

³ الحصيني، كفاية الأخيار، ج1، ص147.

⁴ ولا بد من الإشارة هنا : أنَّ الوجوب إن تناول كل واحد، كالصلوات الخمس أو أحداً معيناً، كالتهجد فيسمى فرض عين ،أو غير معين، كالجهاد يسمى فرضاً على الكفاية ، فإن ظن كل طائفة أن غيره فعل سقط عن الكل وإن ظن أنه لم يفعل وجب ، وإنما يفترق فرض الكفاية وفرض العين في أن فرض الكفاية المقصود منه تحصيل مصلحته من غير نظر إلى فاعله .

السبكي، الإبهاج، ج1، ص100.

الرافعي، الشرح الصغير على الوجيز، ج1، ص81الرافعي، العزيز شرح الوجيز، ج1، ص448.

1. قوله تعالى: (فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ)¹.

وجه الدلالة: أن الله تعالى أمر نبيه باستقبال القبلة، والأمر إذا أُطلق يراد به الوجوب، وخطاب النبي هو خطاب لأمته، ولا يتحصل هذا الواجب إلا بتعلم أدلة القبلة.

ويعترض عليه: أنه ليس في الآية ما يدل على وجوب تعلم أدلة القبلة، ثم إنه ليس كل أمر للوجوب، بل قد يوجد ما يصرفه.

ويرد عليه بأمرين:

الأول: أن الآية لا تدل على وجوب تعلم أدلة القبلة، ولكن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

الثاني: القول أن الواجب قد يوجد ما يصرفه ليس على إطلاقه، فلأصل عدم الصارف.

2. قوله - ٢ - للمسيء صلاته، وهو خلاد بن رافع الزرقى الأنصاري: "إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة"².
ويجاب عنه بنفس ما أجيب عن الآية الكريمة.

3. قياسه على أركان الصلاة وشرائطها؛ لأن ما يتم الواجب إلا به فهو واجب.
ويعترض عليه: أن قياس استقبال القبلة على أركان الصلاة قياس مع الفارق، وذلك لأن الشرط ما كان خارجاً عن ماهية الصلاة والركن ما كان داخلها.

الرأي الثاني: أن الأصح أنه فرض كفاية، إلا أن يريد سفرًا فيتعين، لعموم حاجة المسافر وكثرة الاشتباه عليه، وإليه ذهب الإمام النووي³.
أدلة هذا الرأي:

استدل الإمام النووي لما ذهب إليه بأدلة منها:

¹ سورة البقرة، آية (144).

² البخاري، صحيح البخاري باب من رد فقال عليك السلام ، حديث رقم (2307)، ج5، ص2135.

³ النووي، التحقيق، ص192؛ النووي، المجموع، ج3، ص142.

1. أنه لم ينقل أن النبي - ٢ - ولا عن السلف أُلزموا آحاد الناس تعلم القبلة، بخلاف أركان الصلاة وشروطها.

2. أن الوقوف على القبلة سهل غالباً¹.

ويترتب على هذا الاختلاف؛ أن من قال: لا يجب التعلم، فله أن يصلي بالتقليد ولا يقضي كالأعمى، ومن قال: يتعين، فليس له التقليد، فإن قلد قضى لتقصيره، وإذا ضاق الوقت عن التعلم فهو كالعالم إذا تحير في اجتهاده².

الترجيح:

بعد عرض ما تقدّم يتبين للدراسة رجحان ما ذهب إليه الإمام النووي من أن تعلم أدلة القبلة فرض على الكفاية، لأنه لم ينقل أنه - ٢ - ولا عن السلف بعده أنهم أُلزموا آحاد الناس تعلمها، بخلاف شروط الصلاة وأركانها، وقد نقل الرأي المعتمد في المذهب الإمام الشربيني بقوله: "وإن قدر المكلف على تعلم الأدلة، فالأصح وجوب التعلم، إذا أراد السفر لعموم حاجة المسافرين إليها وكثرة الاشتباه عليه بخلافه في الحضر ففرض كفاية"، إذ لم ينقل أنه - ٢ - ثم السلف بعده أُلزموا آحاد الناس تعلمها بخلاف شروط الصلاة وأركانها. وما قررت به كلام المصنف هو ما صححه في بقية كتبه وهو المعتمد وإن كان ظاهره هنا الإطلاق بل قال السبكي: "مخالف السفر الذي يقل فيه العارفون بأنّها دون ما يكثر فيه كركب الحجيج فهو كالحضر؛ وهو تقييد حسن"³.

5:2:4 حكم الصلاة في بطن الوادي.

الصلاة في مأوى الشيطان مكروهة بالاتفاق، وذلك مثل مواضع الخمر والحانة ومواضع المكوس ونحوها من المعاصي الفاحشة، والكنائس والبيع والحشوس ونحو ذلك، وهل تكره الصلاة في بطن الوادي؟ الجواب: اختلف الشيخان في حكم هذه المسألة إلى رأيين:

¹ النووي، المجموع، ج3، ص142.

² الرافعي، العزيز شرح الوجيز، ج1، ص449.

³ الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص215.

الرأي الأول: كراهة الصلاة في بطن الوادي، وإليه ذهب الإمام الرافعي،
وبه قال الغزالي وإمام الحرمين¹.

الأدلة ومناقشتها:

أدلة هذا الرأي:

استدل الإمام الرافعي لكراهة الصلاة في بطن الوادي بأدلة منها:

1. قوله تعالى: (وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا)².

وجه الدلالة: أن الله تعالى أمرنا باجتناب ما نهانا رسول الله - ٢ - عنه،
وقد نهانا عن الصلاة في بطن الوادي كما في الحديث الآتي، فتكون الصلاة فيها
مكروهة.

2. عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله - ٢ - "نهى أن يصلى في
سبعة مواطن: في المزبلة، والمجزرة، وقارعة الطريق، وبطن الوادي، وفي
الحمام، وفي معادن الإبل، وفوق ظهر بيت الله"³.

ويجاب عنه: أن في إسناده زيد بن جبيرة، وهو ضعيف جداً، وذكر الرافعي
هذا الحديث في أثناء شروط الصلاة، وذكر فيه (بطن الوادي) بدل (المقبرة)،
وهي زيادة باطلة لا تعرف⁴.

الرافعي، الشرح الصغير على الوجيز، ج 2، ص 209 الرافعي، العزيز شرح الوجيز، ج 2،
ص 17.

² سورة الحشر، آية (7).

³ لم أجد لفظ (بطن الوادي) في هذا الحديث، بل جاء بدلها لفظ (المقبرة). الترمذي، الجامع
الصحيح سنن الترمذي ما جاء في كراهية ما يصلي إليه وفيه ، حديث رقم (346)،
ج 2، ص 177.

⁴ ابن حجر، تلخيص الحبير، ج 1، ص 532.

3. عن أبي هريرة - t - قال: " عرسنا مع نبي الله - ٢ - فلم نستيقظ حتى طلعت الشمس، فقال النبي - ٢ - : ليأخذ كل رجل برأس راحلته فإن هذا منزل حضرنا فيه الشيطان"¹.

وجه الدلالة: أن الحديث فيه دليل على اجتناب مواضع الشيطان، وبطن الوادي يعد من مواضع الشيطان.

ويعترض عليه: أن هذا حديث خاص، كره فيه النبي - ٢ - الصلاة في الوادي الذي نام فيه، لا في كل وادٍ، فلا يعمم، وهذا هو فهم الإمام الشافعي، وقد قال بعض العلماء: لا تكره الصلاة في ذلك الوادي أيضاً، لانا لم نتحقق بقاء ذلك الشيطان فيه².

4. أن الإمام الغزالي كره الصلاة في بطن الوادي، وكذا إمام الحرمين. **ويجاب عنه:** أن قول الغزالي بكراهة الصلاة في بطن الوادي باطل، وقد أنكره العلماء³.

الرأي الثاني: عدم كراهة الصلاة في بطن الوادي مطلقاً، وإليه ذهب الإمام النووي⁴.

أدلة الرأي الثاني:

استدل الإمام النووي لعدم كراهة الصلاة في بطن الوادي مطلقاً بأدلة منها:

1. قال تعالى: (رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ)⁵.

وجه الدلالة: أن المسجد الحرام وما حوله يقع في بطن وادٍ، وما زال الناس يحجون إليه، ويصلون فيه، ولم يقل أحد بكراهة الصلاة فيه.

¹مسلم، صحيح مسلم باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها ، حديث رقم (680)، ج1، ص471.

² الشافعي، الأم، ج1، ص161؛ النووي، المجموع، ج3، ص117.

³ النووي، المجموع، ج3، ص117.

⁴النووي، التحقيق، ص 182؛ النووي، المجموع، ج3، ص117؛ النووي، روضة الطالبين، ج1، ص383؛ الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص288.

⁵سورة إبراهيم، آية (37).

2. عموم قوله - ٢ - : "جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهْرًا"¹.
وجه الدلالة: أَنَّ النَّبِيَّ - ٢ - بَيَّنَّ أَنَّ الْأَرْضَ جُعِلَتْ لَهُ مَسْجِدًا، وَتَرَابُهَا طَهْرًا، وَلَوْ كَانَ فِي الصَّلَاةِ فِي بَطْنِ الْوَادِي نَهْيٌ، لَبَيَّنَهُ - ٢ - .
3. أَنَّهُ لَمْ يَجِءْ فِي الصَّلَاةِ فِي بَطْنِ الْوَادِي نَهْيٌ أَصْلًا².
الترجيح:

بعد عرض ما تقدم يتبين للدراسة رجحان ما ذهب إليه الإمام النووي، لأسباب أهمها:

1. لم يثبت حديث صحيح ينهى عن الصلاة في بطن الوادي.
2. أَنَّ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ السَّابِقَ يُعْتَبَرُ حَالَةً خَاصَةً فِي وَادٍ حَضَرَتْ فِيهِ الشَّيَاطِينُ، فَلَا يعمم على غيره من الأودية³.

4:2:6 حكم إقامة صلاة الجماعة في البلد أو القرية.

صلاة الجماعة مأمور بها، للأحاديث الصحيحة، وإجماع المسلمين، وهي فرض عين في الجمعة، وأمّا في غيرها ففيه خلافٌ إلى رأيين⁴:

الرأي الأول: أن الأصح فيها أنها سنة مؤكدة للرجال، ولا يتأكد الاستحباب للنساء تأكده للرجال، وإليه ذهب الإمام الرافعي⁵.

الأدلة ومناقشتها:

أدلة هذا الرأي ومناقشتها:

استدل الإمام الرافعي على سنيّة صلاة الجماعة، بأدلة منها:

1. عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - أَنَّ الرَّسُولَ - ٢ - قَالَ: "صَلَاةُ

¹ البخاري، صحيح البخاري، كتاب التيمم، حديث رقم (328)، ج1، ص128.

² ابن حجر، تلخيص الحبير، ج1، ص532.

³ النووي، المجموع، ج3، ص117.

⁴ إطلاق الخلاف في الصلوات الخمس عن الجمعة ممنوع، بل محله في المؤداة، أمّا القضاء فليست الجماعة فيها فرض عين ولا كفاية.

⁵ الرافعي، المحرر، ج1، ص181.

الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة¹.

2. عن أبي بن كعب - t - أن رسول الله - r - قال: "إنَّ صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده، وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل، وما كثر فهو أحب إلى الله تعالى"².

وجه الدلالة فيهما أمران:

الأول: قوله: "تفضل"، يقتضي جواز الأمرين، إذ المفاضلة تقتضي ذلك، فلو كان أحد الأمرين ممنوعاً لما جاءت هذه الصيغة.

الثاني: أن الجماعة خصلة مشروعة في الصلاة، لا تبطل الصلاة بتركها، فلا تكون مفروضة كسائر السنن المشروعة في الصلاة³.

وقد يعترض عليه: أننا لا نسلم بما قلتم، فقد وردت أحاديث تؤكد أنها فرض على الكفاية، وستأتي.

الرأي الثاني: أن الصحيح فيها أنها فرض كفاية، وإليه ذهب الإمام النووي، وكلام الإمام الرافعي في الكبير مشعراً بترجيحه⁴.

أدلة هذا الرأي ومناقشتها:

استدل الإمام النووي على أن صلاة الجماعة فرض على الكفاية على البلد أو القرية، وليست فرض عين على كل شخص، بأدلة منها:

¹ البخاري، صحيح البخاري، باب وجوب صلاة الجماعة، حديث رقم (619)، وجاء عنده أيضاً بلفظ (بممس وعشرين درجة)، ج1، ص231مسلم، صحيح مسلم، باب فضل صلاة الجماعة حديث رقم (650) وجاء عنده أيضاً بلفظ (تعدل خممس وعشرين من صلاة الفذ)، ج1، ص450.

² الترمذي، الجامع الصحيح سنن الترمذي باب في فضل صلاة الجماعة، حديث رقم (554)، ج1، ص207. والحديث إسناده صحيح، الزيلعي، نصب الراية، ج2، ص24.

³ الرافعي، العزيز شرح الوجيز، ج2، ص141؛ الحصيني، كفاية الأخيار، ج1، ص187.

⁴ النووي، التحقيق، ص 257 النووي، المجموع، ج 4، ص62 النووي، روضة الطالبين، ج 1، ص443؛ الشربيني، مغني المحتاج، ج 1، ص21؛ الرافعي، العزيز شرح الوجيز، ج 2، ص141.

1. عن مالك بن الحويرث - t - قال: "أتينا رسول الله - ﷺ - ونحن شببة متقاربون، فأقمنا عنده عشرين ليلةً، وكان رسول الله - ﷺ - رحيماً رقيقاً فظن أنا قد اشتقنا أهلنا، فسألنا عن من تركنا من أهلنا، فأخبرنا، فقال: ارجعوا إلى أهليكم فأقيموا فيهم، وعلموهم، ومروهم، فإذا حضرت الصلاة، فليؤذن لكم أحدكم ثم ليؤمكم أكبركم"¹.

وجه الدلالة: قوله "ثم ليؤمكم أكبركم..." ، فقد أمر النبي - ﷺ - الشباب بإقامة الصلاة في أهلهم جماعة، والأمر يقتضي الوجوب، والمراد إقامتها في القرية أو البلد.

2. عن أبي الدرداء - t - قال: سمعت رسول الله - ﷺ - يقول: "ما من ثلاثة في قرية ولا بدو، لا تقام فيهم الصلاة، إلا قد استحوذ عليهم الشيطان، فعليك بالجماعة فإنما يأكل الذنب القاصية"².

وجه الدلالة: أن الرسول - ﷺ - ربط بين استحواذ الشيطان وترك أهل القرى والبدو للجماعة، فدل على أنها فرض على الكفاية. ويترتب على هذا الخلاف أن من قال: أنها فرض على الكفاية، أنه لو امتنع أهل بلدة، أو قرية عن إقامتها، قاتلهم الإمام عليها ولا يسقط الحرج، إلا إذا أقاموها، بحيث يظهر هذا الشعار فيما بينهم، ففي القرية الصغيرة يكفي إقامتها في موضع واحد، وفي القرية الكبيرة والبلاد تقام في محلها، أما إذا قلنا: أنها سنة، فالأصح أنهم لا يقاتلون، كسنة الصبح والظهر وغيرهما³.

الترجيح:

بعد عرض أدلة الطرفين يتبين للدراسة رجحان ما ذهب إليه الإمام النووي، وهو أن صلاة الجماعة فرض على الكفاية، وذلك لأمر أهمها:

¹ البخاري، صحيح البخاري، باب الأذان للمسافر ، حديث رقم (605) ، ج1، ص226؛ مسلم،

صحيح مسلم، باب فضل صلاة الجماعة، حديث رقم (674) ، ج1، ص465.

² أبو داود، سنن أبي داود، باب التشديد في ترك الجماعة ، حديث رقم (547) ، ج1،

ص205. الحديث صحيح الإسناد، ابن الملقن، خلاصة البدر المنير، ج1، ص185.

³ الرافعي، العزيز شرح الوجيز، ج2، ص141؛ النووي، المجموع ، ج4، ص62.

1. أن الإمام الشافعي - t - نص في عليه في كتاب الإمامة.
2. أن الأحاديث الصحيحة تقتضي هذا الرأي.
3. أن فيه إظهاراً لشعائر الله تعالى¹.

7:2:4 قضاء الصلّة وراء إمام خفي كفره.

اتفق الشيخان على عدم صحة الصلّة خلف أحد من الكفار على اختلاف أنواعهم، وكذا المبتدع الذي يكفر ببدعته، فإن صلى خلفه جاهلاً بكفره، فإن كان متظاهراً بكفره، كيهودي ونصراني ومجوسي ووثني وغيرهم لزمه إعادة الصلّة بلا خلاف²، وإن كان كافراً يظهر الإسلام ويسر الكفر، كالزنديق والدّهري والمرد الذي يخفي رّدته خوفاً من القتل، ففي وجوب القضاء على من صلى خلفه خلاف بين الشيخين إلى رأيين:

الرأي الأول: أن الأصح هو عدم وجوب القضاء عليه، وإليه ذهب الإمام الرافعي ذكره في المحرّر، وكلامه في الكبير مشعرٌ بترجيحه³.

الأدلة ومناقشتها:

أدلة هذا الرأي ومناقشتها:

استدل الإمام الرافعي لعدم وجوب القضاء عليه، بأدلة منها:

1. بمطلق آيات دفع الحرج والمشقة عن المسلم، ففي تكليف المصلي بإعادة صلاته خلف مستور الكفر يوقعه في حرج ومشقة، والمشقة مرفوعة عن المسلم بنص الشارع.
 2. ولأنّه جاهل بكفره، لخفائه عليه، فأشبه ما لو صلى خلف جنب.
- ويعترض عليه:** أن قياسه على من صلى خلف الجنب قياسٌ مع الفارق، وذلك لأنّ الكافر لا يجوز أن يكون إماماً بحالٍ لنقص فيه، بخلاف الجنب، فإنّه لا

¹ النووي، المجموع، ج4، ص62.

² الرافعي، العزيز شرح الوجيز، ج2، ص164؛ النووي، المجموع، ج4، ص104.

³ الرافعي، العزيز شرح الوجيز، ج2، ص164؛ الرافعي، المحرّر، ج1، ص194.

يجوز أن يكون إماماً لحالة عارضة لا لصفة نقصان، وأيضاً فالجنب إذا تيمم يجوز أن يؤم مع أن حدثه باقٍ، بخلاف الكافر¹.

الرأي الثاني: تصحيح وجوب الإعادة عليه، فمخفي كفره كعمله، وإليه ذهب الإمام النووي².

أدلة هذا الرأي ومناقشتها:

استدل الإمام النووي على وجوب القضاء عليه، بأدلة منها:

1. عن مالك بن الحويرث - t - قال: "أتينا رسول الله - ﷺ - ونحن شببة متقاربون، فأقمنا عنده عشرين ليلةً، وكان رسول الله - ﷺ - رحيماً رقيقاً فظن أنا قد اشتقنا أهلنا، فسالنا عن من تركنا من أهلنا، فأخبرناه، فقال: ارجعوا إلى أهليكم فأقيموا فيهم، وعلموهم، ومروهم، فإذا حضرت الصلاة، فليؤذن لكم أحدكم ثم ليؤمكم أكبركم"³.

2. عن أبي سعيد الخدري - t - قال: قال رسول الله - ﷺ - "إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم وأحقهم بالإمامة أقرؤهم"⁴.

وجه الدلالة فيهما: قوله "ليؤمكم أكبركم" و "أقرؤهم"، والضمير فيهما عائد إلى جماعة المسلمين، وذلك غير متحقق في الكافر، فلا تصح الصلاة خلفه. **فإن قيل:** إن للكافر أمارات يعرف بها من الغيار وغيره، فالمقتدي مقصرٌ بترك البحث، وإن كان كافراً يظهر الإسلام ويسر الكفر، تعذر معرفة ذلك للمصلي لخفائه عليه⁵.

¹ الرافعي، العزيز شرح الوجيز، ج2، ص164.

² النووي، التحقيق، ص 269 النووي، المجموع، ج 4، ص104 النووي، روضة الطالبين، ج 1، ص457؛ الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص337.

³ البخاري، صحيح البخاري، باب الأذان للمسافر، حديث رقم (605)، ج1، ص226؛ مسلم، صحيح مسلم، باب فضل صلاة الجماعة، حديث رقم (674)، ج1، ص465.

⁴ مسلم، صحيح مسلم، باب من أحق بالإمامة، حديث رقم (672)، ج1، ص464.

⁵ الرافعي، العزيز شرح الوجيز، ج2، ص164.

أجيب عنه: أن هذا لا يغنيه عن إعادة الصلاة، فالعلة الصحيحة هي عدم أهليته للإمامة، فتجب الإعادة على المؤتم به لنقصه بالكفر¹.

الترجيح:

بعد عرض أدلة الطرفين ومناقشتها يتبين رجحان ما ذهب إليه الإمام النووي من وجوب إعادة الصلاة عليه، فيكون هو المعتمد للفتوى، وذلك لأمرٍ أهمها:

1. لقوة دليله وتعليله.
2. لعدم أهلية الكافر للإمامة.
3. أن الأصل في العبادة الاحتياط².
4. أن مذهب الإمام الشافعي وعامة الأصحاب وجوب الإعادة، جاء في الأم: "ولو أن رجلاً كافراً أمّ قوماً مسلمين ولم يعلموا كفره أو يعلموا لم تجزهم صلاتهم"³.

3:4 اختلافهما في بعض أحكام الجنائز.

1:3:4 حكم غسل الغريق.

غسل الميت فرضٌ على الكفاية، غير أن الشيخين اختلفا في وجوب غسل الغريق إلى رأيين هما:

الرأي الأول: أن الأصح عدم وجوب غسله⁴، وإليه ذهب الإمام الرافعي في المحرر⁵.

أدلة هذا الرأي ومناقشتها:

استدل الإمام الرافعي لعدم وجوب غسل الغريق، بأدلة منها:

¹ الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص337.

² النووي، التحقيق، ص 269 النووي، المجموع، ج 4، ص104 النووي، روضة الطالبين، ج 1، ص457؛ الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص337.

³ الشافعي، الأم، ج1، ص298.

⁴ الرافعي، المحرر، ج2، ص306.

⁵ قد خالف الإمام الرافعي في المحرر بعض ما رجد^ه في العزيز، وهذا يدل على تراجع عنه تلك الترجيحات، لكون المحرر متأخراً في التأليف عن العزيز.

1. قياسه على صحة غسل الكافر للمسلم الميت .

2. أن المقصد منه النظافة، وقد حصلت¹.

ويعترض عليهما بأمرين هما:

1. أن ما ذكرتم هو قياس مع الفارق، ذلك أنَّ الغسل لا بد فيه من فعل آدمي، وقد وجد في الكافر دون الغريق، وهذا هو الفرق المعتمد.

2. أمّا قصد التنظيف فضعيف، لأنّه ينتقي بالغرق².

الرأي الثاني: أن الأصح وجوب غسل الغريق، ولا يكفي انغساله بالغرق، وإليه ذهب الإمام النووي، وعبارة الرافعي في الشرحين مشعرةً بترجيحه³.
أدلة هذا الرأي ومناقشتها:

استدل الإمام النووي لوجوب غسل الغريق، بأدلة منها:

1. عن أبي هريرة - t - أن النبي - ٢ - قال: "الشهداء خمسة: المطعون، والمبطون والغريق، وصاحب الهدم، والشهيد في سبيل الله"⁴.

وجه الدلالة: أن النبي - ٢ - بيّن أقسام الشهيد، وقد غسل رؤساء المسلمين عمر وصلوا عليه وهو شهيد، ولكنه إنما صار إلى الشهادة في غير حرب، وغسلوا المبطون، والحريق، والغريق، وصاحب الهدم، وكلهم شهداء، وذلك أنه ليس فيمن معهم من الأحياء معنى أهل الحرب⁵.

2. أن الغسل لا يجب على الميت، وإنما يجب علينا في الميت، فلا يسقط عنا الفرض.

¹ الرافعي، المحرر، ج2، ص306.

² النووي، المجموع، ج5، ص87.

³ النووي، المجموع، ج 5، ص87 النووي، روضة الطالبين، ج 1، ص613؛ الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص452 للرافعي، العزيز شرح الوجيز، ج 2، ص395؛ الرافعي، الشرح الصغير على الوجيز، ج2، ص49.

⁴ البخاري، صحيح البخاري، باب فضل التهجير إلى الظهر، حديث رقم (624)، ج1، ص233.

⁵ الشافعي، الأم، ج1، ص446.

ويعترض عليه: أنَّ المقصود النظافة وقد حصلت بالغرق¹.

وأجيب عنه: أنَّ الشارع الحكيم تعبدنا بغسل أمواتنا، والغريق واحد منهم، فوجب غسله ولو كان جسمه نظيفاً، فمن اغتسل ثمَّ مات بعد الغسل مباشرة وجب غسله².

الترجيح:

بعد عرض أدلة الطرفين ومناقشتها، يتبين للدراسة رحجان ما ذهب إليه أصحاب الرأي الثاني، فيكون هو المعتمد للفتوى، وذلك لأمرٍ أهمها:

1. لفعل الصحابة وعملهم وهو حجة³.

2. قوة الدليل والتعليل.

3. ولنص الإمام الشافعي - t - على وجوب غسل الغريق⁴.

ويضيف السعدي بهذا الصدد أنَّه: إذا كان يخشى من تغسيله أو يعسر ذلك، فيكفي تحريكه في الماء بنية التغسيل، أو بعد إخراجه على الشاطئ يراق عليه الماء بنية التغسيل.

2:3:4 حكم الجلوس على القبر.

اختلف الشيخان في حكم هذه المسألة إلى رأيين هما :

الرأي الأول كراهة الجلوس على القبر ، وإليه ذهب الإمام الرافعي، وهذا ما صححه النووي في المجموع والروضة والمنهاج⁵.

¹ الرافعي، المحرر، ج2، ص306.

² الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص452.

³ النووي، المجموع، ج 5، ص87 النووي، روضة الطالبين ن، ج1، ص613؛ الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص452 للرافعي، العزيز شرح الوجيز، ج 2، ص395؛ الرافعي، الشرح الصغير على الوجيز، ج2، ص49.

⁴ الشافعي، الأم، ج1، ص298.

⁵ الرافعي، العزيز، ج 2، ص455 النووي، المجموع، ج 5، ص205 النووي، الروضة، ج 1، ص656؛ الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص480.

الأدلة ومناقشتها:

أُستدل لهذا الرأي بأدلة منها :

1. قال عثمان بن حكيم: أخذ بيدي خارجة، فأجلسني على قبر، وأخبرني عن عمه يزيد بن ثابت، قال: إنما كره ذلك لمن أحدث عليه¹.
2. قال نافع: كان ابن عمر - رضي الله عنهما - يجلس على القبور².
وجه الدلالة: أن الجلوس على القبر لو كان حراماً لما فعله أصحاب رسول الله - ٣ - فهم صفوة الخلق عند الله تعالى.
- الرأي الثاني:** تحريم الجلوس على المقابر، وإليه ذهب الإمام النووي في شرح صحيح مسلم³.

استدل الإمام النووي لحرمة الجلوس على القبور، بأدلة منها:

1. قوله تعالى: (وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا)⁴.
- وجه الدلالة:** أن النبي - ٣ - مهما أمركم به فافعلوه ومهما نهاكم عنه فاجتنبوه فإنه إنما يأمر بخير وإنما ينهى عن شر ، والقبر منهي عن الجلوس عليه، والنهي للتحريم، وسيأتي الحديث⁵.
2. عن أبي هريرة - t - قال قال رسول الله - ٣ - : "لأن يجلس أحدكم على جمرة، فتحرق ثيابه، فتخلص إلى جلده، خيرٌ له من أن يجلس على قبر"⁶.
- عن واثلة ابن الاسقع عن أبي مرثد الغنوي قال سمعت رسول الله - ٣ - يقول: " لا تصلُّوا إلى القبور، ولا تجلسوا عليها"⁷.

¹ البخاري، صحيح البخاري، باب الجريد على القبر، ج1، ص457.

² البخاري، صحيح البخاري، باب الجريد على القبر، ج1، ص457.

³ النووي، مسلم بشرح النووي، ج7، ص27.

⁴ سورة الحشر، آية (٧).

⁵ ابن كثير، إسماعيل بن عمر (ت772هـ)، تفسير ابن كثير، (د.ط)، 1401هـ، بيروت، دار الفكر، ج4، ص337.

⁶ مسلم، صحيح مسلم، باب النهي عن الجلوس على القبر، حديث رقم (٩٧١)، ج2، ص667.

⁷ مسلم، صحيح مسلم، حديث رقم (٩٧٢)، ج2، ص668.

وجه الدلالة فيهما : قوله **لأن** يجلس أحدكم على جمرة)، (ولا تجلسوا عليها)، حيث نهت عن القعود على القبور، وكذا الاستناد إليه والالتكاء عليه، والنهي للتحريم¹.

ويعترض عليهما بأمرين :

الأول: أن النهي في الحديث للكراهة، لا للتحريم .

الثاني: أن (الجلوس) في الحديثين المقصود به الحدث، وهو حرام بالإجماع².

وقد يرد عليهما بأمرين :

الأول: أنه لا توجد قرينة تصرف النهي للكراهة، والأصل في النهي التحريم.

الثاني: الجلوس في الحديثين محمولٌ على معناه الحقيقي، وهو القعود، فلا يـ صار إلى المعنى المجاز إلا للضرورة، ولا ضرورة هنا.

الترجيح :

بعد عرض ما تقدّم يتبيّن للدراسة رجحان المذهب الأول، وهو كراهة الجلوس على القبور، لأن النهي ليس بالضرورة أن يكون للتحريم، بل قد يكون للكراهة، كما هو الشأن في مسألتنا المناقشة، وهذا الرأي ينسجم تماماً مع رأي الإمام الشافعي - t - إذ يقول: " وأكره وطء القبر والجلوس والالتكاء عليه، إلا أن لا يجد الرجل السبيل إلى قبر ميتة إلا بأن يطأه، فذلك موضع ضرورة، فأرجو حينئذ أن يسعه إن شاء الله تعالى. وقال بعض أصحابنا: لا بأس بالجلوس عليه، وإنما نهى عن الجلوس عليه للتغوط. قال الشافعي: وليس هذا عندنا كما قال³، فكان هذا الرأي هو المعتمد للفتوى في الفقه الشافعي⁴.

¹ النووي، مسلم بشرح النووي، ج7، ص27.

² الشربيني، مغني المحتاج ، ج1، ص480.

³ الشافعي، الأم ، ج1، ص463.

⁴ الشربيني، مغني المحتاج ، ج1، ص480.

الفصل الخامس

في اختلاف الإمامين في أحكام استعمال الحرير والزكاة والصيام والحج

1:5 اختلافهما في أحكام استعمال الحرير.

1:1:5 افتراش الحرير للنساء ولبسه.

حصل الاتفاق بين الشيخين على تحريم لبس الحرير للرجال، وجوازه للنساء، وأستدل على ذلك بما يأتي:

1. حديث حذيفة - t - قال: "نهانا رسول الله - ر - عن لبس الحرير والديباج، وإن نجلس عليه"¹.

2. حديث علي - t - جاء فيه: "أخذ رسول الله - ر - حريراً بشماله، وذهباً بيمينه، ثم رفع بهما يديه فقال: "إن هذين حرام على ذكور أمتي حل لإنائهم"².

ولكن حصل الخلاف في افتراش الحرير للنساء بين الشيخين إلى رأيين:

الرأي الأول: أن الأظهر تحريم افتراش الحرير للنساء، وإليه ذهب الأمام الرافعي³.

دليل هذا الرأي:

أستدل لهذا الرأي بأدلة منها:

1. فهم الإمام الرافعي من مجمل ما تقدّم أن الأحاديث حرّمت افتراش الحرير للنساء؛ لأنه في معنى استعمال الأواني للسرف والخيلاء، بخلاف اللبس فإنه للزينة فصار كالتحلّي⁴.

¹ البخاري، صحيح البخاري، باب افتراش الحرير، حديث رقم (5499)، ج5، ص2195.
² ابن ماجه، محمد بن يزيد، السنن، تحقيق: محمد فؤاد، (د.ط)، (د.ت)، بيروت، دار الفكر، باب لبس لحرير والذهب للنساء، حديث رقم (3595)، قال الألباني: حديث صحيح، ج2، ص1189.

أُرافعي، الشرح الصغير على الوجيز، ج2، ص11 أرافعي، العزيز، ج2، ص357؛
الرافعي، المحرّر، ج2، ص274.

⁴ الرافعي، العزيز، ج2، ص357.

2. أن الإمام الرافعي يعد لبس الحرير فيه ضرورة للنساء؛ لأنه أدعى للميل إليها ووطنها، فيؤدي إلى ما طلبه الشارع، وهو كثرة التناسل، والضرورة تقدر بقدرها، وهو هنا اللبس دون الافتراش.

ويجاب عنهما: أن ما ذهب إليه الإمام الرافعي فيه نظراً، وهو أن المفهوم من الحديثين حرمة لبس الحرير وافتراشه للرجال¹، أمّا افتراشه للنساء فالأمر ليس كذلك، بل في الحديث دلالة على جواز ذلك، وهو قوله - ٢ - "حلّ لإنائهم"²، وإخراج الجلوس والافتراش وما في معناهما يتوقف على دليل ولا دليل هنا، فإطلاق حديث حذيفة يقيده حديث علي أن النهي خاص بالرجال³.

الرأي الثاني: أن الأصح جواز افتراش الحرير للنساء، وإليه ذهب الإمام النووي⁴.

أدلة هذا الرأي:

أستدل لهذا الرأي بأدلة منها:

1. لما تقدم من فهم الحديثين والجمع بينهما.

2. وأن النهي ينصرف إلى الرجال فقط.

الترجيح:

أن الله عز وجلّ تعبدنا بهديه وهدى نبيه - ٢ - ، وقد جاء الحديثان مبينين تحريم لبس وافتراش الحرير للرجال، كما تعبدنا بتحريم أكل لحم الخنزير دون بيان العلة بجعلها مرتبطة بالكبر وغيره، وفي ذلك يقول الإمام الشافعي: "وأنتهى الرجل عن ثياب الحرير، فمن صلى فيها منهم لم يُعد أي صلاته - ، لأنها ليست بنجسة، وإنما تعبدوا بترك لبسها لا أنها نجسة ؛لأن أثمانها حلال ، وإن النساء يلبسنها

¹ وهذا ما اتفق عليه الشيخان .الرافعي، العزيز، ج 2، ص357؛ النووي، الروضة،

ج1، ص574؛ الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص419.

² سبق تخريجه، ص65.

³ النووي، الروضة ، ج1، ص574؛ الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص419.

⁴ النووي، الروضة ، ج1، ص574؛ الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص412.

⁵ الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص412.

ويصلين فيها"¹، فالحلة هنا أمر غير منضبط، فلا تصلح دليلاً، فتبيّن رجحان ما ذهب إليه الإمام النووي.

2:1:5 حكم إلباس الحرير للصبي .

وهنا ينقدح في البال سؤالٌ هو: هل يجوز للولي أن يلبس صبيه الحرير؟
والجواب عنه: أنه قد وقع بين الشيخين خلافٌ في حكم هذه المسألة إلى رأيين:
الرأي الأول: أن الأظهر جواز إلباس الصبي الحرير إذا كان دون سبع سنين، وإليه ذهب الإمام الرافعي².

الأدلة ومناقشتها:

أدلة هذا الرأي:

استدل الإمام الرافعي على ما ذهب إليه بأدلة منها:

1. عموم قوله - ٢ - : "إن هذين حرام على ذكور أمتي حل لإنائهم"³.
وجه الدلالة فيه : أن ابن سبع سنين يدخل في عموم الحديث، لأنه في حكم البالغين في أشياء كثيرة⁴.
- ويجاب عنه: أن قوله : " أن ابن سبع سنين له حكم البالغين، فيه نظر، فالشارع اعتبر السبع في الأمر بالصلاة، ولو ضبطه بسن التمييز لكان حسناً⁵.
2. حديث أبي هريرة - t - : " أن الحسن بن علي أخذ ثمرة من تمر الصدقة فجعلها في فيه، فقال النبي - ٢ - بالفارسية: " كخ كخ أما تعرف أنا لا نأكل الصدقة"⁶.

¹ الشافعي، الأم، ج1، ص184.

² الرافعي، الشرح الصغير على الوجيز، ج2، ص12؛ الرافعي، العزيز، ج2، ص357.

³ سبق تخريجه، ص65.

⁴ الرافعي، العزيز، ج2، ص357.

⁵ النووي، المجموع، ج4، ص225.

⁶ البخاري، صحيح البخاري، باب تكلم بالفارسيّة، حديث رقم (2907)، ج3، ص1118.

وجه الدلالة فيه : أن النبي - ٢ - منع الحسن بن علي رضي الله عنهما - الأكل من تمر الصدقة، وكذلك يحق للولي منع الصبي من لبس الحرير إذا بلغ سبع سنين، كما يمنعه من شرب الخمر والزنا وغيرهما¹.

ويرد عليه: أن الحديث فيه دلالة أن الصدقة محرمة على آل بيت رسول الله- ٢ -، لأنها أوساخ الناس، ويستوي البالغ منهم وغيره فيها، أمّا لبس الحرير فإنه حرام لذاته لا لأنه من أوساخ الناس، فلا يحرم إلا على البالغ لأن الصبي غير مكلف².

الرأي الثاني: أن الأصح أنه يجوز للولي أن يلبس الحرير للصبي - أي دون سن البلوغ - لأنه حينئذ يكون في حكم الرجال، وإليه ذهب الإمام النووي³.
دليل هذا الرأي:

ودليل الإمام النووي على ذلك أن الصبي غير مكلف بخطابات التكليف، ومنها تحريم لباسه الحرير، وإن لبس إياه وليه.

الترجيح:

وبعد عرض ما تقدّم يتضح للدراسة رجحان ما ذهب إليه الإمام النووي، لأن الحديث جاء مخاطباً المكلفين، والصبي دون التكليف فلا يشمل⁴، ولنص الإمام الشافعي والأصحاب على تزيين الصبيان يوم العيد بالذهب والمصبغ، ويلحق به الحرير من باب أولى⁵.

¹ النووي، المجموع، ج4، ص225.

² النووي، المجموع، ج4، ص225.

³ النووي، المجموع، ج4، ص224-225؛ النووي، الروضة، ج1، ص574؛ الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص419.

⁴ النووي، المجموع، ج4، ص224-225؛ النووي، الروضة، ج1، ص574؛ الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص419.

⁵ الشافعي، الأم، ج1، ص388.

2:5 اختلافهما في بعض أحكام الزكاة والصيام.

1:2:5 الجبران في الزكاة.

إذا وجب على المزكي جذعة، فأخرج بدلها ثنية، ولم يطلب جبراناً جاز،
لأنه قد زاد خيراً، والله تعالى يقول: (وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ)¹، وهذا القدر متفقٌ
عليه بين الشيخين، ولكنهما اختلفا في حالة ما إذا طلب المزكي من الساعي جبراناً،
فهل يجوز ذلك الطلب أو لا ؟ إلى رأيين هما:

الرأي الأول: أن الأظهر المنع، لأن المؤدى ليس من أسنان الزكاة، وإليه
ذهب الإمام الرافعي في الشرح الصغير².

الأدلة ومناقشتها:

أدلة هذا الرأي:

استدل لهذا الرأي بأدلة منها:

1. كتاب أبي بكر الصديق - t - إلى انس بن مالك - t - عندما بعثه للبحرين ليجمع
منهم الزكاة، وخلاصة الحديث أنه - t - بين له ما هو الواجب زكاته من
الأنعام، وذكر له أسنانها، فمن جاء بغير ذلك كان مخالفاً للمطلوب منه شرعاً³.
ويرد عليه: أن هذا الحديث جاء ما يوضحه عند تعذر المقصود، ويكون
بالجبران صعوداً ونزولاً، وقد سبق عند ذكر أدلة الرأي الأول.

2. أن المؤدى ليس من أسنان الزكاة، فيمتنع عليه طلب الجبران، فإما أن
يؤدي الواجب، أو يجعل الزائد صدقة.

الرأي الثاني: أن الأصح جواز الجبران إذا طلبه المزكي من الساعي، وإليه
ذهب الإمام النووي، وكلام الإمام الرافعي في الكبير مشعراً بتصحيح هذا الرأي، وبه
قال العراقيون⁴.

¹ سورة الحج، آية (77).

² الرافعي، الشرح الصغير على الوجيز، ج1، ص144؛ الرافعي، المحرر، ج2، ص248.

³ البخاري، صحيح البخاري، باب زكاة الغنم، حديث رقم (1386)، ج2، ص527.

⁴ النووي، المجموع، ج 5، ص266 النووي، روضة الطالبين، ج 2، ص18؛ الشربيني، مغني
المحتاج، ج1، ص504؛ الرافعي، العزيز شرح الوجيز، ج2، ص589.

أدلة هذا الرأي:

استدل الإمام النووي لجواز طلب المزكي للجبران بأدلة منها:

1. عن أنس بن مالك - t - أن النبي - ر - قال: "من بلغت عنده من الإبل صدقة الجذعة وليست عنده جذعة¹، وعنده حقه، فإنها تقبل منه الحقة، ويجعل معها شاتين إن استيسرتا له أو عشرين درهما. ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده الحقة، وعنده الجذعة، فإنها تقبل منه الجذعة، ويعطيه المصدق² عشرين درهماً أو شاتين. ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده إلا بنت لبون، فإنها تقبل من بنت لبون، ويعطي شاتين أو عشرين درهماً. ومن بلغت صدقته بنت لبون وعنده حقة، فإنها تقبل منه الحقة، ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين. ومن بلغت صدقته بنت لبون وليست عنده، وعنده بنت مخاض، فإنها تقبل منه بنت مخاض، ويعطي معها عشرين درهماً أو شاتين³."

وجه الدلالة: أن الحديث أقر الجبران في الزكاة، وهي تكون فيمن وجبت عليه في زكاة الإبل سناً معينة، فإذا لم يجدها ووجد ما دونها بدرجة قبلت منه مع شاتين أو عشرين درهماً جبراً للنقص. وإن وجد أعلى منها بدرجة قبلت منه ودفع له الجبران المذكور، دون تفريق بين طلب المزكي من عدمه⁴.

2. حديث معاذ - t - عندما بعثه رسول الله - ر - إلى اليمن لجمع الزكاة حيث قال له: "وتوق كرائم أموال الناس"⁵.

¹ أشلل الحديث إلى أسنان الإبل ولا بد من توضيحها : فالجذعة! تم لها أربع سنين من الإبل ، والحقة! تم لها ثلاث سنين من الإبل ، وبنت لبون: هي التي تم لها سنتان ، وبنت مخاض : الأنثى من الإبل التي تم لها سنة.

² المصدق: هو العامل الذي يجمع الزكاة. الفيومي، المصباح المنير، كتاب الصاد، ج1، ص336.

³ البخاري، صحيح البخاري، باب العرض في الزكاة، حديث رقم (1380)، ج2، ص525.

⁴ هاشم جميل، مسائل من الفقه المقارن، ج1، ص204.

⁵ البخاري، صحيح البخاري باب لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة ، حديث رقم (1389)، ج2، ص529.

وجه الدلالة: أن رسول الله - ﷺ - نهى معاذاً أن يأخذ من أهل اليمن ما يعز عليهم من الأموال بدون وجه حق، وما زاد على مقدار الزكاة عزيزاً عند أهله، فلا بد من إرجاعه، لا فرق بين طلبه من عدمه.

ويعترض على ما سبق بأمور أهمها:

1. أن الجبران جاء على خلاف الحديث وسيأتي.
2. أنها ليست من أسنان الزكاة، فأشبهه ما لو أخرج عن بنت المخاض فصيلاً، وهو ما دون السن من الجبران¹.

الترجيح:

بعد عرض أدلة الطرفين ومناقشتها، يتبين للدراسة رجحان ما ذهب إليه الإمام النووي، وذلك لأمرين أهمهما:

1. أن ذهب الإمام الرافعي إلى المنع متوقف على دليل ولا دليل لديه.
2. أن الإمام النووي مثبت، والرافعي نافٍ، والمثبت مقدم على النافي.
3. أنه لما جاز الجبران في النزول، جاز في الصعود².
4. أن عبارة الإمام الشافعي - t - والأصحاب مشعرة بجواز الجبران عند طلبه من المزكي³.

2:2:5 حكم إستيائك الصائم بعد الزوال.

اختلف الشيخان في حكم إستيائك الصائم بعد الزوال إلى رأيين هما :
الرأي الأول: كراهة إستيائك الصائم بعد الزوال⁴، وإليه ذهب الإمام الرافعي، وقد رجحه الإمام النووي في الروضة والمنهاج، وعبر عنه بالمشهور⁵.

¹ الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص504

² النووي، المجموع، ج5، ص266.

³ الشافعي، الأم، ج2، ص5؛ النووي، المجموع، ج5، ص266.

⁴ اختلف في نوع هذه الكراهة، فقليل: للتنزيه، وقليل: للتحريم، وتبقى الكراهة إلى الغروب، وقليل: حتى يفطر. النووي، الروضة، ج1، ص167.

الرافعي، الشرح الصغير على الوجيز، ج2، ص12؛ الرافعي، العزيز، ج1، ص149؛ النووي، الروضة، ج1، ص16؛ الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص97.

الأدلة ومناقشتها:

أدلة هذا الرأي ومناقشتها:

استدل الإمام الرافعي لما ذهب إليه بأدلة منها :

1. حديث أبي هريرة - t - قال: قال رسول الله - ٣ - : "والذي نفس محمد بيده لخلوف فم الصائم أطيب عند الله يوم القيامة من ريح المسك" ¹.

وجه الدلالة فيه : قوله - ٣ - لخلوف فم الصائم أطيب عند الله (، و أطيبه الخلوف تدل على طلب إيقائه، فتكره إزالته بالسواك وغيره ².

ويعترض عليه: الحديث عارضه حديث عامر بن ربيعة عن أبي يه، قال : "رأيت رسول الله - ٣ - يستاك وهو صائم ما لا أعد ولا أحصي" ³.

2. حديث الإمام علي - t - قال: "إذا صمتم فاستاكوا بالغداة ولا تستاكوا بالعشي" ، فإنه ليس من صائم تيبس شفتاه بالعشي، إلا كانتا نوراً بين عينيه يوم القيامة" ⁴.

ويعترض عليه: أن الإمام البيهقي نفسه ضعفه، لأن إسناده فيه ضعف ⁵.

3. أنه - أي الخلوف - أثر عبادة مشهود لها بالطيب، فكره إزالته كدم الشهيد ⁶.

فإن قيل: أن ما ذكرتموه من الحديث فإن معناه يقتضي فضيلة الخلوف، فلم قلتم أنه أفضل من تحصيل فضيلة السواك؟

فالجواب: قد ثبت أن دم الشهيد لا يزا ل بل يترك للمحافظة عليه غسل الميت والصلاة عليه، وهما واجبان، فإذا ترك من أجله واجبان دل على رجحانه عليهما، لكونه مشهوداً له بالطيب، فالمحافظة على الخلوف الذي يشاركه في الشهادة

¹ مسلم، صحيح مسلم ، باب فضل الصيام، حديث رقم (1151)، ج2، ص806.

² الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص97.

³ أبو داود، سنن أبي داود ، باب السواك للصائم، حديث رقم (2364)، ج1، ص721.

⁴ البيهقي، السنن الكبرى، من كره السواك بالعشي إذا كان صائماً ، حديث رقم (8118)، ج1، ص6.

⁵ ابن الملقن، خلاصة البدر المنير ، ج1، ص326.

⁶ النووي، المجموع، ج1، ص154.

له بالطيب أولى بالمحافظة، فإنه إنما يترك من أجله سنة السواك، والطيب الخلقي أفضل من الطيب الطارئ¹.

الرأي الثاني: أن المختار من حيث الدليل، جوازه مطلقاً، أي للصائم وغيره، قبل الزوال وبعده، وإليه ذهب الإمام النووي في المجموع².
أدلة هذا الرأي ومناقشتها:

استدل الإمام النووي لما ما ذهب إليه بأدلة منها :

1. يحتج بمطلق أحاديث فضل السواك — كما مر سابقاً—، وأن رسول الله - e - لم ينه عنه³.

ويعترض عليه: أن أحاديث فضل السواك عامة مخصوصة بأحاديث النهي عنه بعد الزوال، فيراد بها غير الصائم آخر النهار⁴.

2. عن أبي إسحاق الخوارزمي قال: "سألت عاصم الأحول ، إيسئك الصائم؟ قال: نعم، قلت: برطب السواك ويابس، قال: نعم، قلت: أول النهار وآخره ، قال: نعم قلت عن من قال عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم"⁵.

ويعترض عليه: أن الحديث لا يصلح الاحتجاج به، لأنه لا أصل له من حديث النبي - r -، ولا من حديث أنس - t -، وقد ذكر في الموضوعات⁶.

3. أنه طهارة للفم، فلم يكره في جميع النهار كالمضمضة⁷.

وأجيب عنه: أن المضمضة لا تزال الخلوف، بخلاف السواك⁸.

¹ النووي، المجموع، ج1، ص154.

² المصدر نفسه، ج1، ص152.

³ المصدر نفسه.

⁴ المصدر نفسه.

⁵ الدار قطني، السنن، باب السواك للصائم، ج2، ص201.

⁶ ابن حجر، التلخيص ، ج1، ص244.

⁷ النووي، المجموع، ج1، ص152.

⁸ المصدر نفسه.

4. نُقِلَ عن الإمام الشافعي أنه لم ير بالسواك بأساً أول النهار ولا آخره¹.
وأجيب عنه: أن هذا النقل غريب، وإن كان قوياً من حيث الدليل².

توجيه الخلاف مع الترجيح:

بعد عرض أدلة الطرفين ومناقشتها تبين للدراسة رجحان ما ذهب إليه الإمام الرافعي والنووي في الروضة والمنهاج، فمن أن المشهور من مذهب الإمام الشافعي، هو كراهة إستيائك الصائم بعد الزوال، حيث يقول الإمام الشافعي - t - : "ولا أكره السواك بالعود الرطب واليابس وغيره يكره، وأكرهه بالعشي لما أحب من خلوف فم الصائم"³. وأما ما ذكره الإمام النووي في الرأي الثاني من أدلة، فإنها مخصصة بأدلة الرأي الأول⁴.

3:2:5 الصيام عن القريب الميت من مطلق القرابة واستحقاق الإرث أو لا بد من أن يكون عصبه .

إذا فات المسلم صيام يوم أو أيام من رمضان، ومات قبل القضاء، وكان موته بعد التمكن من القضاء، فلا بد من تداركه بعد موته⁵.
وأصل هذه المسألة في السنة هو حديث عائشة رضي الله عنها - أن رسول الله - ٣ - قال: "من مات وعليه صيام صام عنه وليه"⁶.

وجه الدلالة: قوله (صام عنه وليه) فهل المعتبر في الولاية مطلقاً لقرابة، أو الإرث، أو يشترط العصوبة، فكان هذا محل الخلاف بين الشيخين.

¹ الترمذي، سنن الترمذي باب ما جاء في السواك للصائم ، قال الألباني : حديث ضعيف، حديث رقم (725)، ج3، ص104.

² النووي، المجموع، ج1، ص152.

³ الشافعي، الأم، ج2، ص133.

⁴ الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص97.

⁵ الرافعي، العزيز، ج3، ص237.

⁶ البخاري، صحيح البخاري ، باب من مات وعليه صوم، حديث رقم (1851)، ج2، ص690.

وقد اختلف الشيخان في حكم هذه المسألة إلى رأيين :
الرأي الأول: أن الأشبه اعتبار الإرث ولا يكفي مطلق القرابة، وإليه ذهب الإمام الرافعي¹.
الأدلة ومناقشتها:
دليل هذا الرأي ومناقشته:

استدل الإمام الرافعي لما ذهب إليه بأدلة منها:
حديث ابن عباس رضي الله عنهما - قال: "جاءت امرأة إلى رسول الله -
٢ - فقالت: يا رسول الله إن أُمِّي ماتت وعليها صوم نذر لأفصوم عنها؟ قال :
أرأيت لو كان على أُمِّك دين ففضيته أكان يؤدي ذلك عنها؟ قالت : نعم، قال:
فصومي عن أُمِّك"².

وجه الدلالة: فقد سألت المرأة النبي - ٢ - عن صيام نذر أمها، فدل على أن
الصيام يكون فيه اعتبار الإرث دون غيره من الاعتبارات الأخرى.
ويجاب عنه: أنه ليس في الحديث ما يدل على أن الاعتبار في الإرث فقط
دون غيره، لعدم استفساره - ٢ - عن ذلك.
الرأي الثاني: أن المختار - أي من حيث الدليل - هو مطلق القرابة، وإليه
ذهب الإمام النووي³.

أدلة هذا الرأي ومناقشتها:
استدل الإمام النووي لما ذهب إليه بأدلة منها:

1. حديث ابن عباس رضي الله عنهما - قال: "جاءت امرأة إلى رسول الله - ٢ -
فقالت: يا رسول الله إن أُمِّي ماتت وعليها صوم نذر، أفأصوم عنها؟ قال :

¹ الرافعي، العزيز، ج3، ص237.

² البخاري، صحيح البخاري باب قضاء الصيام عن الميت حديث رقم (1148)، ج2، ص804.

³ النووي، المجموع، ج 6، ص268 النووي، الروضة، ج 2، ص462؛ الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، ج1، ص587.

أرأيت لو كان على أمك دين ففرضيته أكان يؤدي ذلك عنها ؟ قالت : نعم، قال :
فصومي عن أمك¹.

وجه الدلالة: هو صوم المرأة عن أمها الناذرة، فمعرض الحديث ييطل
احتمال العصبية، بل يكفي مطلق القرابة، لأنَّ الأم غير مستغرقة للمال، ولم يستفسر
النبي - ٢ - عن ذلك².

2. أنه لو أمر الولي أجنبياً فصام عنه بأجرة أو بغيره، جاز كالحج، فالقريب من
باب أولى³.

وقد يعترض عليهما بأمرين هما:

الأول: حديث أبي هريرة - t - جاء فيه: "من ترك مالا فلورثته"⁴، فالوارث يحل محل
مورثه في المال، فكذا الصيام، فالغنم بالغرم.
الثاني: أن قياسه بالحج قياسٌ مع الفارق، فالحج تدخله النيابة في الحياة، ولا تدخل
الصوم النيابة في الحياة⁵.

الترجيح:

وبعد عرض ما تقدم، تبيّن للدراسة رجحان ما ذهب إليه الإمام النووي، فكان
رأيه هو الرأي المعتمد للفتوى، وذلك لقوة دليله⁶، ومستند ذلك قول الإمام الشافعي: "إذا
صح الحديث فهو مذهبي واتركوا قولي المخالف له"⁷.

¹ البخاري، صحيح البخاري باب قضاء الصيام عن الميت ،حديث رقم (1148)، ج2، ص804.

² النووي،الروضة، ج 2، ص246؛ للشربيني، مغني المحتاج، ج 1، ص587 ؛ الحصيني، كفاية
الأخبار، ج1، ص274.

³ النووي، الروضة، ج 2، ص246؛ للشربيني، مغني المحتاج، ج 1، ص587 ؛ الحصيني،
كفاية الأخبار، ج1، ص274.

⁴ مسلم، صحيح مسلم ، باب من ترك مالا فلورثته، حديث رقم (1619)، ج3، ص1237.

⁵ النووي، المجموع، ج6، ص269.

⁶ الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص587 ؛ الحصيني، كفاية الأخبار، ج1، ص274.

⁷ النووي، المجموع، ج6، ص270.

4:2:5 حكم الإكراه في الصَّيَّام أو النسيان مع كثرة الأكل.

من أكره في رمضان على فعلٍ أو تناول مفطر، أو نسي ففعل أو تناول ما بفطر به الصائم فهو لاء لا أثم عليهم، وهذا القدر متفقٌ عليه بين الشيخين، ولكنهما اختلفا فيمن إذا أكره حتى أكل بنفسه، أو أكل ناسياً فأكثر من الأكل، فهل يجب عليه القضاء أو لا ؟ إلى رأيين هما:

الرأي الأول: أن الأظهر فيهما الإفطار، ويجب عليهما القضاء، وإليه ذهب الإمام الرافعي في المحرّر، وقد أورد الإمام الرافعي هذه المسألة في الكبير دون ترجيح¹.

الأدلة ومناقشتها:

أدلة هذا الرأي ومناقشتها:

استدل الإمام الرافعي لما ذهب إليه بأدلة منها:

1. أن المكروه أتى بصد الصوم ذاكراً له.

2. أن النسيان مع الكثرة نادر.

وسياتي مناقشة هذه الأدلة عند الحديث عن رأي الإمام النووي.

الرأي الثاني: أن الأظهر عدم الإفطار في الحالين، فلا قضاء عليهما، لسقوط قصدهما شرعاً، وإليه ذهب الإمام النووي².

أدلة هذا الرأي:

استدل الإمام النووي لعدم وجوب الإفطار في الحالين، بأدلة منها:

1. عن أبي هريرة - t - قال: رسول الله - ٣ - "من نسي وهو صائم فأكل أو

شرب فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه". والحديث متفقٌ عليه، ولفظه لمسلم³.

¹ الرافعي، المحرّر، ج2، ص405؛ الرافعي، العزيز شرح الوجيز، ج3، ص202.

² النووي، المجموع، ج6، ص229؛ النووي، روضة الطالبين، ج2، ص227؛ الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص575.

³ البخاري، صحيح البخاري باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسياً ، حديث رقم (1831)، ج2، ص682 مسلم، صحيح مسلم، باب فضل صلاة الجماعة، حديث رقم (1155)، ج2، ص

وجه الدلالة: أن الحديث صريح في أن تناول المفطر نسياناً لا يؤثر على صحة الصوم، وهو عام، يتناول الجميع، دون تفريق بين القليل والكثير¹.
ويعترض عليه: أن النسيان مع الكثرة نادر، ولهذا بطلت الصلاة بكثير الكلام ناسياً دون قليله².

ويجاب عنه: أن قياس الصوم على الصلاة قياس مع الفارق، ذلك أن للصلاة حالاً تذكر المصلي أنه فيها فيندر الكلام فيه، بخلاف الصوم³.
ويعترض عليه: أن النبي - ٢ - قد أمر الناسي بإتمام صومه، وهذا صحيح، لكن ليس فيه أنه لا قضاء عليه.

أجيب: أنه قد صح عن أبي هريرة - t -، أن النبي - ٢ - قال: "من أفطر في رمضان ناسياً، فلا قضاء عليه ولا كفارة"⁴.

وجه الدلالة: أن الحديث صريح في صوم رمضان، وصريح في نفي القضاء والكفارة، وعام في كل مفطر، من غير تفريق بين الأكل والشرب وبين غيرهما⁵.

2. عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن الرسول - ٢ - قال: "تجاوز الله عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه"⁶.

¹ النووي، المجموع، ج6، ص229.

² الرافعي، المحرر، ج2، ص405.

³ الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص575.

⁴ الحاكم، المستدرک، کتاب الصوم، حدیث رقم (1569) قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ج1، ص595 قال الحافظ ابن حجر : أخرجه ابن خزيمة، وابن حبان، والدارقطني، ابن حجر، تلخيص الحبير، ج2، ص195.

ابن حجر، أحمد بن علي (773هـ) فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، ومحب الدين الخطيب، ط1، 1379هـ، بيروت، دار المعرفة، ج4، ص157.

الحاكم، المستدرک، کتاب الطلاق، حدیث رقم (2801) قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين وأقره الذهبي عليه، ج 2، ص 216 قال الحافظ ابن حجر : قال النووي: حديث حسن، ابن حجر، تلخيص الحبير، ج1، ص281.

وجه الدلالة: أنَّ في الحديث حجة على العفو عن المكره والناسي، وعلى أن المكره حكمه حكم الناسي، وقد عرفنا حكم الناسي من الأدلة الصحيحة السابقة، فحكم المكره مثله.

ويعترض عليه بأمرين هما:

الأول: أنَّ المكره قد حصل من فعله لدفع الضرر عن نفسه فأفطر به، كما لو أكل لدفع الضرر والخوف.

الثاني: أنَّ الضرورة تقدّر بقدرها، فيكون معنى الحديث: (تجاوز الله عن أمتي أثم الخطأ و النسيان و ما استكروها عليه)، أي أنَّ الإكراه إنما يؤثر في دفع الإثم، فحصول الفطر لا يتعلق به إثم، أمّا الصيام فيجب قضاؤه لحصول القصد منه، ولأنَّ الحديث لم يتناوله¹.

ويجاب عنه بأمرين هما:

الأول: أنَّ ما ذكرتم هو قياسٌ مع الفارق، ذلك لأنَّ حكم الاختيار ساقط لدى المكره، بخلاف من أكل خوفاً على نفسه، فأشبهه الناسي، بل هو أولى منه، لأنَّه مخاطبٌ بالأكل لدفع ضرر الإكراه عن نفسه، والناسي ليس مخاطباً بأمرٍ ولا نهي. **الثاني:** قولكم (أنَّ الضرورة تقدّر بقدرها)، متوقف على الدليل، ولا دليل يؤيد ما ذهبتم إليه².

الترجيح:

بعد عرض ما تقدّم يتبين للدراسة رجحان ما ذهب إليه الإمام النووي، لأنَّ السنة تؤيده، وهو الصحيح من رأي الإمام الشافعي - t -، فيكون هو المعتمد للفتوى³.

¹ الرافعي، العزيز شرح الوجيز، ج3، ص202.

² الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص575.

³ النووي، المجموع، ج 6، ص229؛ النووي، روضة الطالبين، ج2، ص227؛ الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص575.

3:5 اختلافهما في بعض أحكام الحج .

1:3:5 حكم الطواف بالحجر.

اختلف الشيخان في حكم هذه المسألة إلى رأيين هما :

الرأي الأول: الطواف بشيء من الحجر يصح، وإليه ذهب الإمام الرافعي¹.

الأدلة ومناقشتها:

دليل هذا الرأي:

جعل الإمام الرافعي الطواف بجزء من جدار الحجر لا داخله يصح، وصورته أن يضع الطائف يده فوق جدار الحجر ويطوف، فإن جزءاً من الطائف وهي يده داخل الحجر، ولم أقف على أدلة للإمام الرافعي في ذلك.

الرأي الثاني: أن الأصح عدم صحة الطواف بشيء من الحجر، وإليه ذهب

الإمام النووي².

أدلة هذا الرأي ومناقشتها:

استدل الإمام النووي لما ذهب إليه بأدلة منها:

1. قوله تعالى: (وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ)³.

وجه الدلالة أن الآية جعلت الطواف مرتبطاً بـ البيت، وإنما يكون طائفاً به

إذا كان خارجاً عنه، وإلا فهو طائف فيه⁴.

وأجيب عنه: أننا متفقون على هذا القدر من الدلالة، حتى لو مشى الطائف

حول شاذرون البيت لم يصح طوافه، لأنه من البيت، ولكن الخلاف بيننا فيمن اقتحم

الجدار، وتخطى الحجر على السمت، فإن طوافه يصح⁵.

¹ الرافعي، العزيز، ج3، ص394.

² النووي، المجموع، ج 8، ص64 النووي، الروضة، ج 2، ص361؛ الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص646.

³ سورة الحج، آية (29).

⁴ النووي، المجموع، ج 8، ص64 النووي، الروضة، ج 2، ص361؛ الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص646.

⁵ الرافعي، العزيز، ج3، ص394.

2. قول النبي - ٢ - في حجة الوداع : "لتأخذوا عني مناسككم" ¹، والنبي - ٢ - طاف خارج الحجر، فمن طاف داخله لم يصح طوافه ².

3. حديث عائشة رضي الله عنها - قالت: قال رسول الله - ٢ -: "يا عائشة لولا أن قومك حديثو عهد بشرك لهدمت الكعبة ، فألزقتها بالأرض ، وجعلت لها بابين : باباً شرقياً، وباباً غربياً، وزدت فيهلسته أذرع من الحجر ، فإن قریشاً اقتصرتها حيث بنت الكعبة" ³.

وجه الدلالة: قوله - ٢ - : " وزدت فيهلسته أذرع من الحجر "، ففي الحديث دلالة أن بعض الحجر من الكعبة، فظهر وجه المنع من الطواف فيه، فالطائف والحالة هذه طاف في البيت لا بالبيت ⁴.

الترجيح :

وبعد عرض ما سبق يتبين رجحان ما ذهب إليه الإمام النووي من عدم صحة الطواف بالحجر، لتركه - ٢ - الطواف به ، فكان رأي النووي هو الرأي المعتمد للفتوى في الفقه الشافعي ، وأُختم هنا بقول الإمام الشافعي - t - : "وكمال الطواف بالبيت أن يطوف الرجل من وراء الحجر فإن طاف فسلك الحجر لم يعتد بطوافه الذي سلك فيه الحجر ... ومن طاف سبعاً على ما نهيت عنه من نكس الطواف أو على شاذروان الكعبة ⁶ أو في الحجر أو على جزء جداره كان في حكم من لم يطف" ⁷.

¹مسلم، صحيح مسلم ، بيان قوله - ٢ - -لتأخذوا مناسككم، حديث رقم (1297)، ج2، ص943.

² الحصري، كفاية الأخيار، ج1، ص285.

³ مسلم، صحيح مسلم، باب نقض الكعبة وبنائها، حديث رقم (1333)، ج2، ص968.

⁴ النووي، الروضة، ج2، ص361.

⁵ النووي، المجموع، ج8، ص64؛ النووي، الروضة، ج2، ص361.

⁶ الشاذروان فتج الذال من جدار البيت الحرام ، و هو الذي ترك من عرض الأساس خارجاً ، ويسمى تأزيراً؛ لأنه كالإزار للبيت. الفيومي، المصباح المنير، كتاب الشين، ج1، ص 307.

⁷ الشافعي، الأم، ج2، ص267.

2:3:5 المبيت بمزدلفة والقدر الذي يحصل به المبيت.

اختلف الشيخان في المبيت بمزدلفة والقدر الذي يحصل به إلى رأيين هما:
الرأي الأول: أنَّ الأظهر هو أنَّ المبيت بمزدلفة سنة، أمَّا القدر الذي يحصل به المبيت فهو بمعظم الليل، وإليه ذهب الإمام الرافعي¹.
الأدلة ومناقشتها:
أدلة هذا الرأي:

استدل الإمام الرافعي لما ذهب إليه بأدلة منها:

1. قوله تعالى: (فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ)².
2. حديث جابر الطويل جاء فيه أنَّ النبي - ٣ - ركب القصوى حتى أتى على المشعر الحرام فاستقبل القبلة ودعا الله تعالى وكبر وهلل ووحده، ولم يزل واقفاً حتى أسفر³.
- وجه الدلالة فيهما: أنَّ النبي - ٣ - بات بمزدلفة بعد الدفع من عرفة، والمبيت لا يحصل إلا بمعظم الليل.
- ويجاب عنهما: أنه ليس في الآية والحديث ما يدل على أنَّ المبيت لا يحصل إلا بمعظم الليل.
3. أنه لو حلف ليبيتنَّ فإنه لا يبرأ إلا بمعظم الليل⁴.

وللإجابة عنه وعن غيره من الأدلة: أنَّ الإمام الرافعي نفسه قد استشكل هذا الرأي، فقال: "..... وطردهما على هذا النسق في مزدلفة محال؛ لأنَّا جوزنا الخروج منها بعد انتصاف الليل، ولا ينتهون إليها إلا بعد غيبوبة الشفق غالباً، ومن انتهى إليها والحالة هذه وخرج بعد انتصاف الليل لم يكن بها حال طلوع الفجر، ولا في معظم الليل، فلا يتجه فيها إذن الاعتبار حالة الانتصاف، ولك أن تقول: هذه الاستحالة واضحة إن قيل بوجوب المبيت، لكنه مستحب على قول، وليس بواجب،

¹ الرافعي، العزيز شرح الوجيز، ج3، ص431.

² سورة البقرة، آية (198).

³ مسلم، صحيح مسلم، باب حجة النبي - ٣ - ، حديث رقم (1218)، ج2، ص886.

⁴ الحصري، كفاية الأخيار، ج1، ص290.

فعلى هذا القول لا يستحيل النذب إلى الكون بها معظم الليل، أو حالة الطلوع، وتجوز خلافه¹.

رأي الدراسة: يلاحظ في كلام الإمام الرافعي تراجعاً عن رأيه إلى رأي الثاني، فلا خلاف في المسألة إذن.

الرأي الثاني: أن المبيت بمزدلفة واجب، والقدر الذي يحصل به المبيت، فبلحظة من الجزء الثاني، وإليه ذهب الإمام النووي².
أدلة هذا الرأي:

استدل الإمام النووي لما ذهب إليه بأدلة منها:

1. قول النبي - ٢ - في حجة الوداع: "لتأخذوا عني مناسككم"³، وقد دفع النبي -

٢ - ضعفة الناس أواخر الليل من مزدلفة إلى منى قبل زحمة الناس، فدل على أن القدر الواجب هو في أي ساعة من النصف الثاني من الليل⁴.

2. عن عبد الله مولى أسماء قال: "قالت لي أسماء وهي عند دار المزدلفة، هل غاب القمر؟ قلت: لا، فصلت ساعة، ثم قالت: يا بني هل غاب القمر؟ قلت: نعم، قالت ارحل بي، فارتحلنا حتى رمت الجمرة، ثم صلت في منزلها، فقلت لها: أي هنتاه لقد غلسنا، قالت: كلا أي بني إن النبي - ٢ - أذن للظعن"⁵.

وقد يعترض عليه: أن الحديث مختص بضعفة الناس وغيرهم من أصحاب الحاجة، أمّا غيرهم فيمكنون بمزدلفة حتى يصلوا الصبح.

¹ الرافعي، العزيز شرح الوجيز، ج3، ص431.

² النووي، المجموع، ج 8، ص96 النووي، روضة الطالبين، ج 2، ص280؛ الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص662.

³ مسلم، صحيح مسلم، بيان قوله - ٢ - لتأخذوا مناسككم، حديث رقم (1297)، ج2، ص943.

⁴ النووي، مسلم بشرح النووي، ج9، ص38.

⁵ مسلم، صحيح مسلم، باب استحباب تقديم دفع الضعفة من النساء وغيرهن من مزدلفة إلى منى في أواخر الليالي قبل زحمة الناس، حديث رقم (1291)، ج2، ص940.

أجيب عنه: نعم، من السنة أن يبقى بمزدلفة حتى يطلع الفجر إلا الضعفة، فيستحب لهم الدفع قبل الفجر، فإنَّ دفع غير الضعفة قبل الفجر بعد نصف الليل جاز ولا دم، لأنَّه أتى بالقدر الواجب من المبيت، ولولا دخول وقت الدفع لما أذن للضعفة والرعاة والسقا¹.

3. قياساً على الوقوف بعرفة، فإنَّ الحاج لو وقف بعرفة لحظة من النهار بعد الزوال صح وقوفه².

ويترتب على القول بسنيّة المبيت بمزدلفة عدم لزوم إراقة الدم، أمّا من قال بوجوب المبيت بمزدلفة فإنَّه يلزم بإراقة دم، وكذا يلزم إذا نفر قبل الفجر عند من يرى الوقوف إليه.

الترجيح:

بعد عرض ما تقدّم يتبين للدراسة رجحان ما ذهب إليه الإمام النووي لأمر أهمها:

1. أنَّ بعض الحجاج قد لا يصل مزدلفة إلا بعد مضي ربع الليل أو نحوه، فإذا دفع عقب نصف الليل لم يكن قد حضر معظم الليل بمزدلفة وقد اتفقوا على أنَّه يجزئه، فليست العبرة بالأكثر، بل البقاء إلى بعد منتصف الليل³.
لأنَّ الإمام الشافعي قد نص في (الأم) أنَّ المبيت يحصل بالحضور في مزدلفة في ساعة من النصف الثاني من الليل، وبهذا قطع جمهور العراقيين وأكثر الخراسانيين⁴.

3. لتراجع الإمام الرافي عن رأيه إلى رأي الإمام النووي⁵.

¹ النووي، المجموع، ج8، ص101.

² الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص662.

³ النووي، المجموع، ج8، ص101.

⁴ النووي، المجموع، ج8، ص95.

⁵ كما أشارت إليه الدراسة في صفحة 152.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وإمام الأنبياء والمجاهدين، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد؛

فإنَّه وبعد هذا الجهد المتواضع في ثلثيا دراسة اهتمت بجانب هام من جوانب الفقه الإسلامي، وهو الفقه المقارن داخل المذهب الشافعي، فأخذت الرسالة على عاتقها دراسة مواطن الاختلاف بين إمامين شافعيين جليلين هـ ما: الإمام الرافعي والإمام النووي، والخروج بالرأي المعتمد من فقه الإمام الشافعي، وقد عنيت بقسم العبادات.

أبرز النتائج:

وأضع بين يدي الدراسة نتائج أهمها ما يأتي:

1. عايش الرافعي والنووي حركة التنقيح والتحقيق والتدقيق للمذهب الشافعي، فكان لهما فضل سبق في تلك الحقبة.
2. أن الخلاف لا يقتصر على المذاهب المشهورة، بل وجد ضمن تلك المذاهب المشهورة، وعند الأتباع المقلِّدين لها خلافت، فأنت تجد أتباع الشافعي يختلفون، وكذلك أتباع مالك، ونحو ذلك.
3. لعبت عوامل عدة على تفاوت وجهات النظر بين الإمامين مردّه أسباب مختلفة.
4. مواطن الاختلاف بين الإمامين يشكّل جزءاً يسيراً، مقابل مواطن الاتفاق بينهما، ومرد ذلك وضوح أصول مذهب الشافعي.
5. الاختلاف بين الأئمة يمثّل ظاهرة صحيّة لتطور الفكر، ونضوج الذهن، ويعكس مدى تطور الحراك الفقهي إبان ظهور المذاهب.
6. كان لفقهاء الشافعيّة مصطلحات تميزهم عن غيرهم من أصحاب المذاهب الأخرى، وهذا يدل على رصانة هذا المذهب وعظمته.

7. كان لفقهاء الشافعية فلسفة ثابتة لا تتغير تتضمن بيان المعتمد في فقه الإمام الشافعي، بناءً على أصول معينة.

8. يعدُّ كلاً من الإمامين الرافعي والنووي من طبقة مجتهدى الفتوى والترجيح عند الشافعية، لذلك لعبت آراؤهم دوراً هاماً في إرساء قواعد المذهب.

9. خرجت الدراسة بالرأى المعتمد من خلاف الرافعي والنووي في قسم العبادات، وهي على الترتيب:

1. أن الماء المشمس لا أصل لكراهته.
2. جواز الطهارة بالبخر المتصاعد من الماء.
3. الأصح العفو عن النجاسة التي لا يدركها الطرف.
4. الحكم بنجاسة المتغير من الماء الكثير إذا حلت فيه نجاسة.
5. لا حاجة للتباعد إذا حلت نجاسة جامدة في الماء الجارى.
6. إذا أصاب دم الكلب ثوباً، واحتيج لإزالته إلى غسلة أو غسلتين، فإنه يحسب مرة واحدة.
7. إذا وجد إناءين أحدهما طاهر والآخر نجس، فانصب أحدهما في الآخر، حل التيمم مكان الماء لنجاسته.
8. تحريم ضبة الذهب مطلقاً.
9. أن الأفضل هو الجمع بين المضمضة والاستنشاق في الوضوء.
10. لا يسن مسح الرقبة.
11. عدم مشروعية الدعوات على أعضاء الوضوء.
12. عدم كراهة نفث اليدين في الوضوء، بل هو مباح.
13. أن موضع التحذيف من الرأس لا من الوجه، فيأخذ حكم الأول.
14. لا يتعين في تخليل أصابع الرجلين يد.
15. إذا مسح إحدى رجليه في الحضر، ثم مسح الأخرى في السفر، فإنه يمسح مسح مقيم.

16. من تيقن أنه بعد طلوع الشمس توضأ وأحدث، ولم يدر أيُّهما أسبق، فإنه يلزمه الوضوء مطلقاً، أخذاً بالاحتياط.
17. حدُّ مسح اليدين في التيمم إلى المرفقين.
18. أنَّ الماء إذا لم يصل إلاَّ بنقض الشعر، وجب نقضه.
19. حكم قراءة الفاتحة لفاقد الماء والتراب إذا كان جنباً هو الوجوب.
20. طهارة مني غير الآدمي، سواء أكان مأكول اللحم أو لا.
21. جواز قراءة القرآن من المصحف للمحدث، إذا قلب أوراقه بقضيب.
22. خروج المني من مخرج غير معتاد يوجب الغسل.
23. أن الغسلة الواحدة تكفي لرفع النجاسة والحدث معاً.
24. عدم كراهة استقبال الشمس والقمر واستدبارهما عند قضاء الحاجة.
25. لا يشترط أن تكون آيات بدل الفاتحة لغير القادر عليها متواليات.
26. وجوب وضع اليدين والركبتين والقدمين مع الجبهة في الصلاة.
27. الأصح ضمُّ الأصابع في الجلوس للتشهد.
28. أقل التسليم هو أن يقول المصلي: (السلام عليكم) بالتعريف.
29. أكثر صلاة الضحى ثمان ركعات.
30. إذا فاتته صلاة من المفروضات، وأراد قضاءها في وقت الثانية، كتأخير صلاة الظهر إلى وقت العصر، أدنُّ للفائتة بإقامتين.
31. يبتدأ وقت التكبير لعيد الأضحى لغير الحاج عقب صبح يوم عرفة، ويختم بعصر آخر أيام التشريق.
32. تعلَّم أدلة القبلة فرض على الكفاية.
33. عدم كراهة الصلاة في بطن الوادي.
34. صلاة الجماعة فرض على الكفاية على أهل المدينة أو القرية، وإلاَّ فالراجح هي سنة مؤكدة على الأفراد.
35. وجوب قضاء الصلاة وراء إمام خفي كفره.

36. الأصح وجوب غسل الغريق.
37. كراهة الجلوس على القبور.
38. الأصح جواز افتراش الحرير للنساء.
39. يجوز للولي أن يلبس الحرير للصبي - أي دون سن البلوغ -.
40. الأصح جواز الجبران في الزكاة إذا طلبه المزكي من الساعي.
41. كراهة استياك الصائم بعد الزوال.
42. الصيام عن القريب الميت من مطلق القرابة.
43. لا قضاء على من أكره حتى أكل بنفسه، أو أكل ناسياً فأكثر من الأكل.
44. عدم صحة الطواف بالحجر.
45. المبيت بمزدلفة واجبٌ على الحاج، أمّا القدر الذي يحصل به المبيت فبلحظة من الجزء الثاني.

أبرز التوصيات:

وأضع بين يدي الدراسة أهم التوصيات وهي ما يأتي:

1. الاهتمام بهذا النوع من الأبحاث والدراسات لتقوية الملكة الفقهية لدى الباحث.
2. إكمال ما بدأت به من الدراسة، لتشمل دراسة اختلاف الإمامين الرافعي والنووي في باقي أبواب الفقه كالمعاملات والجنايات ونحوهما.
3. الاهتمام الشديد بتوصيات الرسائل العلميّة، فهي تفتح الأفق لطلبة العلم، وتجنّبهم التكرار الممل لبعض المواضيع المطروحة.
3. إثراء المكتبات الأردنيّة بجهود علمائنا في العالم الإسلامي من تحقيق لبعض المخطوطات النادرة، ككتاب المحرّر، والشرح الصغير وغيرهما.
4. محاولة التقريب بين آراء الأئمة في المذهب الواحد خاصة، بدلاً من تركها متناقضة يعسر الجمع بينها.

فهرست المصادر

القرآن الكريم.

ابن الأثير، علي بن محمد الجزري (630هـ)، 1970، أسد الغابة في معرفة الصحابة، (د.ط)، مطبعة الشعب.

الإسنوي، جمال الدين عبد الرحيم (772هـ)، 1987، طبقات الشافعية، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.

أطفيش، محمد بن يوسف، 1986، شرح كتاب النيل وشفاء العليل ، ط1، عمان، وزارة التراث القومي والثقافة.

الألباني، محمد ناصر الدين، (د.ت)، السلسلة الضعيفة، (د.ط)، الرياض، مكتبة المعارف.

الأنصاري، زكريا (926هـ)، 2002، أسنى المطالب شرح روض الطالب ، علّق عليه: محمد تامر، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.

البخاري، محمد بن إسماعيل، 1987، صحيح البخاري، تحقيق: مصطفى البغا، ط3، دار ابن كثير، بيروت.

البیهقي، أحمد بن الحسين، 1994، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عطا، (د.ط)، مكة المكرمة، دار الباز.

الترمذي، محمد بن عيسى، (د . ت)، الجامع الصحيح سنن الترمذي، تحقيق: أحمد شاکر، (د . ط)، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

ابن تيمية، أحمد، 1396هـ، رفع الملام عن الأئمة الأعلام ، ط5، مكة المكرمة، مؤسسة مكة للطباعة والإعلام.

جابر، طارق يوسف شيخ الإسلام زكريا الأنصاري وأثره في الفقه الشافعي ، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجامعة الأردنية، 2004.

الجرجاني، عبد الله بن عدي، 1988، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: يحيى مختار، ط3، بيروت، دار الفكر.

الجرجاني، علي بن محمد، 1405هـ، التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط 1، بيروت، دار الكتاب العربي.

الجزري، محمد بن يوسف (ت 711هـ)، معراج المنهاج شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي، تحقيق: شعبان إسماعيل، ط 1، بيروت، دار ابن حزم.

ابن الجوزي، عبد الرحم ن بن علي، 1403 للعلل المتناهية في الأحاديث الواهية، تحقيق: خليل الميس، ط 1، بيروت، دار الكتب العلميّة.

الحاكم، محمد بن عبد الله، 1990، المستدرک علی الصحيحین، تحقيق: مصطفى عبد القادر، ط 1، بيروت، دار الكتب العلميّة.

الحصكفي، علاء الدين، 1386، الدر المختار شرح تنوير الأبصار للتمرتاشي، ط 2، بيروت، دار الفكر.

ابن حبان، محمد بن أحمد، 993 صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الارنؤط، ط 3، بيروت، مؤسسة الرسالة.

ابن حجر، شهاب الدين، أحمد بن علي (852هـ)، 1412 هـ، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط 1، بيروت، دار الجيل.

ابن حجر، شهاب الدين، أحمد بن علي (852هـ)، (د.ت)، تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، صححه عبد الله اليماني، بيروت، دار المعرفة.

ابن حجر، شهاب الدين، أحمد بن علي (852هـ)، 2006، تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، تحقيق: عادل عبد الموجو د وعلي معوض، ط 2، بيروت، دار الكتب العلميّة.

ابن حجر، شهاب الدين، أحمد بن علي (852هـ)، 1993، تهذيب التهذيب، ط 5، بيروت، لبنان.

ابن حجر، شهاب الدين، أحمد بن علي (852هـ)، 1379هـ، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، ط 1، بيروت، دار المعرفة.

- ابن حزم، علي بن أحمد (456هـ)، 1404هـ، الإحكام في أصول الأحكام، ط1، القاهرة، دار الحديث.
- الحسيني، أبو بكر بن هداية الله، 1982، طبقات الشافعية، تحقيق: عادل نويهض، ط3، بيروت، دار الآفاق العربية.
- الحصني، أبو بكر بن محمد، 2000، كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، تحقيق: عبد المجيد طعمه، ط2، بيروت، دار المعرفة.
- الحفناوي، محمد إبراهيم، 1995، تبصرة النجباء بحقيقة الاجتهاد والتقليد والإفتاء، ط1، القاهرة، دار الحديث.
- الحموي، ياقوت بن عبد الله (626هـ)، (د.ت)، معجم البلدان، ط1، بيروت، دار الفكر.
- الخشري، محمد بك، 1994، تاريخ الأمم الإسلامية، ط1، بيروت، دار الفكر.
- الخفيف، علي، 1996، أسباب اختلاف الفقهاء، ط2، القاهرة، دار الفكر العربي.
- الدارقطني، علي بن عمر، 1966، سنن الدار قطني، تحقيق: عبد الله هاشم، (د. ط)، بيروت، دار المعرفة.
- الدسوقي، محمد عرفة، (د.ت)، حاشية الدسوقي، تحقيق محمد عlish، (د. ط)، بيروت، دار الفكر.
- الذهبي، محمد بن أحمد (748هـ)، 1413هـ، سير أعلام الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم، ط9، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- الرازوي، محمد بن أبي بكر، 1995، مختار الصحاح، تحقيق: محمود خاطر، ط1، بيروت، مكتبة بيروت.
- الرستاق، محمد سميعي، 2005، القديم والجديد من أقوال الإمام الشافعي من خلال كتاب "منهاج الطالبين"، ط1، بيروت، دار ابن حزم.
- الرافعي، أبو القاسم عبد الكريم مبن محمد (623هـ)، 1987، التدوين في أخبار قزوين، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.

الرافعي، أبو القاسم عبد الكريم م بن محمد (623هـ)، الشرح الصغير على كتاب الوجيز، دراسة وتحقيق : الدكتور أحمد شحادة الزعبي، والشيخ مأمون الساكت، والشيخ عبد القادر العمري، رسالة ماجستير غير منشورة، 2001/2000م، بيروت، جامعة الجنان، وأشرف عليها كل من الدكتور ياسين درادكة، والدكتور عبد الناصر أبو البصل.

الرافعي، أبو القاسم عبد الكريم بن محمد (623هـ)، 1997، العزيز شرح الوجيز، المعروف بالشرح الكبير، تحقيق علي معوض، عادل عبد الموجو د، ط1، بيروت، دار الكتب العلميّة.

الرافعي، أبو القاسم عبد الكريم م بن محمد (623هـ)، 1998، المحرر في الفقه الشافعي، دراسة وتحقيق: الشيخ محمد عبد الرحيم بن الشيخ محمد علي سلطان العلماء، ط1، مكة المكرمة، جامعة أم القرى.

الرافعي، سالم عبد الغني، 1995، مختصر المجموع شرح المذهب، ط1، جدة، مكتبة السّوادي للتوزيع.

الزحيلي، محمد، 1988، القاضي البيضاوي، ط1، دمشق، دار القلم.
الزركلي، 1984، الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعمرين والمستشرقين، ط2، بيروت، دار العلم للملايين.
الزلمي، مصطفى إبراهيم، 2005 أسباب اختلاف الفقهاء في الأحكام الشرعيّة، ط1، الأردن، دار وائل للنشر.

الزليعي، عبد الله بن يوسف الحنفي (ت762هـ)، 1357هـ، نصب الراية لأحاديث الهداية، تحقيق: محمد يوسف البنوري، ط1، مصر، دار الحديث.

السبكي، تاج الدين عبد الوهاب السبكي (771هـ)، (د.ت)، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو، (د.ط)، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية.

السبكي، علي بن عبد الكافي، 1404هـ، الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي، ط1، بيروت، دار الكتب العلميّة.

السيواسي، محمد عبد الواحد (ت 681هـ)، (د.ت) شرح فتح القدير ، ط2، بيروت، دار الفكر.

السيوطي، جلال الدين، عبد الرحم زين أبي بكر (ت 911هـ)، 1403هـ، الأشباه والنظائر، ط1 ، بيروت، دار الكتب العلميّة.

السيوطي، جلال الدين، عبد الرحم زين أبي بكر (ت 911هـ)، 1952، تاريخ الخلفاء، تحقيق: محمد محيي الدين، ط1، مصر، مطبعة السعادة.

السيوطي، جلال الدين، عبد الرحم زين أبي بكر (ت 911هـ)، 1994، المنهاج السوّي في ترجمة الإمام النّوّي، تحقيق: أحمد شفيق، ط2، بيروت، دار ابن حزم.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى (ت 790هـ)، (د.ت)، الموافقات، تحقيق: عبد الله دراز، (د.ط)، بيروت، دار المعرفة.

الشافعي، محمد بن إدريس (ت 204هـ)، 1985، اختلاف الحديث تحقيق : عامر حيدر، ط1، ، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية.

الشافعي، محمد بن إدريس (ت 204هـ)، 1393هـ، الأم، ط2، بيروت، دار المعرفة.

الشربيني، محمد الخطيب، 2006هـ غني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، ط1 ، بيروت، دار الكتب العلميّة.

الشوكاني، محمد بن علي، 1973، نيل الأوطار، (د.ط)، بيروت، دار الجيل.

ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد (ت 235هـ)، 1409هـ مصنف ابن أبي شيبة، تحقيق: كمال الحوت، ط1، الرياض مكتبة الراشد.

الشيرازي، إبراهيم بن علي (ت 476هـ)، (د.ت)، طبقات الفقهاء، تحقيق: خليل الميس، (د.ط)، بيروت، دار القلم.

الطبري، محمد بن جرير، 1407هـ تاريخ الأمم والملوك، ط1، بيروت، دار الكتب العلميّة.

الظفيري، مريم ، 2002، مصطلحات المذاهب الفقهيّة، ط1، بيروت، دار ابن حزم.

العالمي، السيد محمد جواد (ت 1226هـ)، 1996، مفتاح الكرامة في شرح قواعد العلامة، أشرف على التحقيق: علي أصغر، ط1، بيروت، دار التراث.

أبو عبد الله، حسين عبد الله، 1996، إثم العينين في بعض اختلاف الشيخين : ابن حجر الهيتمي والشمس الرملي، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت.

العيدروسي، عبد القادر، 1985، أنوار السافر عن أخبار القرن العاشر، ط1، بيروت، دار الكتب العلميّة.

الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد (ت 505هـ)، 1417، الوسيط، تحقيق: أحمد محمود إبراهيم و محمد إبراهيم، ط1، القاهرة، دار السلام.

الغوانمة، مراد، المسائل المفتى بها على القدي م عند الشافعيّة، رسالة ماجستير، غير منشورة، 2004، عمان، الجامعة الأردنية، أشرف عليها الدكتور سري الكيلاني.

فوزي، فاروق، 1998، الخلافة العباسية - السقوط والانهايار -، ط1، عمان، دار الشروق.

الفيروز آبادي، مجد الدين، (د.ت)، القاموس المحيط، (د.ط)، بيروت، دار المعرفة.

الفيومي، أحمد بن محمد المقرئ، (د.ت)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، بيروت، المكتبة العلمية.

ابن قاضي شعبة، أبو بكر بن أحمد (ت 851هـ)، 1407هـ، طبقات الشافعيّة، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، ط1، بيروت، عالم الكتب.

ابن قدامه، عبد الله بن أحمد، 1405، المغني، ط1، بيروت، دار الفكر.

القرطبي، محمد بن أحمد (ت 671هـ)، 1372، تفسير القرطبي، تحقيق: أحمد عبد العليم، ط2، القاهرة، دار الشعب.

القواسمي، أكرم، 2003، المدخل إلى مذهب الإمام الشافعي، ط1، عمان، دار النفائس.

ابن كثير، عماد الدين إسماعيل (ت 776هـ)، (د.ت)، البداية والنهاية، (د.ط)، بيروت، مكتبة المعارف.

ابن كثير، عماد الدين إسماعيل (776هـ)، 2004، طبقات الشافعية، تحقيق: عبد الحفيظ منصور، ط1، بنغازي، دار المدار الإسلامي.

لابدوس، ايرا، 1987مُدن إسلامية في عهد المماليك، ترجمة: علي ماضي، ط1، بيروت، الأهلية للنشر والتوزيع.

ابن ماجه، محمد بن يزيد، (د.ت)، السنن، تحقيق: محمد فؤاد، (د.ط)، بيروت، دار الفكر.

المزني، إسماعيل بن يحيى، (د.ت) مختصر المزني على كتاب الأم، (د.ط)، بيروت، دار المعرفة.

المرغيناني، علي بن أبي بكر (ت593هـ)، 1990، الهداية شرح بداية المبتدي ، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.

المحمّدي، علي محمد، 2005 بحوث فقهية في مسائل طبية معاصرة ، ط1، بيروت، دار البشائر الإسلامية.

محمود وآخرون، حسن أحمد وأحمد إبراهيم، 1995، العالم الإسلامي في العصر العباسي، ط1، القاهرة، دار الفكر العربي.

مذكور، إبراهيم، 1994، المعجم الوسيط، ط3، بيروت، دار صادر.

مسلم، أبو الحسين بن الحجاج، (د.ت)، صحيح مسلم، تحقيق: محمد عبد الباقي، (د.ط بيروت، دار التراث العربي.

ابن الملقن، عمر بن علي (ت723هـ)، 1410هـ، خلاصة البدر المنير، تحقيق: حمدي السلفي، ط1، الرياض، مكتبة الراشد.

ابن المنذر، محمد بن إبراهيم، 1402هـ، الإجماع، تحقيق: فؤاد عبد الباقي، ط3، الإسكندرية، دار الدعوة.

ابن منظور، محمد بن مكرم، (د.ت)، لسان العرب، ط1، بيروت، دار صادر.

النحاس، أحمد بن محمد المرادي، 1407، الناسخ والمنسوخ، ط1، الكويت، مكتبة الفلاح.

نظام وجماعة من علماء الهند، 1986، الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم
أبي حنيفة النعمان، ط4، بيروت، لبنان.

النووي، يحيى بن شرف (ت676هـ)، 1992، التحقيق، تحقيق: عادل عبد
الموجود وعلي معوض، ط1، بيروت، دار الجيل.

النووي، يحيى بن شرف (ت676هـ)، (د.ت)، تهذيب الأسماء واللغات، (د.ط)،
بيروت، دار الكتب العلمية.

النووي، يحيى بن شرف (ت676هـ)، 2006، روضة الطالبين، تحقيق: عادل عبد
الموجود وعلي معوض، ط3، بيروت، دار الكتب العلمية.

النووي، يحيى بن شرف (ت676هـ)، (د.ت)، الفتاوى المعروف بـ "المنثورات
وعيون المسائل المهمات، تحقيق: عبد القادر عطا، ط2، بيروت، دار الأرقم.

النووي، يحيى بن شرف (ت676هـ)، 2001، المجموع شرح المذهب، تحقيق:
محمد المطيعي، ط1، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

النووي، يحيى بن شرف (ت676هـ)، 1392، المنهاج شرح صحيح مسلم بن
الحجاج، ط2، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

هاشم جميل، عبد الله، 1989، مسائل من الفقه المقارن، ط1، بغداد، دار الحكمة.

ابن هشام، عبد الملك المعافري (ت213هـ)، 1975، السيرة النبوية، تقديم
وتعليق: طه سعد، (د.ط).

الهيتمي، ابن حجر، 2001، تحفة المحتاج بشرح المنهاج، ط1، بيروت، دار الكتب
العلمية.

هيتو، محمد حسن، 1988، الاجتهاد وطبقات مجتهدي الشافعية، ط1، بيروت،
مؤسسة الرسالة.

الوصفي، الحاج محمد، 1940، الإسلام والطب، ط1، مطبعة أمين عبد الرحمن.

ملحق (أ)
الآيات الكريمة

ملحق (أ)
الآيات الكريمة

رقم السورة	اسم السورة	رقم الآية	نص الآية	صفحة الرسالة
1	البقرة	143	(وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا.....	31
1	البقرة	144	(فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ.....	120
1	البقرة	198	(فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ....	151
1	البقرة	221	(وَلَا تَتَكَبَّوْا لِلْمُشْرِكَاتِ.....	32
1	البقرة	286	(لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا....	52
3	آل عمران	144	(وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ.....	31
4	النساء	43	(فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا.....	62، 83، 85
5	المائدة	5	(وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ....	32
5	المائدة	6	(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ....	34، 74
14	إبراهيم	37	(رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي.....	123
15	الحجر	87	(وَلَقَدْ أَنْبَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي...	103
22	الحج	29	(وَلِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ.....	149
22	الحج	77	(وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ.....	138
22	الحج	87	(وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ....	52
25	الفرقان	48	(وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا...	49
39	الزُّمَر	30	(إِنَّكَ مِيتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ.....	32
48	الفتح	29	(سَيَمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ.....	105
56	الواقعة	79	(لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ.....	92، 93

صفحة الرسالة	نص الآية	رقم الآية	اسم السورة	رقم السورة
132، 122	(وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ....	7	الحشر	59
99	(عُنْلٌ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٌ....	13	القلم	68
97	(وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ....	5	البينة	98

ملحق (ب)
الأحاديث / الآثار

ملحق (ب)

الأحاديث / الآثار

الصفحة	ف الحديث
128 ، 126	أتينا رسول الله - ٢ - ونحن شببة متقاربون....
132	أخذ بيدي خارجة....
136 ، 134	أخذ رسول الله - ٢ - حريراً بشماله....
100	إذا أتيتم الغائط....
53	إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده.....
77	إذا توضأت فخلل...
72	إذا توضأت فلا تنفضوا أيديكم....
141	إذا صمتم فاستاكوا بالغداة....
128	إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم....
58 ، 55	إذا كان الماء قلتين لم نجسه شيء.....
120	إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء....
64، 80	إذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً...
76	أسبغ الوضوء، واخلل بين الأصابع....
106	أمرت أن أسجد على سبع....
71	اللهم بيّض وجهي يوم تبيض...
95	إن الله لا يستحيي من الحق....
136	أن الحسن بن علي أخذ تمرّة....
113	أن رسول الله - ٢ - صلى ثمان ركعات....
80	إنّ الشيطان ليأتي أحدكم.....
125	إنّ صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده...
112	إن صليت الضحى ركعتين لم تكتب من الغافلين....

الصفحة	طرف الحديث
53، 51، 57، 54	إنَّ الماءَ طهور لا ينجسه شيءٌ.....
151	أنَّ النبي - ٢ - ركب القصى.....
55	أنتوضاً من بئر بضاعة.....
68	أنه توضاً فغسل وجهه....
35	أنه توضاً ومسح على خفيه.....
115	أنه - ٢ - جمع بين الظهر والعصر...
34	أنه خرج لحاجته، فاتبعه المغيرة بإداوة فيها ماء.....
107	أنه - ٢ - كان إذا جلس للصلاة....
110	أنه كان يسلم عن يمينه وعن يساره....
118	أنه - ٢ - كبر بعد صلاة الصبح يوم عرفة....
117	أنه لا يدخل الجنة إلا مؤمن....
68	أنه مضمض واستنشق من كف واحدة....
46	أنه يورث البرص.....
142	أيسأك الصائم....
30	بعثني رسول الله - ٢ - في حاجة فأجبت.....
116	التكبير أيام التشريق بعد الظهر....
147	تجاوز الله عن أمتي الخطأ....
84	التيتم ضربتان.....
67	ثم أدخل يمينه في الإناء....
144	جاءت امرأة إلى رسول الله - ٢ - ...
124	جعلت لي الأرض مسجداً....
78	جعل رسول الله - ٢ - ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر...
115	جمع النبي - ٢ - بين المغرب والعشاء....

الصفحة	طرف الحديث
65	حرّم لباس الحرير والذهب....
114	حبسنا يوم الخندق عن الصلاة....
66	رأيت - ٢ - يفصل بين المضمضة....
67	رأيت علياً توضأ.....
63	رأيت قدح النبي - ٢ - -
77	رأيت النبي - ٢ - إذا توضأ ذلك أصابع.....
100	رقيت على بيت أختي حفصة....
114	سرنا مع النبي - ٢ - ليلة....
130	الشهداء خمسة....
125	صلاة الجماعة تفضل....
110	صلوا كما رأيتموني....
59	ظهور إناء أحدكم.....
123	عرسنا مع نبي الله - ٢ - فلم نستيقظ....
104	فإن كان معك قرآن....
64	كانت قبيلة سيف رسول الله - ٢ -
99	كان رسول الله - ٢ - إذا اغتسل من الجنابة....
109	كان رسول الله - ٢ - يعلمنا التشهد....
89	كان النبي - ٢ - يذكر الله...
118	كان يهمل المهمل منا فلا ينكر عليه....
110	كنّا إذا صلينا مع رسول الله - ٢ - قلنا....
32	كأنّي والله لم أكن قرأتها قط.....
33	لا أعلم شركاً أعظم من أن تقول المرأة.....
132	لا تصلّوا إلى القبور....

الصفحة	طرف الحديث
92	لا تمس القرآن....
89	لا صلاة لمن لم يقرأ....
92	لا يحمل المصحف...
88	لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئاً.....
132	لأن يجلس أحدكم على جمرة....
150، 152	لتأخذوا عني مناسككم....
89	لم يكن يحجبه أو قال يحجزه عن القرآن....
95	الماء من الماء....
126	ما من ثلاثة في قرية ولا بدو....
112	ما من عبد مسلم يصلي لله....
72	ما منكم من أحد يتوضأ فيبلغ....
83	مرَّ رجل على رسول الله - ﷺ - في سَكَّةٍ من السَّكَّ...
69	مَسَحُ الرِّقْبَةِ أَمَانٌ.....
147	من أفطر في رمضان ناسياً....
139	من بلغت عنده من الإبل صدقة الجذعة....
145	من ترك مالاً فلورثته....
70	من توضأ ومسح عنقه....
64	من شرب في إناء من ذهب.....
111	من صلى الضحى ثنتي عشرة ركعة....
143	من مات وعليه صيام....
146	من نسي وهو صائم فأكل....
134	نهانا رسول الله - ﷺ - عن لبس الحرير....
101	نُهي أن يبول الرجل....
122	نهي أن يصلى في سبعة مواطن....

الصفحة	طرف الحديث
152	هل غاب القمر؟.....
105	وإذا سجدت فمكن جبهتك.....
141	والذي نفس محمد بيده لخلوف...
139	وتوق كرائم أموال الناس....
73	وضعت للنبي - ٢ - غسلاً فسترته....
90	ولقد رأيتني أفركه...
46	يا حميراء لا تفعلني.....
87	يا رسول الله إني امرأة أشد ضفر رأسي....
150	يا عائشة لولا أن قومك حديثو عهد بشرك....
132	يجلس على القبور.....

ملحق (ج)
ملحق الأعلام

ملحق (ج)
ملحق الأعلام

العلم	الصفحة
إبراهيم بن إسحاق بن العطار.....	20
أحمد بن الخليل المهلبى.....	10
أبو إسحاق الشيرازى....	21
بيبرسُ الملكُ الظاهرُ.....	25
تقي الدين أبو الحسن.....	42
جمال الدين الحافظ المزنى.....	20
جلال الدين القزوينى.....	6
أبو حامد الاسفرايينى....	43
ابن حجر الهيتمى.....	44
أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي....	42
أبو حنيفة النعمان بن ثابت — ٢ —.....	43
رافع بن خديج — t —.....	7
أبو رافع مولى النبي — ٢ —.....	7
زكريا الأتصاري....	42
أبو سليمان الزبيرى.....	9
عبد الله بن أبي الفتوح.....	10
عبد الرحمن بن إسماعيل.....	19
عبد الرحمن بن نوح المقدسى.....	19
عبد العظيم بن عبد القويّ....	10
أبو العلاء الهمداني.....	9
أبو علي بن محمد بن أحمد المروزي.....	42

العلم	الصفحة
أبو الفتح بن البطي.....	9
أبو الفضل، محمد بن عبد الكريم بن الفضل.....	8
القفال المروزي....	43
الكمال إسحاق بن أحمد.....	19
الكمال سائر الأربلي.....	19
ابن أبي ليلى.....	43
أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل.....	42
أبو المعالي الجويني.....	41
محمد بن أبي بكر بن إبراهيم.....	20

ملحق (د)
ملحق الأماكن

ملحق (د)
ملحق الأماكن

الصفحة	المكان
15	تَفْلِيس
150	الشَّاذِرَوَان
6	قَزَوِين

بسم الله الرحمن الرحيم

الاسم: - أنس عبد الله عودة القرعان

الكلية: - الشريعة

التخصص: - الفقه وأصوله

سنة التخرج: - 2007

الهاتف: - 0777808825

البريد الإلكتروني: - anas.quran@gmail.com

